

مرصد الريادة
العالمي

مرصد الريادة الفلسطيني 2010

2011

تقديم

يسر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس أن يقدم للقارئ الفلسطيني والعربي التقرير السنوي للريادة (2010) في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويأتي هذا التقرير الذي يصدر لأول مرة باللغة العربية مكملاً ومضيفاً للتقرير السنوي (2009) من حيث المعلومات والنتائج التي تضمنها، والتي تشكل ثروة معرفية كبيرة ومفيدة للمهتمين بموضوع الريادة، وخصوصاً لصانعي السياسات التنموية، الذين يؤمنون بأهمية الريادة وبدورها في النمو الاقتصادي، وباعتبارها ابرز الخيارات الإستراتيجية لمكافحة البطالة والفقير.

يتميز هذا التقرير باستناده إلى منهجية موحدة لجمع المعلومات وتحليلها وتعديل القيم النقدية للمؤشرات بمؤشر القيمة الشرائية (PPP) لتكون قابلة للمقارنة بين الدول المشاركة في المسح، بما يساعد جميع هذه الدول في تبادل المعلومات واستخلاص العبر وتعميم التجارب الفضلى في اختيار السياسات والتجارب واختصار الوقت والتكاليف في معالجة المشكلات التنموية المعقدة التي تواجه جميع الدول، وخصوصاً النامية منها.

ومع صدور هذا التقرير أود أن أهنئ الفريق الوطني الفلسطيني على إعداد التقرير في الوقت المحدد، وفي تطوير التحليل والمقارنات مما يسهل الاستفادة من التقرير. كما نشكر الفريق الدولي على جهودهم في اختبار نتائج المسح وضمان جودة البيانات وتحقيق غايتها وقابليتها للمقارنة. كما نشكر مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) IDRC على دعمهم لمسح الريادة في الاراضي الفلسطينية المحتلة للسنة الثانية على التوالي، ولإصدار هذا التقرير أيضاً.

د. سمير عبد الله

المدير العام

المحتويات

1	1- مقدمة
3	2- نبذة عن المرصد العالمي لريادة الأعمال
7	3- خصائص ودوافع الرياديين الفلسطينيين
8	1-3 خصائص المبادرين
17	2-3 دوافع أصحاب مشاريع المرحلة المبكرة
20	3-3 المستثمرون غير الرسميون
23	4- الأعمال التجارية وظروف الريادة
23	1-4 قطاعات النشاط الاقتصادي
25	2-4 ظروف السوق
29	3-4 حجم الأعمال
32	4-4 تطلعات النمو
33	5-4 تمويل المشاريع
37	5- وقف الأعمال
39	1-5 خصائص الانقطاع عن العمل التجاري
42	2-5 تقديرات آثار انقطاع الأعمال
43	6- التصورات والتوجهات الريادية
44	1-6 محددات الخوف من الفشل
44	2-6 هل للخوف من الفشل أهمية؟
49	7- الظروف الإطارية الريادية
49	1-7 عينة الخبراء الوطنيين الاحصائية
49	1-1-7 العمر والجنس
49	2-1-7 التعليم
49	3-1-7 الموقع الوظيفي
50	4-1-7 الخبرة
51	2-7 السياق الوطني لريادة الأعمال
56	3-7 النتائج النوعية
56	1-3-7 المعوقات الثلاث الرئيسية
57	2-3-7 العوامل الثلاث الرئيسية التي تشجع المشاريع الريادية في فلسطين
58	3-3-7 وجهات النظر بشأن الوسائل العلاجية
59	8- الاستنتاجات

قائمة الجداول

34	متطلبات رأس مال البدء بمشروع الى المتوسط العام- حسب المتغيرات الديموغرافية	جدول 4-1:
39	معدل الانقطاع عن العمل التجاري- حسب الجنس ومكان الإقامة	جدول 5-1:
40	أسباب الانقطاع عن العمل التجاري- حسب مستوى التعليم	جدول 5-2:
41	معدل الانقطاع عن العمل التجاري حسب مستوى الدخل السنوي ومستوى التعليم	جدول 5-3:
42	تقديرات انقطاع الأعمال- بالأرقام	جدول 5-3:
43	التصورات والتوجهات تجاه المشاريع	جدول 6-1:
	النسبة المئوية للأشخاص الذين قد يجمعون عن إطلاق المشاريع بسبب الخوف من الفشل- وفقا	جدول 6-2:
44	للمتغيرات الأخرى المؤثرة	
45	معدلات بعض المتغيرات المختارة - حسب الخوف من الفشل	جدول 6-3:
46	اختبار هوسمر- ليميشو	جدول 4-6:
48	نتائج الانحدار اللوجستي، معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة كمتغير تابع	جدول 6-5:
48	مؤشرات حسن المطابقة (Goodness of fit)	جدول 6-6:
51	نسبة الرجال والنساء في كل من مستويات الخبرة في مجال الريادة	جدول 7-1:
52	توزيع آراء الخبراء الوطنيين حول الظروف الإطارية الريادية، %	جدول 7-2:
56	توزيع التصويت على المعينات الثلاث الرئيسية	جدول 7-3:
57	توزيع التصويت على العوامل الثلاث الرئيسية التي تشجع المشاريع الريادية في فلسطين	جدول 7-5:
58	توصيات الخبراء الوطنيين لتحسين الواقع الريادي في فلسطين	جدول 7-4:

قائمة الاشكال البيانية

4	النموذج المفاهيمي للمرصد العالمي لريادة الأعمال	شكل 2-1:
4	عملية اطلاق المشاريع الريادية والتعريفات الخاصة بمرصد الريادة العالمي	شكل 2-2:
7	معدلات النشاط الريادي في مراحلها المبكرة في دول المرصد	شكل 3-1:
8	معدل إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب الجنس	شكل 3-2:
8	معدل ملكية المشاريع المستقرة- حسب الجنس	شكل 3-3:
9	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب العمر	شكل 3-4:
9	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب العمر والجنس	شكل 3-5:
10	معدل ملكية المشاريع المستقرة- حسب العمر	شكل 3-6:
10	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مكان الإقامة	شكل 3-7:
10	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مكان الإقامة والجنس	شكل 3-8:
11	معدل ملكية المشاريع المستقرة- حسب مكان الإقامة	شكل 3-9:
11	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى التحصيل العلمي	شكل 3-10:
12	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى التحصيل العلمي والجنس	شكل 3-11:
12	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى التحصيل العلمي ومكان الإقامة	شكل 3-12:
13	نسبة المشاركة في ملكية المشاريع المستقرة- حسب مستوى التحصيل العلمي	شكل 3-13:
13	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى الدخل (بالشيفل)	شكل 3-14:
14	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى الدخل والجنس	شكل 3-15:
14	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى الدخل (بالشيفل) ومكان الإقامة	شكل 3-16:
15	معدل ملكية المشاريع المستقرة- حسب مستوى الدخل (بالشيفل)	شكل 3-17:
15	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب العمل	شكل 3-18:
16	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب العمل والجنس	شكل 3-19:
16	إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب العمل ومكان الإقامة	شكل 3-20:
17	معدل ملكية المشاريع المستقرة- حسب العمل	شكل 3-21:
17	نسبة الضرورة الى الفرصة في البلدان الاعضاء في المرصد	شكل 3-22:
18	نسبة الضرورة الى الفرصة- حسب العمر	شكل 3-23:
18	نسبة الضرورة إلى الفرصة- حسب مكان الإقامة	شكل 2-24:
19	نسبة الضرورة إلى الفرصة- حسب مستوى التحصيل العلمي	شكل 3-25:
19	نسبة الضرورة الى الفرصة- حسب مستوى دخل الأسرة (بالشيفل)	شكل 3-26:
20	نسبة الضرورة الى الفرصة- حسب العمل	شكل 3-27:
20	معدلات إنتشار المستثمرين غير الرسميين في 60 بلدا لعام 2010	شكل 3-29:
21	الاستثمار غير الرسمي- حسب الديموغرافيا	جدول 3-1:
23	توزيع المشاريع الريادية في مراحلها المبكرة- حسب القطاع	شكل 4-1:
24	توزيع المشاريع القائمة- حسب القطاع	شكل 4-2:
24	توزيع المشاريع في مراحلها المبكرة- حسب القطاع ومكان الإقامة	شكل 4-3:
25	توزيع المشاريع في مراحلها المبكرة- حسب القطاع وجنس المالك	شكل 4-4:
25	نسبة استخدام الرياديين للتكنولوجيا المتوسطة/ المتقدمة	شكل 4-5:
26	نسبة الشركات التي تقدم نفس المنتج	شكل 4-6:

- شكل 4-7: نسبة الشركات الأخرى التي تقدم نفس المنتج-حسب جنس المالك للمشاريع في المراحل المبكرة
- شكل 4-8: توزيع العملاء فيما يتعلق بالمنتج (جديد/ غير مألوف)
- شكل 4-9: توزيع العملاء فيما يتعلق بالمنتج (جديد/ غير مألوف)- حسب مكان الإقامة
- شكل 4-10: توزيع العملاء خارج البلاد للشركات في مراحلها المبكرة
- شكل 4-11: توزيع العملاء الخارجيين للشركات المستقرة
- شكل 4-12: توزيع العملاء الخارجيين للشركات في مراحلها المبكرة- حسب جنس المالك
- شكل 4-13: توزيع العملاء الخارجيين لشركات في مراحلها المبكرة- حسب مكان الإقامة
- شكل 4-14: متوسط عدد أصحاب الشركات- حسب الجنس ومرحلة النشاط التجاري
- شكل 4-15: توزيع عدد العاملين
- شكل 4-16: متوسط عدد المستخدمين في المشاريع في مراحلها المبكرة- حسب جنس رب العمل
- شكل 4-17: متوسط عدد العاملين في المشاريع في مراحلها المبكرة- حسب مكان الإقامة
- شكل 4-18: متوسط عدد العاملين في المشاريع في مراحلها المبكرة- حسب القطاع الاقتصادي
- شكل 4-19: النسبة المئوية من الرياديين الذين يتوقعون نمو فرص العمل بعدد لا يقل عن 10 وظائف وزيادة فرص العمل بما لا يقل عن 50% في السنوات الخمس المقبلة
- شكل 4-20: متوسط الأموال الشخصية المستثمرة وإجمالي رأس المال المطلوب (بآلاف الدولارات الأمريكية)
- شكل 5-1: معدل الانقطاع عن العمل التجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة- لعامي 2009 و2010
- شكل 5-2: معدل الانقطاع عن العمل التجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقارنة بدول المرصد- 2010
- شكل 5-3: أسباب الانقطاع عن العمل التجاري - لعامي 2009 و2010
- شكل 5-4: أسباب الانقطاع عن العمل التجاري: بلدان المرصد- 2010
- شكل 5-5: أسباب الانقطاع عن العمل حسب الجنس ومكان الإقامة- 2010
- شكل 5-6: معدل الانقطاع عن العمل التجاري حسب مستوى التحصيل العلمي
- شكل 5-7: معدل الانقطاع عن العمل الريادي حسب مستوى الدخل السنوي- 2010
- شكل 5-8: معدل الانقطاع عن العمل لدى الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة/المهارات اللازمة لبدء نشاط تجاري، 2010
- شكل 6-1: مخطط التشتت لمربع الأخطاء مقابل الاحتمال المتوقع
- شكل 6-2: مخطط كوك للمsafات
- شكل 7-1: التحصيل العلمي للخبراء المشاركين في مسح الخبراء
- شكل 7-2: مدة العمل في مكان العمل الحالي
- شكل 7-3: مدة العمل في الوظيفة الحالية
- شكل 7-4: تصنيف الخبراء المشتركين في المسح- حسب التخصص
- شكل 7-5: الظروف الإطارية لريادة الأعمال، حسب المرصد العالمي للريادة
- شكل 7-6: متوسط مجموع نقاط آراء الخبراء حول إهتمام المستهلكين بالابتكار في البلدان الـ 54 المشاركة في مسح الظروف الإطارية الريادية- المرصد
- شكل 7-7: متوسط مجموع نقاط آراء الخبراء حول الانطباع الاجتماعي عن رجال الاعمال الرياديين في البلدان الـ 54 المشاركة في مسح الظروف الإطارية الريادية- المرصد
- شكل 7-8: متوسط مجموع نقاط آراء الخبراء حول مواعمة البنية التحتية المادية في البلدان الـ 60 المشاركة في مسح الظروف الإطارية الريادية- المرصد

تعريف المصطلحات

- المشاريع الناشئة أو الوليدة (**Start-up or Nascent Business**): المشاريع أو الشركات التي ما زالت في طور الإنشاء ولم تحصد ربح ولم تعط أجور لأكثر من ثلاث شهور.
- المشاريع الجديدة (**New Business**): المشاريع أو الشركات التي حصدت ربح أو دفعت أجور عاملين لمدة أكثر من ثلاث شهور ولا تزيد عن 42 شهر.
- مشاريع المراحل المبكرة (**Total Early-Stage Entrepreneurial Activity, TEA**): مجموع المشاريع والشركات والأعمال الريادية الناشئة والجديدة.
- المشاريع القائمة أو المستقرة (**Established Business, EB**): المشاريع أو الشركات التي حصدت ربحاً أو دفعت أجور عاملين لمدة تزيد عن 42 شهر.
- المستثمرون غير الرسميين (**Informal Investors, Business Angel**): المستثمرون الذين يستثمرون أموالهم الخاصة من خلال شخص آخر للبدء بمشروع تجاري.
- الاقتصاديات التي تحركها العوامل (**Factor-driven economies**): الاقتصاديات التي تعتمد بشكل أساسي على مخزونها من عوامل الإنتاج (والسلع الأساسية) وتكون إنتاجية القوة العاملة منخفضة.
- الاقتصاديات التي تحركها الكفاءة (**Efficiency-driven economies**): الاقتصاديات المبنية على كفاءة الانتاج مع وجود أسواق مالية فعالة وتعتمد بشك كبير على منتجاتها المحلية.
- الاقتصاديات التي تحركها الابتكار (**Innovation-driven economies**): الاقتصاديات التي يحركها الابتكار في الانتاج في ظل تنافسية عالية واستخدام واسع للتكنولوجيا.

الملخص التنفيذي

وتتوزع هذه المشاريع على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن قطاع الخدمات (تجارة التجزئة والمطاعم والفنادق) يهيمن على الاقتصاد الفلسطيني، حيث يستأثر بحوالي نصف الرياديين في الاقتصاد الفلسطيني سواء في أوساط الذكور أو الإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. عند دراسة أوضاع السوق الفلسطيني (الذي له دور رئيسي في تحديد إطار المبادرة)، نجد أن نسبة استخدام فلسطين للتكنولوجيا المتوسطة/الرفيعة هي أعلى من معظم البلدان التي تحركها العوامل، مع الأخذ بالحسبان الحجم الكبير للمنتجات الجديدة التي تتيحها المشاريع التي ما زالت في مراحلها المبكرة بالمقارنة مع الشركات المستقرة، خاصة في الضفة الغربية. أما من حيث كثافة التصدير، فتعاني الأراضي الفلسطينية المحتلة من ندرة العملاء من خارج البلاد إضافةً إلى ذلك، تزداد قدرة الأعمال التجارية على استقطاب الزبائن الأجانب مع انتقالها من مراحلها المبكرة إلى مرحلة الاستقرار. كما يلاحظ أيضاً أن 96% من الرياديين في غزة لا يقومون بتصدير منتجاتهم في المراحل المبكرة من البدء بالانتاج.

وبينما توفر المشاريع في مراحلها المبكرة ما يقارب 563,932 وظيفة، إلا أن تلك المشاريع تواجه تحدياً يتمثل في قدرتها على تحقيق الاستدامة، وذلك لكونها في معظمها شركات صغيرة تشغل كل منها 5 موظفين على الأكثر في الضفة الغربية وعدداً أقل من ذلك في غزة. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يرتفع عدد الوظائف التي توفرها تلك المنشآت إلى 632,850 وظيفة، إلا أن هذا العدد غير كاف إذا اخذنا في الحسبان معدل النمو المرتفع في عدد السكان.

إن ديمومة الأعمال التجارية أمر حيوي للغاية كما أنه يضمن التطور للمشاريع. فالوصول السهل للموارد المالية المحلية والخارجية وتوفير الضمانات والتغلب على المشاكل المتعلقة بارتفاع أسعار الفائدة ورسوم العمولة هي أمور في غاية الأهمية لأي بلد نام، وخاصة بالنسبة ل للأراضي الفلسطينية المحتلة.

يبلغ متوسط رأس المال اللازم لبدء مشاريع جديدة (الموارد المالية اللازمة لتحويل فكرة المبادرة إلى عمل حقيقي)

المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) هو شبكة دولية للبحوث الأكاديمية تأسست في عام 1999 من عشرة بلدان (السبع الكبار بالإضافة إلى الدنمارك وفنلندا وإسرائيل). ومن المتعارف عليه أن هناك معان متعددة لمصطلح الريادة، إلا أن محور اهتمام المرصد العالمي لريادة الأعمال ينصب على تأسيس واستمرارية المشاريع الجديدة. في عام 2010 بدأ المرصد بإجراء بحث في 60 بلداً هو الأكبر من نوعه على هذا الصعيد في العالم.

ويعتمد المرصد على مؤشرات عدة لتسليط الضوء على التقدم في بلد ما في مجال النشاطات الريادية. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، على سبيل المثال، يبلغ معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة (TEA rate) 10.41%، وهو أقل بـ 1% تقريباً، من متوسط البلدان المشتركة في المرصد. هذا ويبلغ عدد الأشخاص المنخرطين في تنظيم مشاريع جديدة في الأراضي الفلسطينية حوالي 215,204، ومعظم هذه المشاريع لا زالت في مراحل الولادة أو المراحل الأولى من العمل. وبناءً على معدل أصحاب المشاريع يقدر إجمالي عدد المنشآت الفلسطينية التي لا زالت في مراحلها المبكرة 12,6215 منشأة، بينما هناك حوالي 20,706 مشروع قائم مستمر.

هذا وتتراوح أعمار معظم أصحاب المشاريع الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين 25 و44 عاماً وهم من الذكور من حملة شهادات الدبلوم أو أعلى الذين يعملون لحسابهم الخاص ضمن أسر يزيد دخلها السنوي عن 100,000 شيقل (\$28,131.73). ويلاحظ أيضاً أن نسبة النشاط الريادي في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، الأمر الذي يمكن أن يعزى إلى الحصار الإسرائيلي على القطاع. إن الدوافع وراء إطلاق مشروع تجاري تتراوح بين الضرورة وتوفير الفرصة. واستناداً إلى قاعدة بيانات مسح السكان البالغين APS للعام 2010، 41 ريادةياً من كل 141 ريادي تدفعهم الضرورة، مقابل 100 مدفوعين بتوفر الفرص الاقتصادية. ومرة أخرى نجد أن هذا المعدل في الضفة أعلى بكثير من نظيره في قطاع غزة نظراً لندرة الفرص في ظل الحصار الإسرائيلي المستمر.

و5.6% مستشارين و5.6% مدراء مشاريع. كما ان حوالي نصف المشاركين مكثوا في عملهم الحالي أكثر من عشر سنوات (39% منهم من الذكور)، في حين أن 55.6% منهم مكثوا في مكان عملهم الحالي 5 سنوات او اقل (44.4% منهم من الذكور).

كما أظهرت البيانات أن حوالي 42% من الخبراء عملوا في مجالات مرتبطة بأنشطة المشاريع الريادية لأكثر من عشر سنوات وحتى 30 عاما في هذا المجال (حوالي 31% منهم من الذكور). كما ان ثلثهم عمل في مجالات مرتبطة بأنشطة المشاريع الريادية لمدة تتراوح بين 6 الى 10 سنوات. وعلى الرغم من ان توزيع الذكور أكثر تساوياً عبر الفئات الثلاث، الا ان فترة استمرار الاناث في وظائفهم كانت أطول.

يتبنى مشروع المرصد نهجاً شائعاً لفهم دور النشاط الريادي في التنمية الاقتصادية للبلد، حيث يتم أخذ الأنواع المختلفة ومراحل المشاريع بعين الاعتبار. ويقوم هذا النهج على اساس أن العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية الرئيسية في بلد ما (بالإضافة الى مجموع الظروف المحيطة) من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على تطور النشاط الريادي.

يحتوي المسح الوطني للخبراء على ستة عشر سؤالاً متعلقة بهذه المجالات. وبهذا الخصوص، تم سؤال 36 خبيراً فلسطينياً (رياديون وخبراء أكاديميون وصناع السياسات) للتعبير عن آرائهم حول كل من تلك القضايا، حيث احتوى كل سؤال على عبارة يتبعها خمس خيارات (حيث يشير الخيار رقم 1 الى مفهوم خاطئ تماماً، بينما يشير الخيار رقم 5 الى مفهوم صحيح تماماً).

يشير المسح إلى أن الخبراء يرون ان التعليم الأساسي والثانوي وبرامج الحكومة وافتتاح السوق الداخلية هي أكثر الظروف سلبية لاطلاق المشاريع الريادية، في حين أن البنية التحتية للأعمال وديناميكيات السوق الداخلية والبنية التحتية المادية هي أكثر الظروف الإيجابية الريادية (EFCs) تشجيعاً على بدء المشاريع الريادية. أما بخصوص المعوقات والمحفزات، فقد رأى الخبراء أن السياق السياسي والمؤسسي والاجتماعي والدعم المالي والسياسات الحكومية هي أكثر ثلاثة عوامل معيقة لبدء المشاريع الريادية.

حوالي \$8,201 في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحيث يمول 57% من أصحاب المشاريع الناشئة هذه المشاريع بأنفسهم. اما متوسط المال الشخصي المستثمر فيبلغ 2,095 \$ وهو متوسط مرتفع نسبياً مقارنة بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (\$1,470). هذا ويسعى أصحاب المشاريع للحصول على مساعدة مالية من الأسر (التي تعتبر الممول الخارجي الرئيسي للرياديين في الأراضي الفلسطينية المحتلة) ومن الأقارب ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة وبرامج الحكومة والمستثمرين غير الرسميين (وهم الذين قاموا في السنوات الثلاث الماضية بتقديم تمويل بشكل شخصي لمشروع جديد بدأه شخص آخر). ويبلغ معدل المستثمرين غير الرسميين في فلسطين حوالي 3.3%.

بلغ معدل الانقطاع عن العمل التجاري لأصحاب المشاريع الريادية في فلسطين 4.01% في عام 2010. يعود السبب الرئيسي في هذا التوقف، وفقاً للأفراد الذين شملهم المسح، الى عدم الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع أو نقص التمويل أو لأسباب شخصية ويقل معدل المشاريع المتوقفة بشكل عام في أوساط الفئات المتعلمة أو ذات الدخل المرتفع. ومن المثير للاهتمام أن هذا المعدل يزداد في أوساط الذين يعتقدون أن لديهم الخبرة والمعرفة اللازمة لإدارة الأعمال.

إن نظرة المجتمع للريادة تتباين بشكل ملحوظ بين البلدان التي تحركها العوامل. أما في الأراضي الفلسطينية، فإن الانطباع الأكثر تأثيراً هو الانطباع بعدم الكفاءة أو الخوف من الفشل، حيث احتلت الأراضي الفلسطينية عام 2010 المرتبة التاسعة في هذه الفئة من بين ستين دولة مشاركة في المرصد، فالخوف من الفشل يقل كلما زاد مستوى التحصيل العلمي ويقل كلما كانت المهارات أعلى. وهذا الامر ينطوي على آثار سلبية على الاقتصاد لأنه يعني انخفاض المشاركة في المراحل المبكرة للمشاريع الريادية وانخفاض مستوى التوقعات للانخراط في أنشطة ريادية في المستقبل وانخفاض سقف التوقعات من نمو فرص العمل للرياديين.

تتكون عينة المشاركين في المسح الوطني للخبراء من 36 خبيراً، 78% منهم ذكور، أما متوسط أعمارهم فقد بلغ 46 عاماً. يحمل جميع المشاركين شهادات جامعية، 80% ممن يحملون شهادة البكالوريوس هم من الرجال.

أما بخصوص الوظائف التي تقلدوها، فتشير البيانات ان 30.6% منهم عملوا مدراء و16.7% مدراء عامين

1- مقدمة

على قطاع غزة الى بروز أرقام مقلقة بشأن الريادة، ويتجلى ذلك في تلك الفجوات الكبيرة القائمة بين المنطقتين. بشكل عام، تظهر بيانات 2010 انه في كلا المنطقتين، كان هناك بعض التحسن في معدلات النشاط الريادي، ولكن مما يبعث على القلق أن معدلات الانقطاع عن العمل التجاري لا تزال مرتفعة، متسببة في فقدان الكثير لوظائفهم.

وقد أدت انتفاضات العام 2011 في تونس ومصر وليبيا واليمن والأردن والبحرين وعمان الى تغيير حقيقي؛ فالجماهير تطالب بتغيير الحكومات أو الإصلاحات بشكل كامل، مؤدياً الى: تحويل الانظار عن تقسيم السودان (في الوقت الذي يحتاج فيه العالم العربي إلى الوحدة الوطنية بدلا من التشرذم). التأثير السلبي الكبير لتلك الأحداث على أسواق الأوراق المالية العربية، حيث تشير تقارير وسائل الاعلام انه منذ نهاية كانون الثاني 2011 قضت خسائر أسواق الأسهم على جميع مكاسب عام 2010 (يقدر صندوق النقد العربي الخسائر بـ 140 مليار دولار)، وهي انتكاسة نأمل ان تتعافى الاقتصادات منها، كما نأمل ألا تؤثر هذه الأحداث على تدفق المساعدات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وفي نفس الوقت نتمنى ان تثمر جهود التحرك المجتمعي الحاصل في الساحة الفلسطينية مؤخرا في انهاء الانقسام بين شقي الوطن، وأن تلتزم كافة الاطراف في تنفيذ اتفاق المصالحة الموقع مؤخرا، حيث سيساهم ذلك في توحيد السياسات الاقتصادية الهادفة لتشجيع النشاط الاقتصادي والريادي، وسيساهم في اعادة اعمار قطاع غزة وردم الفجوة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. أما التطور الثالث فهو ذلك المتعلق بالكيفية التي سنتعامل بها اسرائيل مع التغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط، في حال شعورها بانها بحاجة الى تقديم عروض أكثر سخاءً للفلسطينيين في مفاوضات سلام تقضي الى دولة فلسطينية حرة (أو شبه حرة)، وما سياتر على ذلك من تفاؤل وانتعاش اقتصادي.

تقرير هذا العام يركز على المواضيع المعتادة مثل معدلات النشاط والأثر الاقتصادي ووصف الرياديين وغيرها من

ينفرد الاقتصاد الفلسطيني عن غيره في كون السياسة هي اللاعب الاساسي فيه، بكل ما تحمله هذه الكلمات من معنى. فمنذ أن بدأت مفاوضات السلام في أوسلو في العام 1993 والآمال تحدو الفلسطينيين ليس في تسوية سياسية فحسب، وانما في دفع عجلة الاقتصاد الى الامام. فالثورات الفلسطينية والعصيان المدني والانتفاضة وغيرها من الامور كان من شأنها أن تقلل الناتج المحلي الإجمالي وتزيد معدلات البطالة بين الحين والآخر، حيث تُظهر مؤشرات الريادة وجود بعض الانكماش من جانب الشعب الفلسطيني. بشكل عام، يمكن القول ان معدلات النشاط منخفضة، ولكنها ليست الأدنى من بين الاقتصادات التي تحركها العوامل.

رغم الدور البارز الذي لعبته مساعدات الجهات المانحة في إحياء النشاط الاقتصادي في فلسطين، يجب عدم تجاهل الأداء المميز للقطاع الخاص بالرغم من الظروف التي تمر بها فلسطين. فالاستثمارات غير المباشرة¹ وحدها بلغت ما يقرب من 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا ويشير مسح السكان البالغين أن ما مجموعه 31,000 شركة جديدة بدأت العمل في العام الماضي بمتوسط 4.5 من الموظفين في الشركة الواحدة، وهذا يعني خلق 14,000 فرصة عمل تسهم بدورها في إنعاش الاقتصاد.

وعلى الرغم من مرور سنتين على اطلاق مسح السكان البالغين، الا أن هذا العام هو الأول الذي يتم فيه جمع وتحليل البيانات من المسح الوطني للخبراء لهذا الغرض. فمن الأهمية بمكان جمع آراء الأكاديميين وواضعي السياسات ورجال الأعمال للحصول على مؤشرات ذات مصداقية حول نبض الاقتصاد الوطني. وقد رأى الخبراء ان هناك بعض الظروف المشجعة (البنى التحتية) وبعض الظروف السلبية (برامج الحكومة). والجديد الآخر في دورة 2010 هو إدراج التحليل الإقليمي. كما يتضح ان استمرار الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو من العوامل المثبطة لروح المبادرة. وقد أدى الحصار الشديد

¹ الإستثمار غير المباشر هو استثمار أموال ذاتية من خلال شخص اخر يحاول البدء بمشروع ريادي.

تقليل احتمالات اطلاق مشاريع جديده من قبل الأشخاص الذين يتجنبون المخاطر. وهناك عوامل أخرى تمت مناقشتها في الفصل السادس. يذكر ان جميع المتغيرات المعطاة ذات دلالات إحصائية.

الامور. بالإضافة إلى ذلك، يولي هذا التقرير اهتماماً خاصاً بالعلاقة بين الخوف من الفشل من جهة، ومعدلات النشاط الريادي، حيث يبدو ان هناك بعض العوامل التي تؤدي الى مزيد من الخوف من الفشل وبالتالي تؤثر سلباً على معدلات النشاط. في نفس السياق، يؤدي عامل الخوف من الفشل الى

2- نبذة عن المرصد العالمي لريادة الأعمال

مباشر على العناصر الرئيسية الثلاث للنشاط الريادي: المواقف (الإتجاهات) والنشاط والتطلعات (Attitudes, Activity & Aspirations)، هذا النموذج موضح في شكل 1.

أهداف المشروع

يهدف مشروع المرصد إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1. قياس الاختلافات (التباينات) بين البلدان فيما يتعلق بمستوى النشاط الريادي في المراحل المبكرة (Early Stage Entrepreneurial Activity).
2. الكشف عن العوامل التي تحدد مستوى النشاط الريادي محلياً.
3. تحديد السياسات التي قد تعزز النشاط الريادي على المستوى المحلي.

يصنف المرصد لعام 2008 الدول وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index) إلى اقتصاديات تحركها العوامل (Factor Driven Economies) واقتصاديات تحركها الكفاءة (Efficiency Driven Economies) واقتصاديات يحركها الابتكار (Innovation Driven Economies). وهذا التصنيف مناسب للدول المشاركة في المرصد نظراً للعلاقة بين الريادة والاقتصاديات في المراحل المختلفة من التنمية الاقتصادية.

آلية قياس المرصد للنشاط الريادي

يتناول المرصد مفهوم الريادة بشمولية، ويعترف بأن الريادة هي ظاهرة معقدة، إلا أنه يركز على الدور الذي يقوم به الأفراد في الإنطلاق بالمشاريع الريادية. تكمن خصوصية مشروع المرصد في أنه لا يعتمد على تحليل المشاريع الجديدة بحد ذاتها، بل يركز بدلاً من ذلك على دراسة سلوك الرياديين كأفراد في سياق إنشاء وإدارة الأعمال التجارية. ويرى أن كل شخص يشارك في أي عمل ذي صلة بإنشاء مشاريع جديدة (مهما كان حجم المشاركة متواضعاً) يؤثر بمستوى النشاط الريادي على المستوى الوطني.

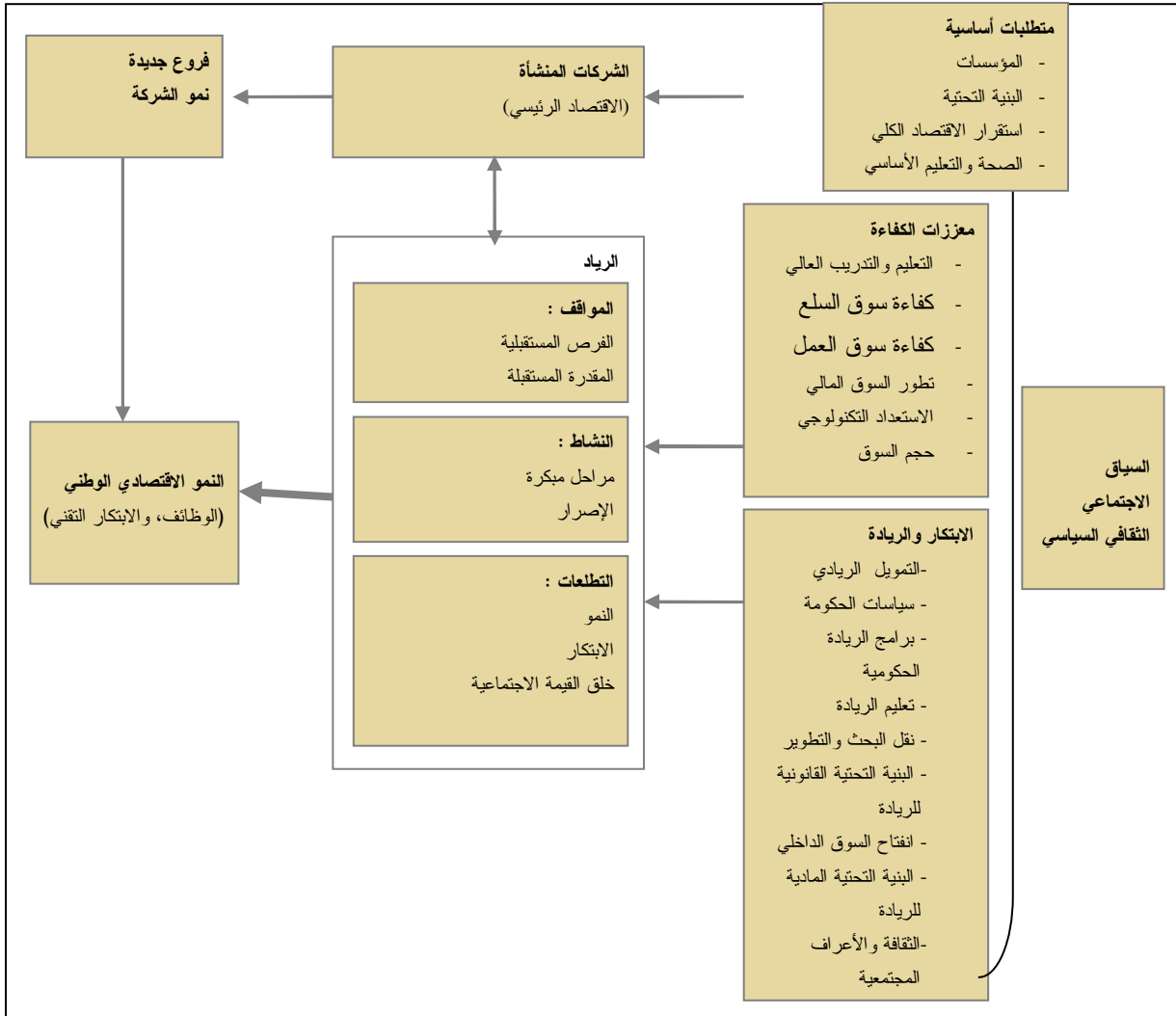
يعتبر مشروع المرصد العالمي لريادة الأعمال تقريراً دولياً يتم إعداده سنوياً حول ريادة الأعمال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. وقد تأسس هذا المشروع في عام 1999 بالتعاون ما بين عشرة بلدان (الدول السبعة الكبرى بالإضافة إلى الدنمارك وفنلندا وإسرائيل)، ثم توسع وتطور خلال السنوات القليلة الماضية ليصبح من المشاريع البحثية الدولية الرائدة. وقد عمل المشروع كبرنامج بحثي منظم متعدد الجنسيات لتوفير مؤشرات للتقييم السنوي لأوضاع ريادة الأعمال في البلدان المشاركة.

يضم مشروع المرصد المئات من الباحثين في أكثر من 75 دولة في جميع أنحاء العالم ممن ينصب اهتمامهم على فهم الريادة وديناميكيتها. في العام 2009، انضمت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مشروع المرصد من خلال مشروع تجريبي ممول من مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا (IDRC). وقد تم التعاقد مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) من خلال مناقصة تنافسية لإعداد تحليل لمسح السكان البالغين (Adult Population Survey) في سبع دول من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أولاً، وثانياً لإعداد تقرير فلسطين 2009 وهذا التقرير الوطني (2010).

المرصد العالمي لريادة الأعمال: الإطار والمفهوم

يتبنى المرصد نهجاً شاملاً لفهم دور النشاط الريادي في النمو الاقتصادي لبلد ما، بما في ذلك دراسة الأنواع والمراحل المختلفة للمشاريع الريادية. ومن الواضح أن مجموع العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية الرئيسية في بلد ما (بالإضافة إلى مجموع الظروف المحيطة) من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على النهوض بمستوى النشاط الريادي. يرى نموذج المرصد -على المستوى المحلي- أن هناك مجموعة من الظروف لها علاقة بتحفيز النشاط الريادي، وهذه الظروف تختلف عن تلك التي تؤثر في المشاريع المستقرة. كما أن نموذج المرصد يعترف ويشدد على أن الظروف الإطارية للريادة (Entrepreneurial Framework Conditions) لها تأثير

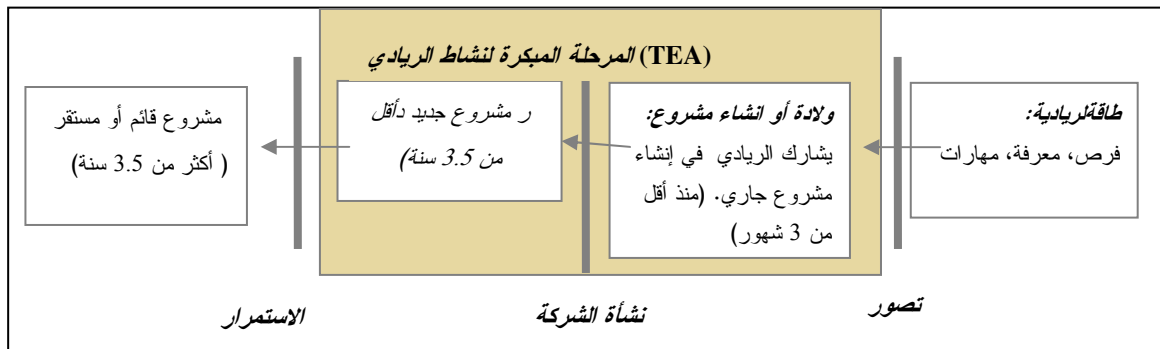
شكل 2-1: النموذج المفاهيمي للمرصد العالمي لريادة الأعمال



عملية جمع البيانات تغطي دورة حياة المشاريع الريادية وانطلاقها وترسم صورة حول الأفراد في مختلف مراحل مسيرتهم الريادية.

إضافةً إلى ذلك، يقوم عمل المرصد على مبدأ آخر ألا وهو النظر إلى الريادة كعملية متكاملة، حيث يقوم بدراسة الرياديين في مختلف مراحل مشاريعهم من حيث البدء والاستدامة (كما هو مبين في الشكل 2). وبناءً عليه فإن

شكل 2-2: عملية اطلاق المشاريع الريادية والتعريفات الخاصة بمرصد الريادة العالمي



موزعة على 7 محاور، كل محور موجّه إلى مجموعة مستهدفة معينة: واحد لأصحاب المشاريع الجديدة، وواحد لأصحاب الأعمال القائمة، وواحد لأصحاب المشاريع المحتملة وأولئك الذين انقطعوا عن العمل التجاري، وواحد للمستثمرين غير الرسميين و3 للجمهور. تمحورت الأسئلة حول تقييم مواقف وتصورات السكان البالغين حول الريادة ومستوى مشاركتهم فيها وخصائص المشاريع وتوقعاتهم للمستقبل.

إضافةً إلى ذلك، وزع استبيان شامل قام بتعبئته 36 خبيراً تم اختيارهم وفقاً لمجالات خبراتهم ومجالات عملهم ومعرفتهم العميقة في واحد أو أكثر من المجالات التسعة المحددة في نموذج الدراسة في الظروف الإطارية للريادة. طلب منهم عامةً الإشارة إلى درجة موافقتهم على دقة مجموعة من العبارات التي تقيّم الظروف الوطنية المؤثرة على النشاط الريادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك على مقياس من 1 (خاطئ تماماً) إلى 5 (صحيح تماماً).

يقوم المرصد بجمع بيانات الدراسة بصورة منهجية من مصدرين: الأول هو مسح السكان البالغين، وهو عبارة عن مسح شامل لما لا يقل عن 2000 من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عاماً في كل بلد. ويتم اختيارهم من بين عينة تمثيلية على الصعيد الوطني. كما تتم إدارة هذا المسح باستخدام أفضل التقنيات المسحية الخاصة بالعلوم الاجتماعية. ولضمان الاتساق والقابلية للمقارنة بين البلدان، تقوم كل البلدان بإجراء نفس المسح في أوساط السكان البالغين في نفس الوقت من العام باستخدام المنهجيات المعتمدة من قبل المرصد. بعد ذلك يتم جمع المسوحات التي أجريت في كل دولة على حدة ضمن مجموعة بيانات رئيسية واحدة. أما المصدر الثاني فهو المسح الوطني للخبراء الذي يتم إجراؤه بمقابلة 36 خبيراً في مختلف مجالات الريادة يتم اختيارهم على أساس المعرفة والخبرة فيما يتعلق بالظروف الإطارية للريادة.

هذا وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء مسح السكان البالغين لعام 2010 في حزيران من نفس العام، وشمل الاستبيان مجموعةً من الأسئلة تجاوزت الستين

إلى ذلك، يوضح هذا الفصل ظاهرة المستثمرين غير الرسميين التي تُعرف أيضا باسم "Business Angel".

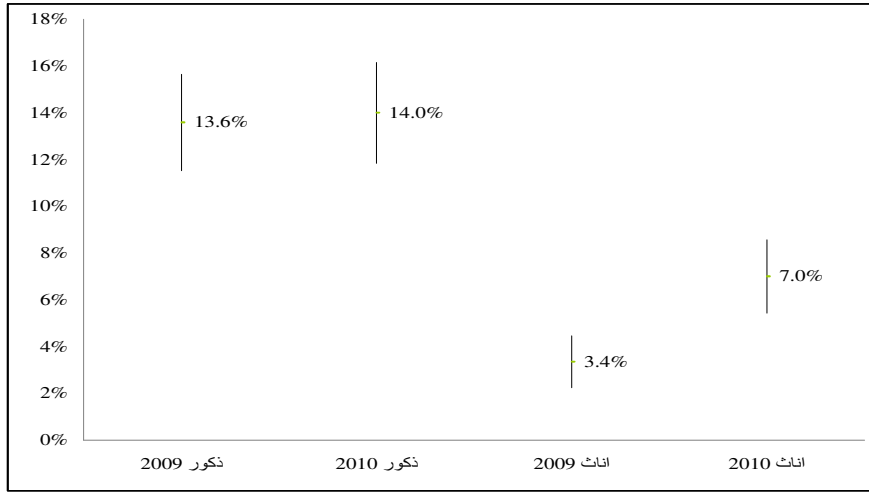
أقل من مشاركة الذكور، وهذه الحقيقة وردت أيضا في تقرير المرصد الخاص بفلسطين لعام 2009. ويبرز هذا الفرق في مسح السكان البالغين لسنة 2010 (كما هو مبين في الشكل أدناه). ومع ذلك، كان معدل مشاركة الإناث في العام 2010 أعلى بكثير مما كان عليه في العام 2009، مما يعني أن الفجوة بين الجنسين أخذت بالتناقص.

1-3 خصائص المبادرين

الجنس

كما هو معروف في معظم الدول المشتركة في المرصد، تعتبر مشاركة المرأة في النشاط الريادي في مراحله المبكرة

شكل 2-3: معدل إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب الجنس



يلاحظ أيضا التوجه نفسه في أوساط أصحاب الأعمال المستقرة (كما هو واضح في الشكل التالي)، ومع ذلك، يبدو أن الفجوة بين الجنسين في الأعمال المستقرة أقل من تلك الموجودة في مشاريع المراحل المبكرة.

شكل 3-3: معدل ملكية المشاريع المستقرة - حسب الجنس

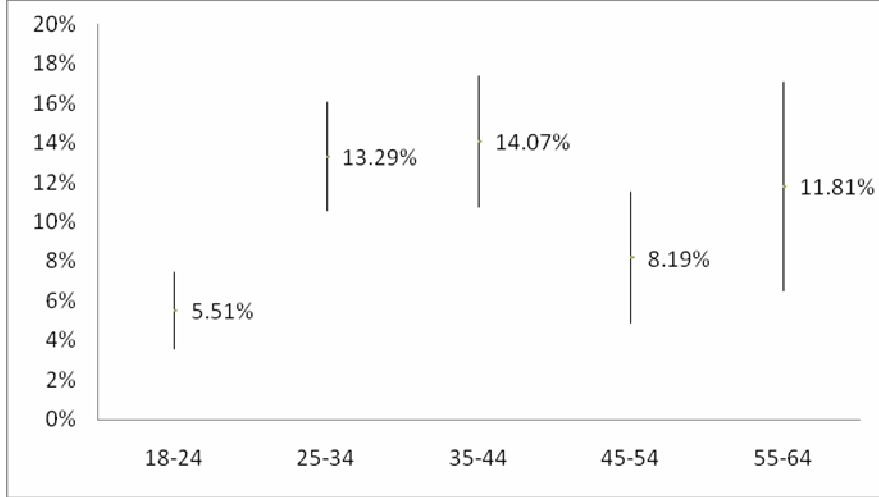


العمر

إفريقيا (المينا) المشتركة في المرصد. ويقل معدل المشاركة بين الفئات العمرية الأصغر و الأكبر من ذلك (كما يتضح من الشكل التالي). وهي نتيجة مشتركة بين البلدان الأعضاء في المرصد.

ينتمي معظم رياديي المرحلة المبكرة الى الفئة العمرية المتوسطة (من 25-44 عاما)، وهذا مطابق لما ورد في تقرير 2009 الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال

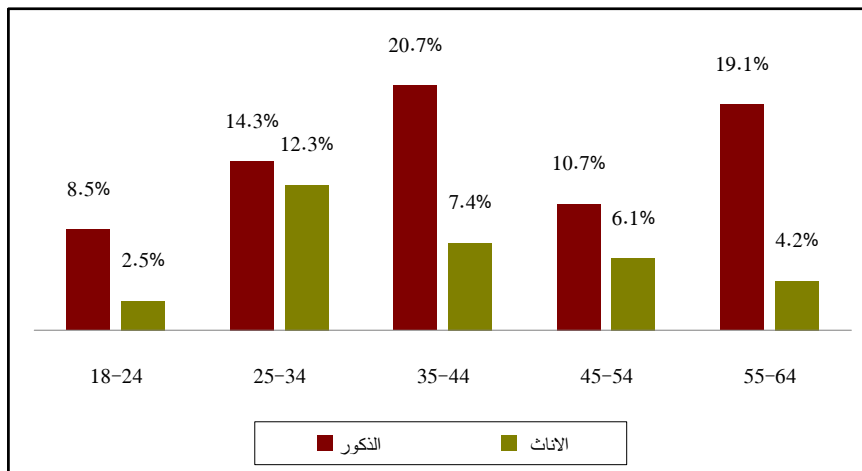
شكل 3-4: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب العمر



يتبين لنا أن أصحاب المشاريع المستقرة هم أكبر عمراً بكثير من الرياديين في المراحل المبكرة. الشكل التالي يوضح ارتفاع معدلات مشاركة لرياديين في مرحلة الاستقرار في أوساط الفئة العمرية 45-54.

إن توزيع رياديي المرحلة المبكرة من الذكور والإناث متشابه إلى حد بعيد، مع وجود فجوة أقل بين الجنسين في الفئة العمرية 25-34 سنة. وتزداد هذه الفجوة بين الجنسين في معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة في أوساط الرياديين الأكبر عمراً.

شكل 3-5: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب العمر والجنس

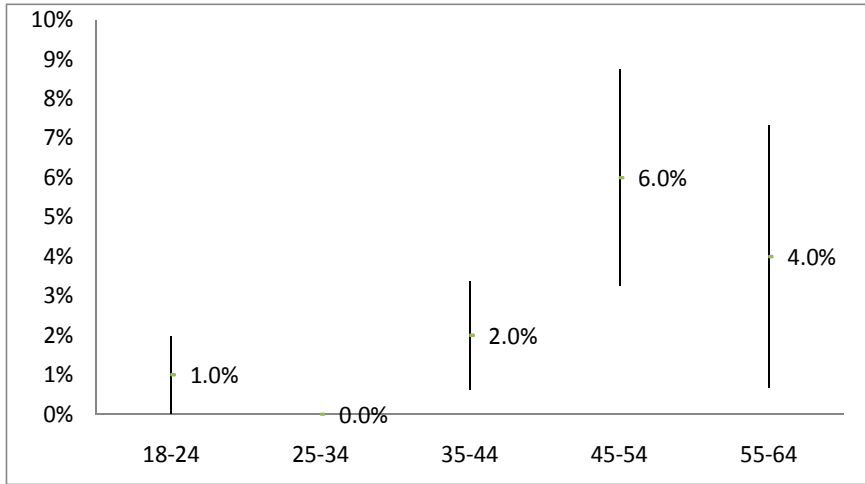


مكان الإقامة

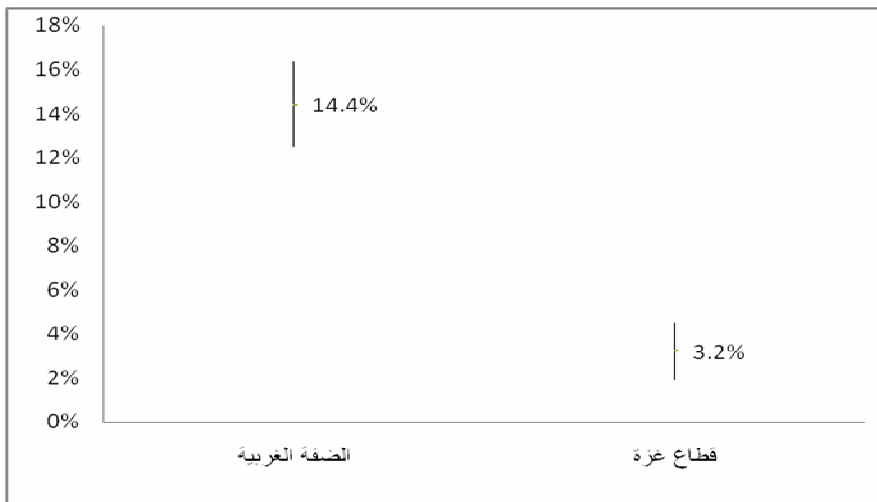
يلاحظ انخفاض معدل النشاط في قطاع غزة سواء بالنسبة للذكور أو الإناث (الشكل 8.3)، حتى أن مشاركة الإناث في المراحل المبكرة يكاد يكون معدوماً.

الوضع الاقتصادي والحصار المستمر جعل من معدل المشاركة في قطاع غزة أقل بكثير من معدل المشاركة في الضفة الغربية.

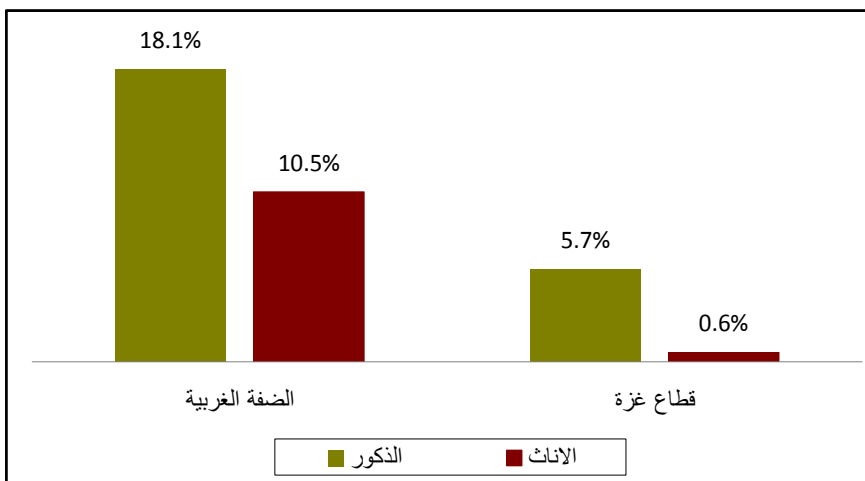
شكل 3-6: معدل ملكية المشاريع المستقرة - حسب العمر



شكل 3-7: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مكان الإقامة

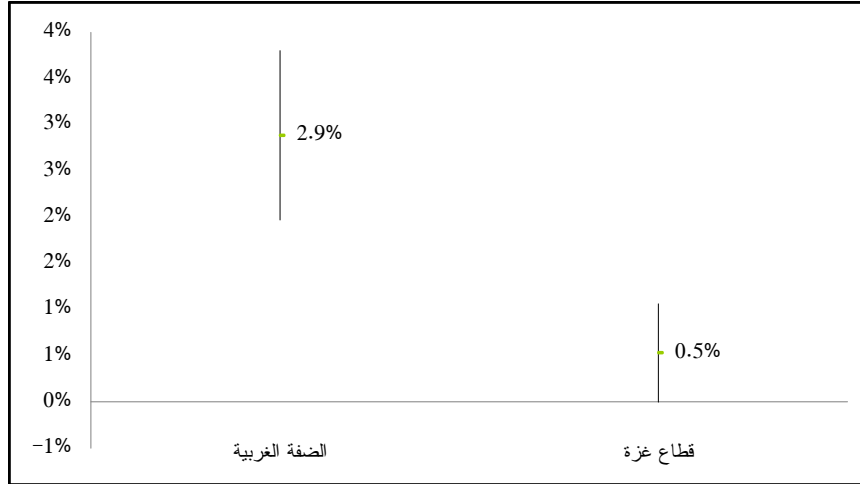


شكل 3-8: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مكان الإقامة والجنس



يعتبر معدل المشاريع المستقرة منخفضاً في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، إلا أن هذا المعدل منخفض جداً ويكاد يقترب من الصفر في قطاع غزة. مما يعني أن المشاريع في قطاع غزة أقصر عمراً من نظيراتها في الضفة الغربية.

شكل 3-9: معدل ملكية المشاريع المستقرة - حسب مكان الإقامة

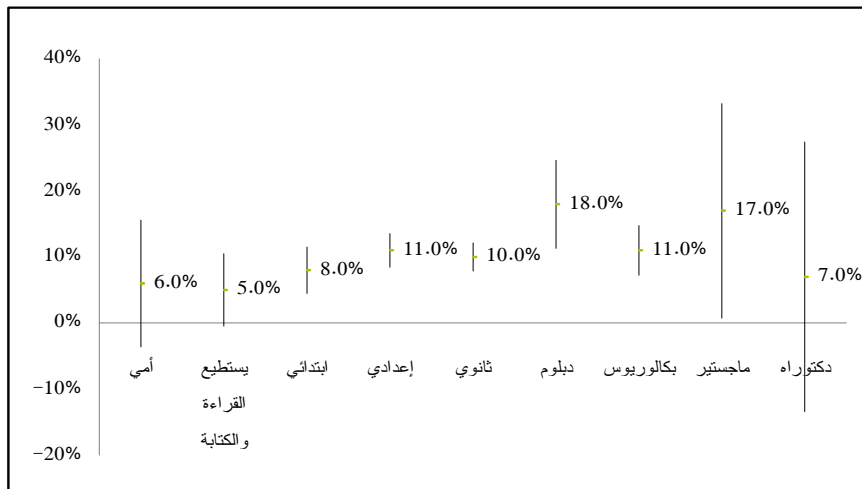


التعليم

ولكنه يقل مرة أخرى لدى الخريجين الحاصلين على درجة جامعية (بكالوريوس). ويعود ذلك إلى حقيقة أن بعض المعاهد التي تمنح شهادات الدبلوم توفر بعض التعليم التقني، مما يساعد الخريجين على بدء مشاريع جديدة. ومع ذلك، فإن الأكثر تعلمًا يفضلون الحصول على وظيفة مستقرة وأمنة².

التعليم - من الناحية النظرية - يعني مزيداً من المشاركة في النشاط الريادي وذلك لأن المتعلمين اكتسبوا المهارات اللازمة لبدء عمل ريادي. فالحاصلون على تعليم أساسي وحتى الثانوي في فلسطين هم أكثر إقداماً (بشكل طفيف) على البدء بمشاريع جديدة ممن لم يحصلوا على تعليم كاف ومن الأميين. أما معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة في أوساط حملة شهادة الدبلوم، فهو أعلى بكثير،

شكل 3-10: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى التحصيل العلمي

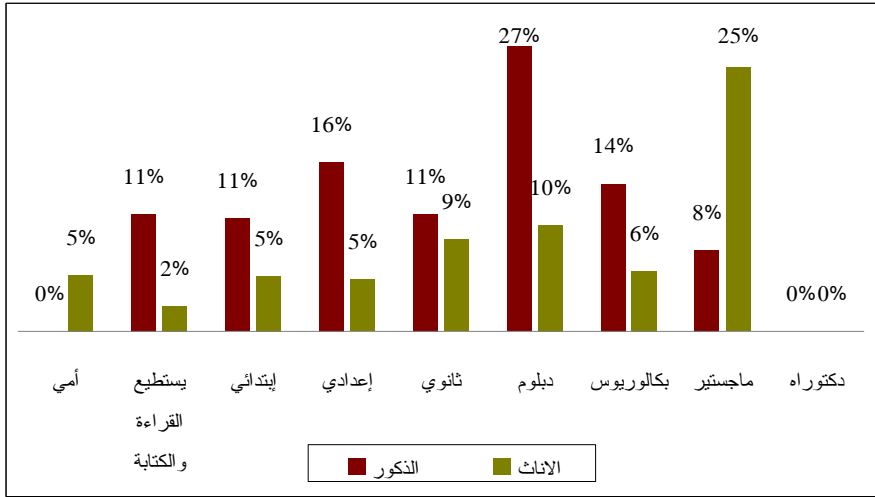


² لا يمكن التوصل إلى استنتاجات لدرجاتي الماجستير والدكتوراه نظراً لكثرة الأخطاء القياسية.

لأنه، فإن معدل الريادة لا يختلف باختلاف المستوى التعليمي، باستثناء درجة الماجستير (نظراً لافتقار المسح إلى الملاحظات اللازمة من هذه الفئة للاستنتاج).

إن التعليم له تأثيرات مختلفة على الجنسين فيما يتعلق بمعدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة. فهذا المعدل يزداد بين الذكور في أوساط خريجي التعليم العالي (باستثناء الحاصلين على بكالوريوس فأعلى مع خبرة). أما بالنسبة

شكل 3-11: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى التحصيل العلمي والجنس

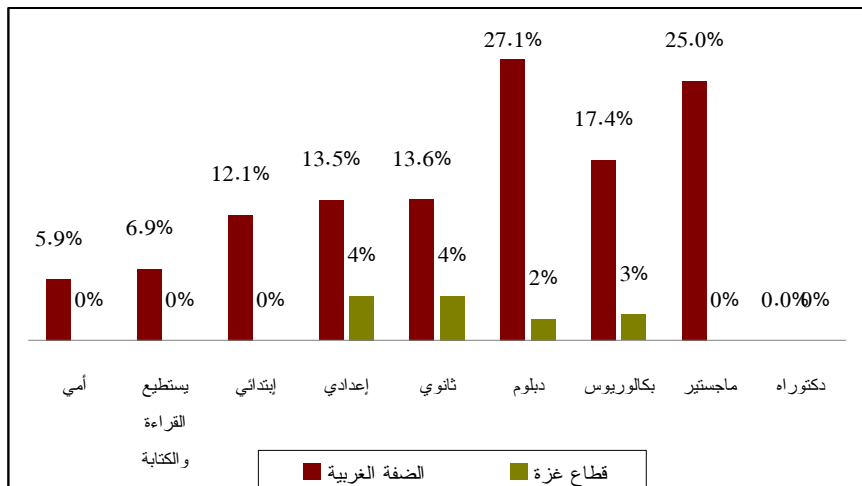


القطاع، حيث إن مستويات التعليم أقل مما عليه الحال في الضفة الغربية.

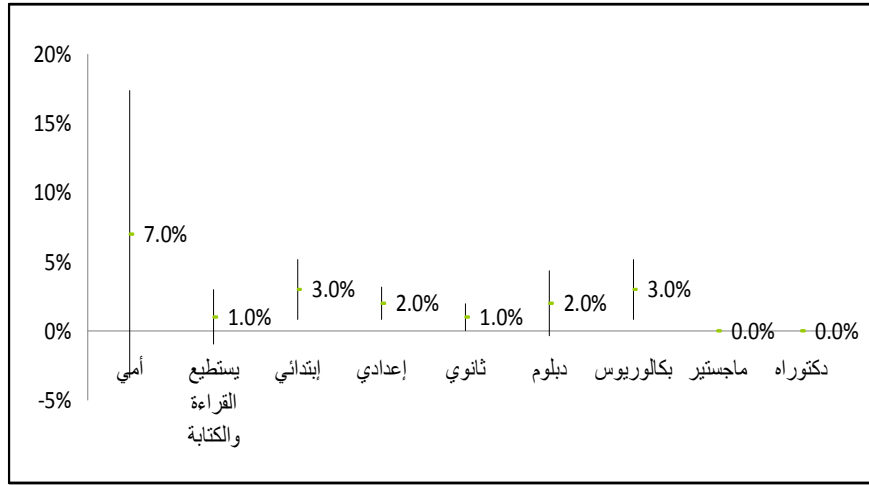
المستوى التعليمي ليس له تأثير كبير فيما يتعلق بنسبة المشاركة في ملكية المشاريع المستقرة (كما هو واضح في الشكل 13.3).

يرتفع معدل المشاركة في أوساط خريجي المدارس الإعدادية والثانوية ومن حملة الدبلوم في قطاع غزة، ولكن يتضح أن الهوة واسعة جداً بين الضفة الغربية وقطاع غزة على جميع مستويات التعليم. كما أن مشاركة الأميين (الذين لا يعرفون القراءة والكتابة) وغير المتعلمين وخريجي المدارس الابتدائية تكاد تكون معدومة في قطاع غزة. ولعل هذا يساهم في تفسير انخفاض المستوى العام للمشاركة في

شكل 3-12: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى التحصيل العلمي ومكان الإقامة



شكل 3-13: نسبة المشاركة في ملكية المشاريع المستقرة-
حسب مستوى التحصيل العلمي

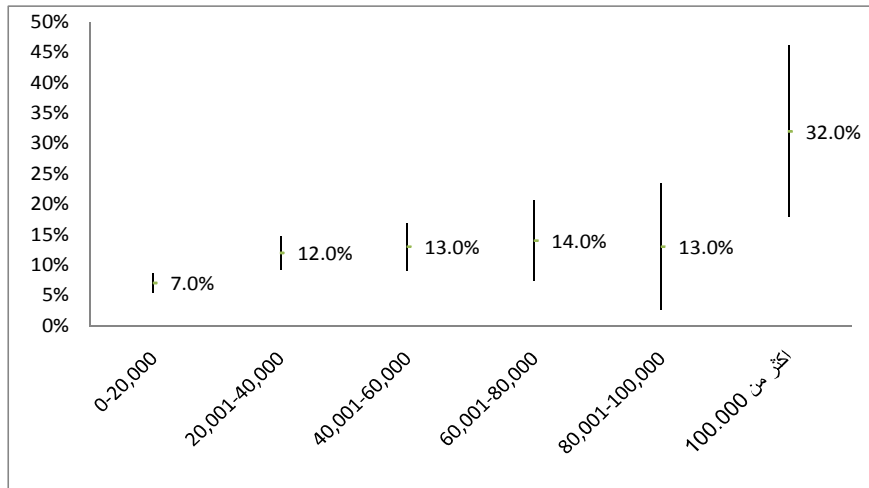


دخل الأسرة

إن زيادة مستوى دخل الأسرة له علاقة مباشرة بزيادة معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة، لا سيما بالنسبة للأسر التي يزيد دخلها السنوي عن 100,000 شيقل

بزيادة مستوى الدخل. ومع ذلك، فإن الخطأ المعياري للتقدير (\$26,455)³.

شكل 3-14: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى الدخل (بالشيقل)



المتوسطة، أي التي دخلها ما بين 40,001 و80,000 شيقل، حيث يقل الفرق بين الجنسين). ويعزى سبب هذه الفجوة بين الجنسين (كما هو مبين في القسم التالي) إلى كون أن الإناث تدفعن الضرورة أكثر مما تدفع الذكور.

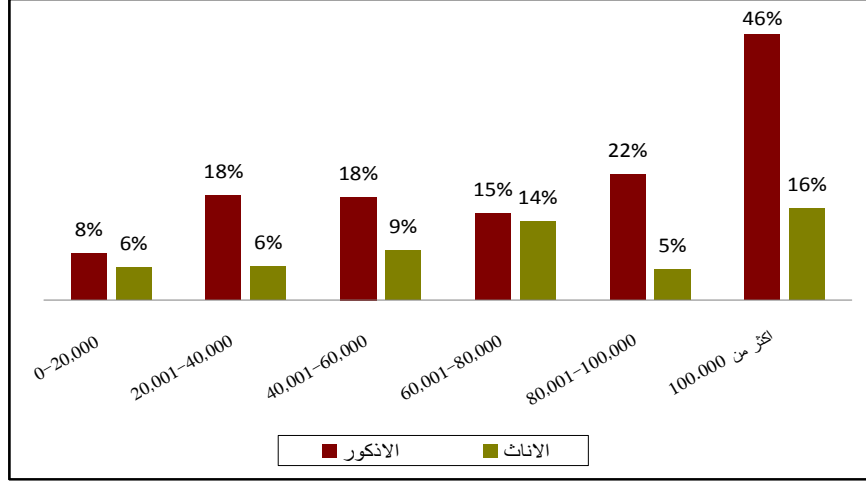
الفجوة بين الجنسين في معدل النشاط الريادي المبكر تزداد بزيادة مستوى دخل الأسرة، إذ أن معدل الرياديين من الذكور أعلى بكثير من معدل الإناث في أوساط الأسر ذات الدخل المرتفع (بعكس ما هو الحال في مستويات الدخل

³ تقيس استمارة مسح السكان البالغين دخل المستطلعين بالشيقل وتم اعتماد معدل سعر صرف الدولار في حزيران 2010 للتحويل إلى دولار وهو 3.78 شيقل لكل دولار.

الريادي في المراحل المبكرة للإناث الريديات يقل في
أوساط الأسر ذات الدخل المرتفع.

فالإناث اللواتي يعشن في أسر دخلها مرتفع هن أقل حاجة
لبداء نشاط ريادي، وبعبارة أخرى، تعتبر الإناث أقل من
الذكور في ملاحظة فرص العمل. وهكذا، فإن معدل النشاط

شكل 3-15: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب مستوى الدخل والجنس



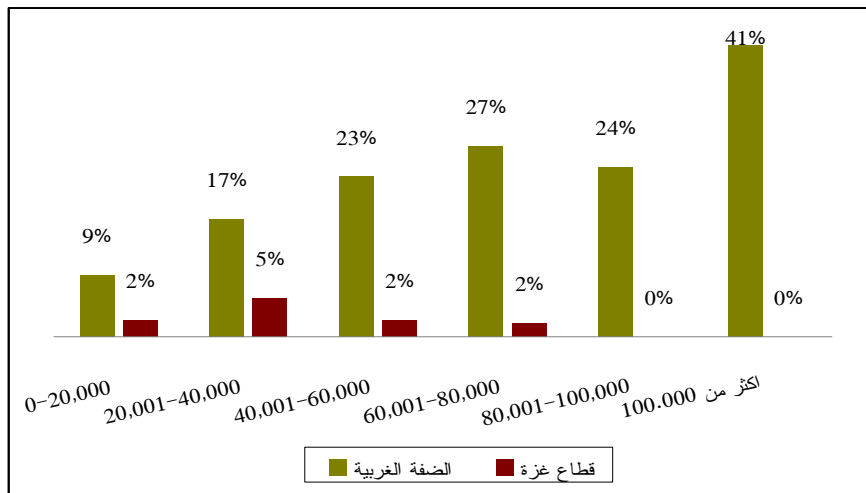
المشاركة في إطلاق المشاريع منخفض جدا أو معدوم في
أوساط الأسر ذات مستويات الدخل المرتفعة.

ان ملكية المشاريع المستقرة هي الاخرى تزداد بازدياد
مستوى الدخل. ومع ذلك، فإن الخطأ المعياري للتقدير يزداد
بازدياد مستوى الدخل.

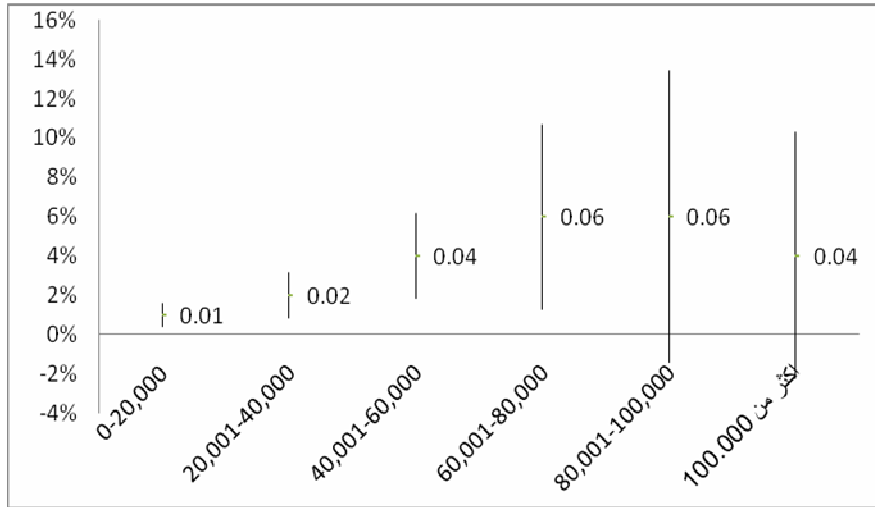
يلاحظ أيضا وجود فجوة متزايدة في معدل النشاط الريادي
في المراحل المبكرة حسب مستوى الدخل بين الضفة
الغربية وقطاع غزة. فبالغون في الأسر ذات الدخل
المرتفع هم أقل اندفاعاً لبدا مشاريع جديدة لأنهم لا يجدون
الفرص الاقتصادية في قطاع غزة، ونتيجة لذلك، فإن معدل

شكل 3-16: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة -

حسب مستوى الدخل (بالشيقل) ومكان الإقامة



شكل 3-17: معدل ملكية المشاريع المستقرة - حسب مستوى الدخل (بالشيقل)

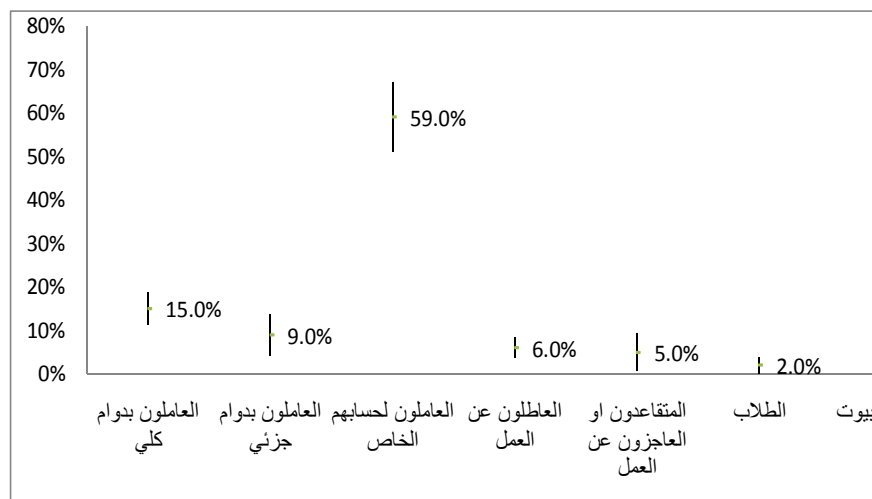


العمل

جزئي، فإن احتمالية إقدامهم على بدء مشروع جديد هي أقل بكثير. أما بخصوص العاطلين عن العمل (الذين يبحثون عن عمل) وأولئك الذين هم خارج القوى العاملة (الطلاب والمتقاعدون والمعاقون وربات المنازل)، فإن مشاركتهم أقل بكثير وتكاد تكون معدومة.

تعتبر الحالة العملية عاملاً هاماً في تحديد مستوى الريادة (الشكل 3.18 يوضح كيفية تأثير وضع العمل على الاشتراك في إطلاق المشاريع الريادية). وكما هو متوقع، فإن العاملين لحسابهم الخاص هم الأكثر ميلاً للبدء بمشاريع ريادية، وذلك لأنهم يعملون بمشاريعهم الخاصة بهم أو الخاصة بأسرهم. أما المستخدمين بدوام كامل أو بدوام

شكل 3-18: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب العمل



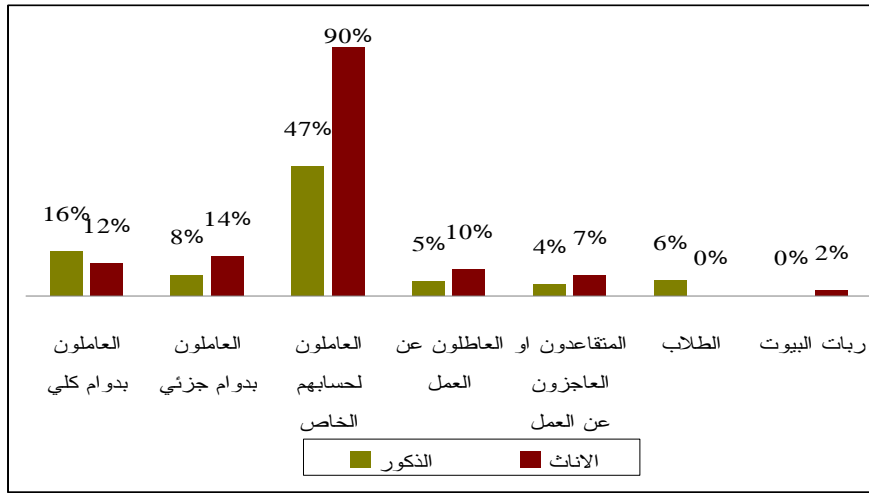
العمل والمتقاعدين. على سبيل المثال، يشارك 90% من النساء في فئة العاملين لحسابهم الخاص في مشاريع المرحلة المبكرة مقابل 47% من الذكور، هذه النسبة مرتفعة جداً بين الفئات الأخرى في سوق العمل، بما في ذلك العاملون بدوام كامل. تعتبر هذه النتائج مهمة في تشجيع مشاركة

إن معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة (حسب العمل) يختلف بشكل واضح بين الجنسين. وفقاً للشكل 3.19، إن احتمالية مشاركة الإناث بالبدء بمشروع جديد هي أعلى من احتمالية مشاركة الذكور في أوساط الذين يعملون لحسابهم الخاص أو بدوام جزئي أو العاطلين عن

(وليس الفرصة الاقتصادية) هي التي تدفعهن لذلك. ولكن من ناحية أخرى، فإن معدل الإناث اللواتي ينخرطن في مشاريع ريادية بعد حصولهن على عمل بدوام كامل هو أقل من معدل نظرائهن من الذكور، وذلك لأنهن في مثل هذه الحالة يكن راضيات بالحصول على مصدر دخل دائم، كما إن مسؤولية رعاية الأسرة والأطفال تقع على عاتقهن بحكم العادات في المجتمعات التقليدية.

الإناث في الأعمال الريادية، فتوفير التمويل للنساء لبدء مشاريع خاصة على سبيل المثال سيؤثر إيجابياً على معدلات مشاركة النساء). ومع ذلك، فإن احتمالية مشاركة الذكور في مشاريع جديدة هي أعلى منها للإناث في أوساط العاملين بدوام كامل. إن السبب في زيادة مشاركة الإناث في أوساط الفئات المشار إليها هي أن الإناث يسعين دائماً لإيجاد مصدر آخر لدخل الأسرة، وذلك لان الضرورة

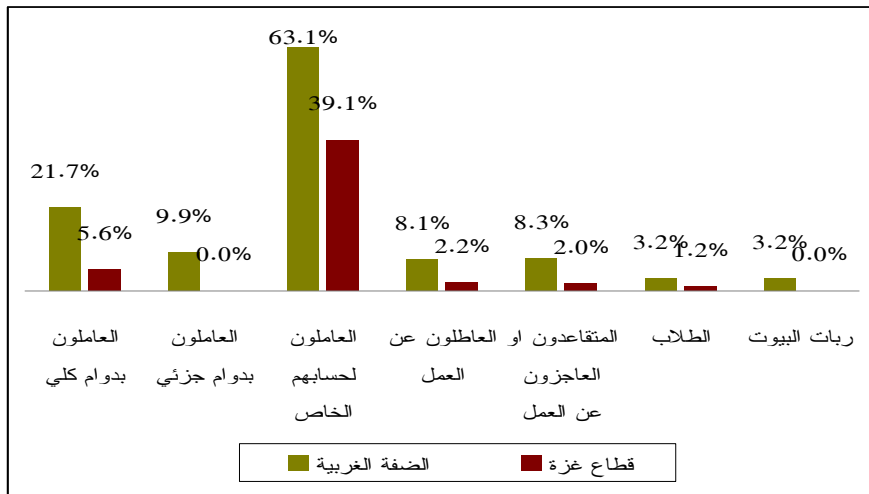
شكل 3-19: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب العمل والجنس



أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص هم أكثر الشرائح مشاركة في إطلاق مشاريع ريادية.

إن الفرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بالمشاركة في المشاريع الريادية الجديدة يبدو واضحاً في جميع فئات العمل، إلا أن الأمر المشترك بينهما هو أن

شكل 3-20: إجمالي نشاط المرحلة الريادية المبكرة - حسب العمل ومكان الإقامة



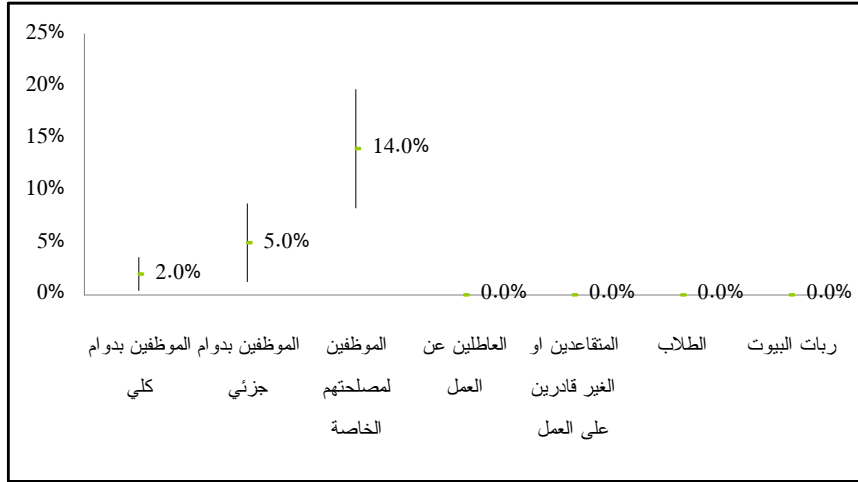
بدوام كامل. وعندما يصبح المشروع مستقراً وناجحاً، يصبح الوقت الذي يكرسه صاحب العمل لمشروعه أكثر

إن أصحاب المشاريع المستقرة هم على الأغلب عاملون لحسابهم الخاص، يليهم العاملون بدوام جزئي والعاملون

العاطلون عن العمل ومن هم خارج قوة العمل، فإن معدلات ملكية المشاريع لديهم تساوي صفراً.

من الوقت الذي يقضيه العامل (بدوام كامل) في عمله. وهذا ما يفسر حقيقة أن معدل ملكية المشاريع في أوساط العاملين بدوام جزئي أعلى منه في أوساط العاملين بدوام كامل. أما

شكل 3-21: معدل ملكية المشاريع المستقرة - حسب العمل

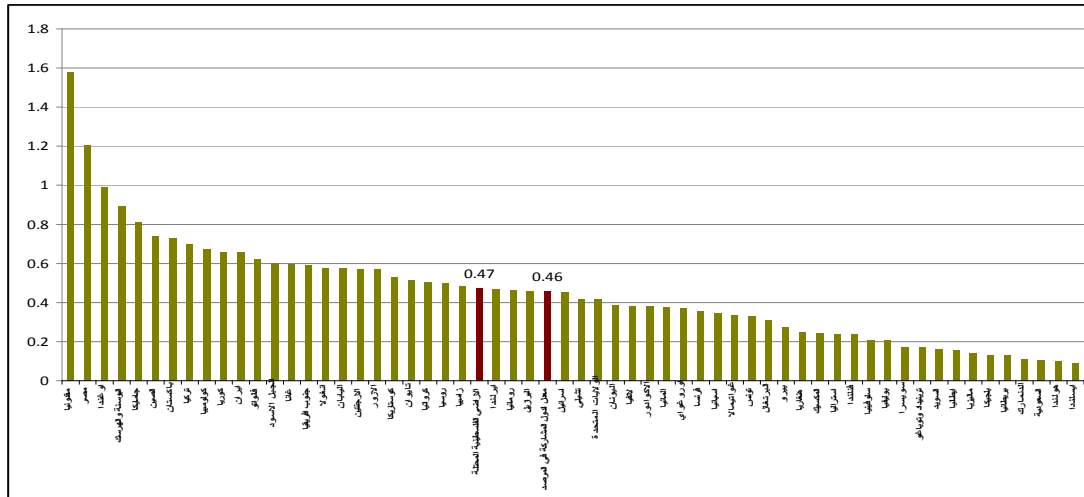


3-2 دوافع أصحاب مشاريع المرحلة المبكرة

ريادياً هناك 46 تدفعهم الضرورة مقابل 100 يكون الدافع لهم هو توفر الفرص الاقتصادية. وقد جاء في تقرير 2009 الإقليمي حول دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا) (MENA) المشتركة في المرصد أن نسبة الضرورة إلى الفرصة الاقتصادية في فلسطين هي الأعلى بين الدول السبع المشتركة في المرصد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن دوافع أصحاب مشاريع المرحلة المبكرة تختلف من حيث الخصائص. لقياس الدوافع بين الضرورة والفرصة (necessity and opportunity)، يتم حساب النسبة بين معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة التي تدفعها الضرورة إلى تلك التي تدفعها الحاجة. حيث أن النسبة الكلية لأصحاب المشاريع في المراحل المبكرة في فلسطين هي 0.47، وهي نسبة أعلى بقليل من المتوسط في البلدان الأعضاء في المرصد (0.46). وهذا يعني أنه من كل 146

شكل 3-22: نسبة الضرورة إلى الفرصة في البلدان الاعضاء في المرصد

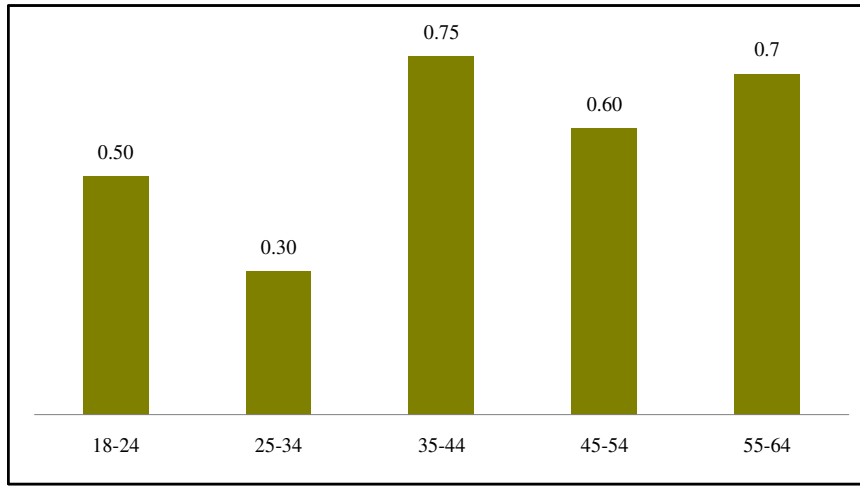


يزداد دافع الضرورة مع ازدياد العمر وخاصة لمن هم فوق الخامسة والثلاثين. أما نسبة الذين تدفعهم الفرصة، فيلاحظ أنها أعلى في أوساط الشباب (في الفئة العمرية 25-34)، وهي فترة ما بعد التخرج و أو الحصول على بعض الخبرة في العمل.

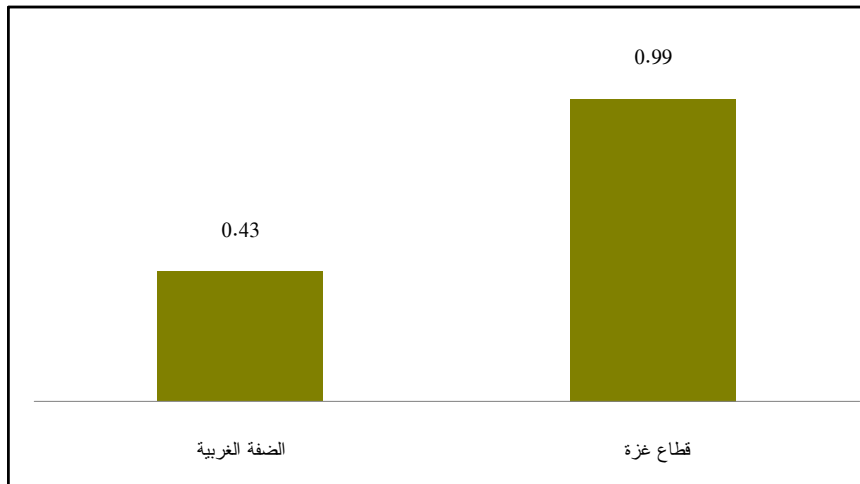
تقل أسباب الفرص الاقتصادية لبدء نشاط ريادي في قطاع غزة بسبب الإغلاق الإسرائيلي المستمر، وهذا يعني أن نسبة الضرورة إلى الفرصة هي أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية.

تختلف نسبة الضرورة إلى الفرصة باختلاف العوامل الديموغرافية والاقتصادية. دوافع الإناث حسب الفرصة أعلى من دوافع الذكور. ومع ذلك، فإن الفرق صغير جداً بحيث لا يصبح الحديث عن فروق كبيرة بين الذكور والإناث (من كل 100 من أصحاب المشاريع في مرحلة مبكرة في أوساط الذكور، هناك 44 تدفعهم الضرورة، في حين أنه من كل 100 من أصحاب المشاريع في مرحلة مبكرة في أوساط الإناث، هناك 40 تحركهن الضرورة).

شكل 3-23: نسبة الضرورة إلى الفرصة - حسب العمر



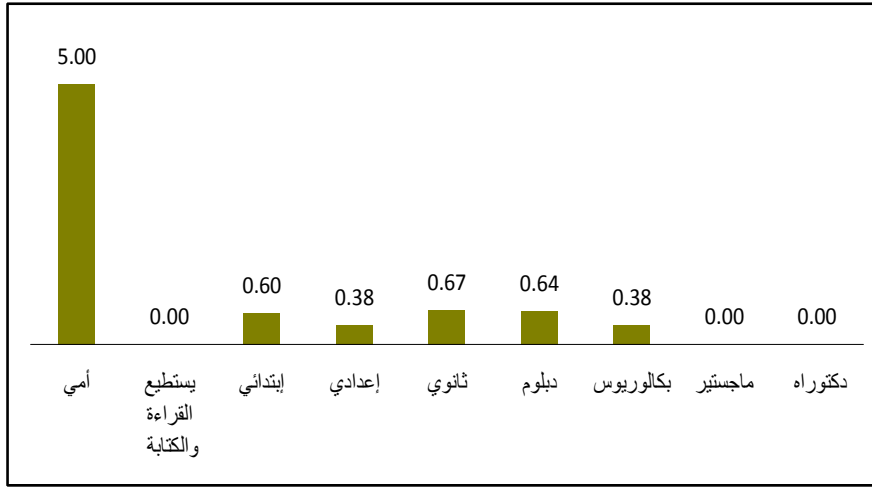
شكل 2-24: نسبة الضرورة إلى الفرصة - حسب مكان الإقامة



الفرصة مقارنة مع الأيمن. أما حملة البكالوريوس أو درجة أعلى، فإن نسبة الضرورة لديهم تعتبر ضئيلة جداً.

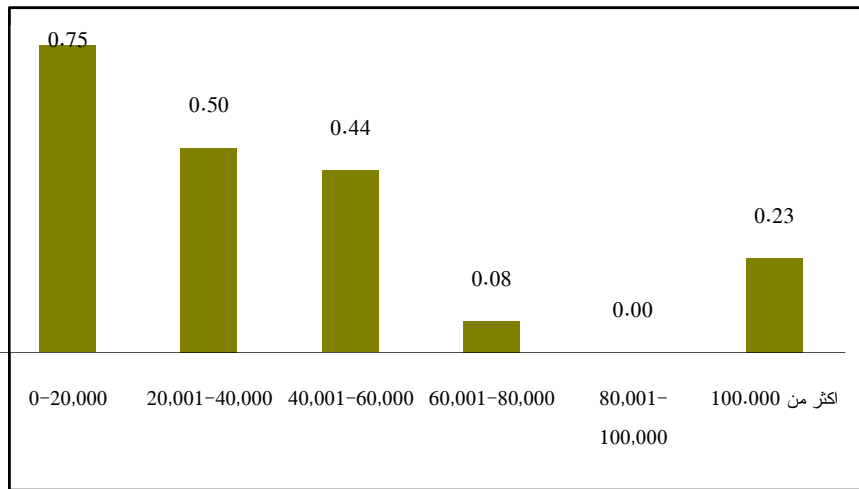
إن التعليم - أو على الأقل الحد الأدنى من التعليم (التعليم الابتدائي) يقل بشكل ملحوظ من نسبة الضرورة إلى

شكل 3-25: نسبة الضرورة إلى الفرصة- حسب مستوى التحصيل العلمي



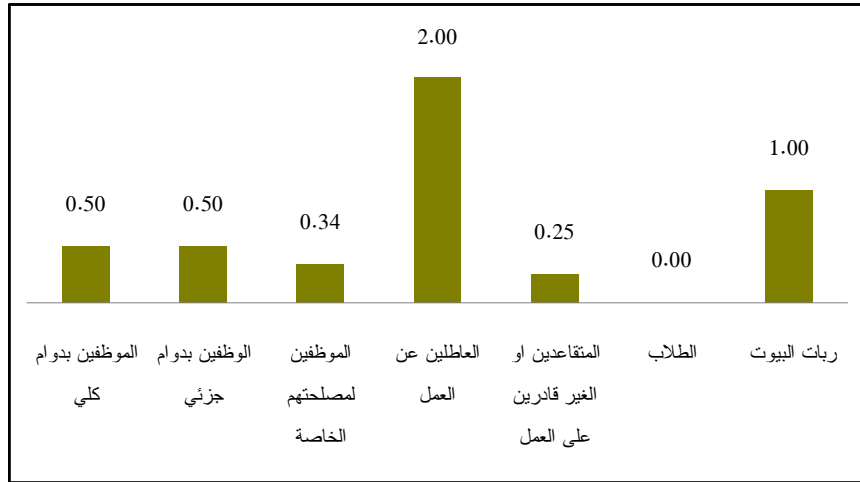
يلاحظ ان رياديي المرحلة المبكرة من ذوي الدخل المرتفع تتوفر أمامهم فرص أكبر للبدء بمشروع تجاري جديد. وأما الرياديون من ذوي الدخل المتدني، فغالباً ما تدفعهم الضرورة لبدء نشاط تجاري جديد في ضوء قلة الخيارات الأخرى.

شكل 3-26: نسبة الضرورة الى الفرصة- حسب مستوى دخل الأسرة (بالشيقل)



يعتبر العاطلون عن العمل من الرياديين الأكثر ميلاً للبدء بمشروع جديد بدافع الضرورة. يليهم في ذلك الرياديات من ربوات البيوت بدافع الحصول على دخل للأسرة. فعلى سبيل المثال وبعد الانتفاضة الثانية في عام 2000، شاركت المرأة الفلسطينية (بما في ذلك ربوات البيوت) في جمعيات تعاونية أو في مجال الأعمال التجارية الصغيرة الفردية لإيجاد دخل بديل بعد أن منعت الحكومة الاسرائيلية 120,000 عاملاً فلسطينياً من العمل في إسرائيل.

شكل 3-27: نسبة الضرورة الى الفرصة - حسب العمل

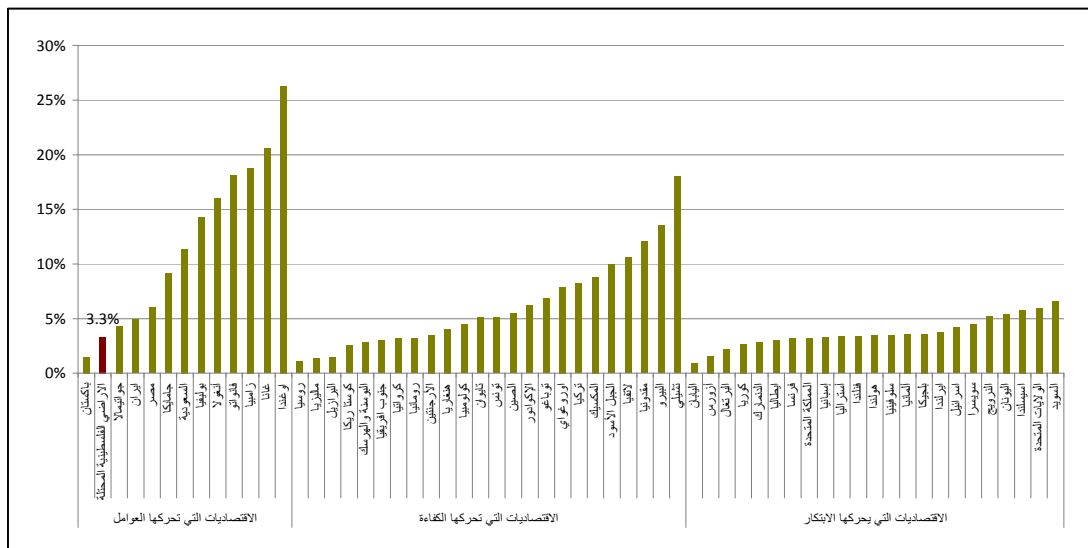


3-3 المستثمرون غير الرسميون

الرسميين من البالغين من السكان في 60 بلداً من بلدان المرصد بين 0.9% من السكان البالغين في اليابان إلى 26.3% في أوغندا. أما في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد بلغ متوسط معدل انتشار المستثمرين غير الرسميين في عام 2009 حوالي 2.8% من مجموع السكان البالغين. الشكل 29.3 يبين معدلات انتشار المستثمرين غير الرسميين في 60 بلدا لعام 2010 حسب مرحلة التنمية الاقتصادية.

يعرّف المرصد المستثمرين غير الرسميين على أنهم أولئك البالغين الذين مولوا بشكل شخصي مشروعاً بدأه شخص آخر خلال السنوات الثلاث الماضية. وذلك لعدة أسباب قد يكون منها رغبة المستثمر غير الرسمي بمساعدة أحد أفراد العائلة أو صديق من منظور أخلاقي، أو بدافع الحصول على عوائد استثمارية. هذا ويمثل المستثمرون غير الرسميين مصدراً حيوياً للتمويل في بلدان المرصد، ولكن مع بعض الاختلافات يتراوح معدل انتشار المستثمرين غير

شكل 29-3: معدلات إنتشار المستثمرين غير الرسميين في 60 بلدا لعام 2010



أما من المنظور الديموغرافي، فإن الجدول 1.3 يعرض بيانات عن المستثمرين غير الرسميين حسب الجنس والفئة العمرية والمنطقة. ويبين الجدول بعض الاختلافات بين هذه المجموعات. إن معدلات الانتشار بين الذكور والإناث هي أعلى قليلاً من 3% في مختلف الفئات العمرية. إضافةً إلى ذلك، كان أعلى معدل من المستثمرين غير الرسميين 5.6% في الفئة العمرية 35-44. بالنظر على النتائج حسب المنطقة، فتشير البيانات إلى أن نسبة الانتشار في الضفة الغربية هي 3.9% مقابل 2.1% في قطاع غزة.

تشير النتائج على ازدياد معدل انتشار المستثمرين غير الرسميين بين الفئة العمرية (18-64 عاماً) في فلسطين من 1.8% في عام 2009 إلى 3.3% في عام 2010 (في حين أن متوسط معدل انتشار المستثمرين غير الرسميين لبلدان المينا السبع- باستثناء فلسطين- كان 2.9% في عام 2009). ويقدر العدد الإجمالي للمستثمرين غير الرسميين لعام 2010 بحوالي 102,516. وعند ضرب هذا العدد بمتوسط قيمة التمويل، يتبين لنا أن المبلغ الإجمالي لأموال الاستثمار غير الرسمي يساوي 226,794,661 دولاراً أمريكياً. تبدو هذه المبالغ معقولة لنسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي التي لا تتجاوز 3.19%.

جدول 3-1: الاستثمار غير الرسمي - حسب الديموغرافيا

التمويل غير الرسمي في 3 سنوات الماضية / \$	التمويل غير الرسمي في آخر 3 سنوات/شيقل	معدل الانتشار	المتغير الديموغرافي
2,212.30	8,362.48		الوسيط
15,486.53	58,539.08	3.3%	(المعيار)الوسيط الحسابي الكلي
الجنس			
	1.70	3.49%	ذكر
	0.10	3.03%	أنثى
الفئة العمرية			
	0.15	2.3%	18-24
	0.20	2.2%	25-34
	2.14	5.6%	35-44
	0.54	3.6%	44-54
	0.58	3.59%	55-64
المنطقة			
	1.24	3.9%	الضفة الغربية
	0.24	2.1%	قطاع غزة

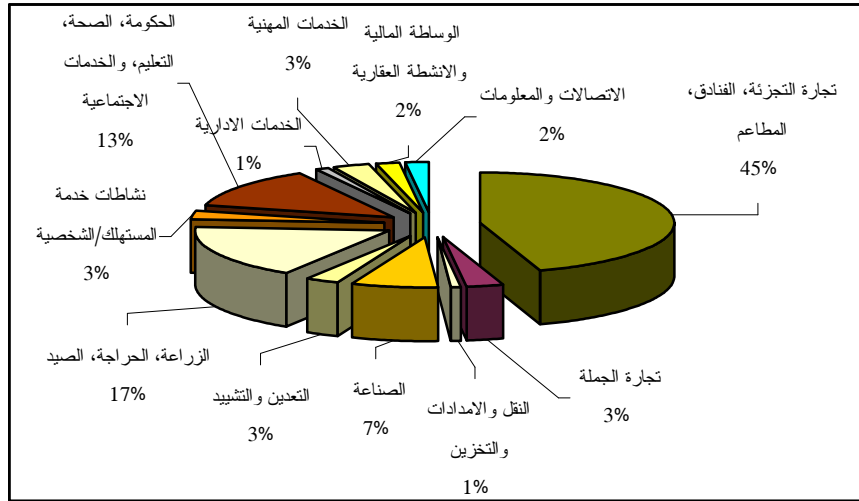
4- الأعمال التجارية وظروف الريادة

4-1 قطاعات النشاط الاقتصادي

يعتبر قطاع الخدمات القطاع الأهم في الاقتصاد الفلسطيني، كما أن نسبة كبيرة من المشاريع الريادية في مراحلها المبكرة يتم إطلاقها في هذا القطاع. 45% من المشاريع الريادية المستطلعة تعمل في مجال تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم، بينما يعمل 13% منها في قطاع الحكومة والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، أما قطاع الزراعة، الحراجة والصيد فقد استأثر بما نسبته 17%، مما يدل على أهمية هذا القطاع.

إن دراسة النشاط الريادي والسياسات التي تؤدي إلى نجاحه يتطلب منا دراسة نوع المشاريع التي يتم إطلاقها. يناقش هذا الفصل القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها مشاريع المراحل المبكرة والشركات المستقرة. كما يتناول المسائل المتصلة بظروف السوق المحيطة، مثل كثافة التصدير واستخدام التكنولوجيا ومستوى المنافسة في السوق. بعد ذلك يتناول الأثر الاقتصادي لريادة الأعمال من خلال استكشاف حجم الأعمال وخصائص العمالة الحالية وعواملها وتطلعات نمو فرص العمل في المستقبل. وأخيراً، يناقش هذا الفصل القضايا المالية من خلال دراسة متطلبات راس المال للبدء بمشاريع جديدة.

شكل 4-1: توزيع المشاريع الريادية في مراحلها المبكرة- حسب القطاع



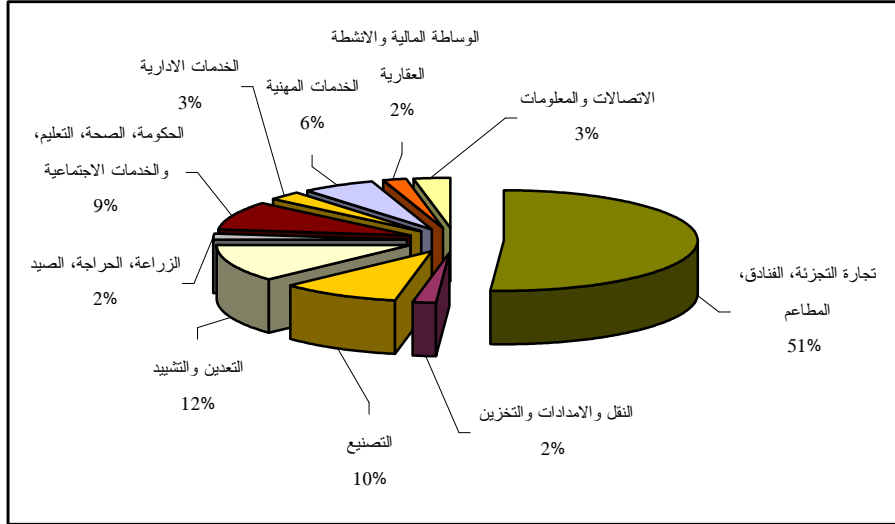
توصل (عدوان ونوفل، 2010) في دراسة لهم حول واقع وآفاق التعاونيات الزراعية، الى أن: "الجمعيات التعاونية بشكل عام والزراعية منها على وجه الخصوص شهدت زيادة كبيرة في نشاطها عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ففي نيسان 2010 وصل عدد الجمعيات الزراعية الى 497 تضم في عضويتها حوالي 43,552 من المنتسبين، ومن بين هذه الجمعيات هناك 221 جمعية تعاونية زراعية مع ما يقرب من 17,574 منتسباً.

ان النسبة المئوية للجمعيات التعاونية الزراعية المخصصة للإنتاج النباتي تتجاوز النسبة المئوية للجمعيات التعاونية الزراعية المخصصة للإنتاج الحيواني" ما يقرب من 142 جمعية تعاونية تختص بالإنتاج النباتي (64% من المجموع الكلي) ينتسب لها حوالي 14403 عضواً (81% من المجموع) مقابل 79 تعاونية تختص بالإنتاج الحيواني وينتسب لها حوالي 3171 عضواً " يرى عدوان ونوفل ان الزيادة في عدد الجمعيات التعاونية الزراعية يعزى الى حملة مقاطعة الحكومة الفلسطينية لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية.

يستوجب وضع سياسات لمساعدة أصحاب المشاريع الزراعية وتحفيز المشاريع الزراعية المستدامة.

بالنسبة للشركات القائمة، فإن لقطاع تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم حصة الأسد بأكثر من نصف الشركات، في حين أن قطاع الزراعة يضم 2% فقط من هذه الشركات. وهذا

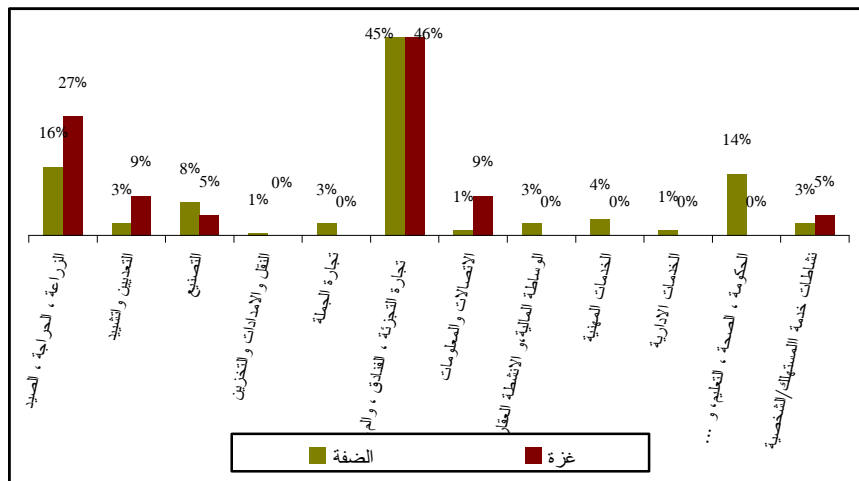
شكل 4-2: توزيع المشاريع القائمة - حسب القطاع



والإنشاءات أكبر في قطاع غزة. هذا الفرق في التوزيع ينطبق على الواقع حيث أن الصيد لا زال يشكل نشاطاً هاماً في قطاع غزة على الرغم من كافة القيود الإسرائيلية البحرية.

إن توزيع المشاريع الريادية في الضفة الغربية يختلف عن نظيره في قطاع غزة. وعلى الرغم من أن قطاع تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم يستحوذ على النشاط الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن أهمية قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك وقطاعي التعدين

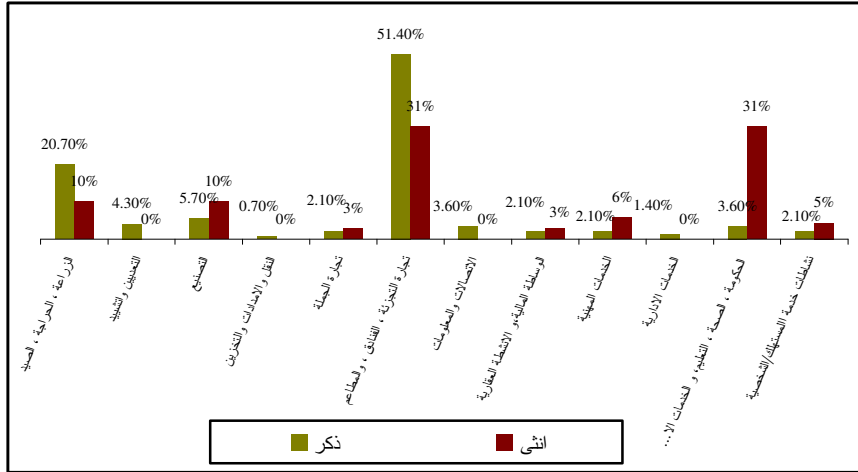
شكل 4-3: توزيع المشاريع في مراحلها المبكرة - حسب القطاع ومكان الإقامة



ومساهمة هذه القطاعات في غزة معدومة. ويلاحظ أن معظم المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية موجودة في الضفة الغربية.

وفي المقابل، فإن شركات ومشاريع قطاع الحكومة والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في الضفة الغربية تشكل ما نسبته نحو 14% من الشركات المستقرة، في حين أن

شكل 4-4: توزيع المشاريع في مراحلها المبكرة - حسب القطاع وجنس المالك



مستوى التكنولوجيا

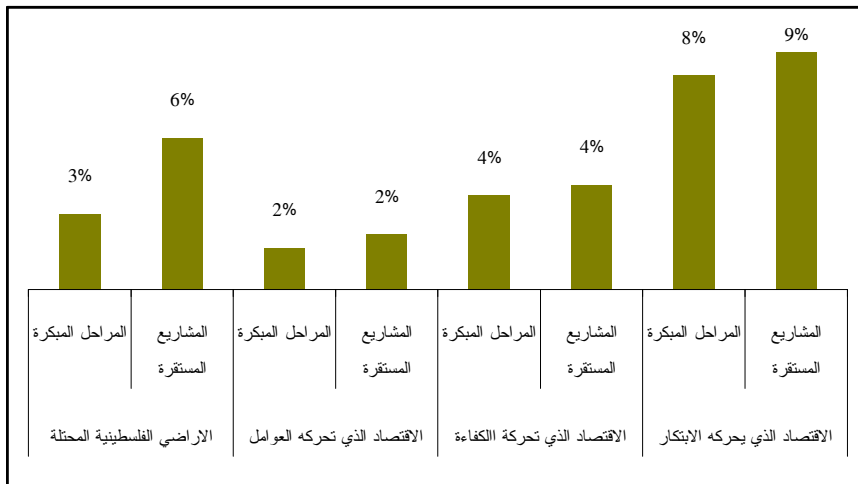
إن نسبة استخدام المنشآت للتكنولوجيا المتوسطة/ المتقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي أعلى منها في معظم البلدان التي تحركها العوامل (Factor Driven Countries). هذه النسبة هي أعلى بشكل عام في الشركات المستقرة منها في شركات المراحل المبكرة (2.9% مؤسسات المرحلة المبكرة و5.8% للمنشآت الاقتصادية المستقرة)، لكن الفجوة في الأراضي الفلسطينية هي أكبر من المتوسط في البلدان التي تحركها العوامل. جدير بالذكر أن نسبة استخدام التكنولوجيا المتوسطة/ المتقدمة من قبل الرياديين هي أعلى في البلدان الأكثر تقدماً.

الشكل 4.4. أعلاه يستعرض الفروق بين الجنسين في توزيع مشاريع المرحلة المبكرة حسب القطاع. يميل كلاً من الذكور والإناث إلى المشاركة في تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم. مع ذلك، هناك بعض الاختلافات في القطاعات الأخرى: مثلاً، يشارك الذكور في قطاع الزراعة أكثر من الإناث، بينما يعتبر قطاع الحكومة والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية أكثر أهمية للإناث من الذكور. أما الفجوة الإيجابية لصالح الإناث في قطاع الصناعة، فمردها أن النساء هن أكثر حظاً من الذكور للمشاركة في أنشطة متصلة بأعمال النسيج والتطريز وإنتاج الأغذية.

2-4 ظروف السوق

كما يتضح في نموذج المرصد (الفصل 2)، تلعب ظروف السوق دوراً محورياً في تحديد ظروف الإطار الريادي.

شكل 4-5: نسبة استخدام الرياديين للتكنولوجيا المتوسطة/ المتقدمة

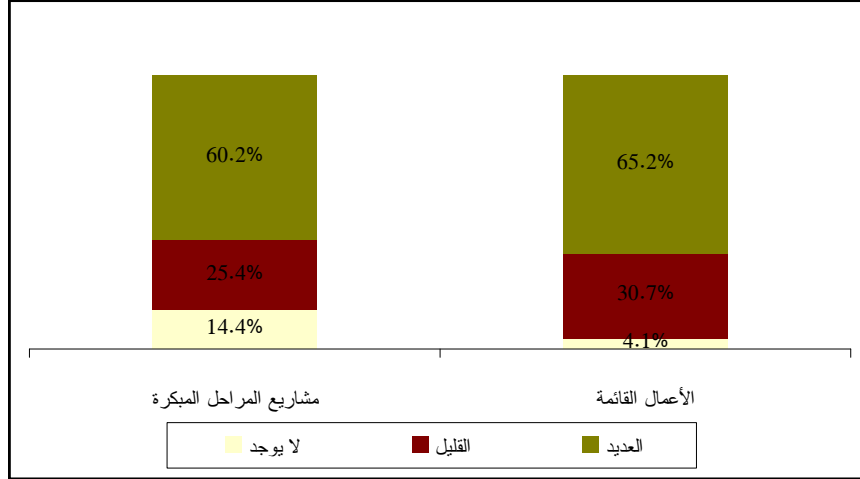


القدرة التنافسية

المراحل المبكرة أنهم يوفرون منتجات جديدة أكثر من أصحاب الشركات المستقرة، إما لأنهم يقدمونها فعلاً أو لأنهم لا يعرفون بعد ظروف السوق.

يقيس مسح السكان البالغين (APS) القدرة التنافسية حسب عدد الشركات التي تقدم نفس المنتج (لا يوجد/ القليل / العديد). كما هو واضح في الشكل أدناه، يرى الرياديون في

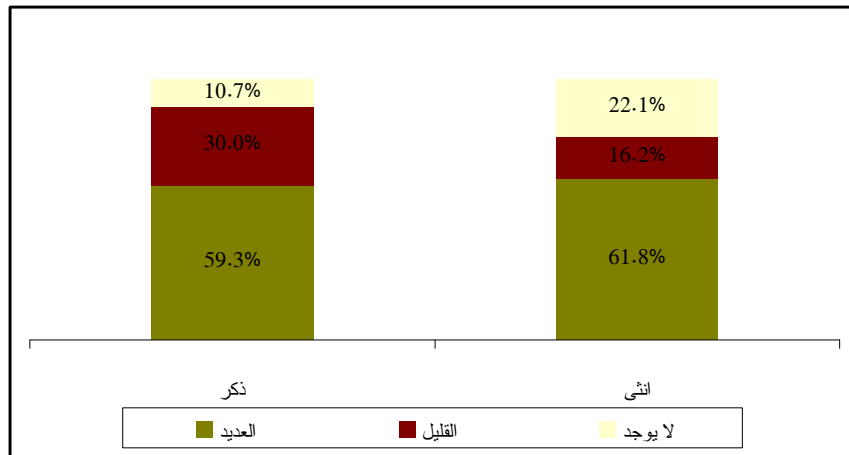
شكل 4-6: نسبة الشركات التي تقدم نفس المنتج



الخبرة المتدنية للنساء في مجال التسويق. يرى صادق (2011) أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الإناث غالباً ما يبيعن منتجاتهن في المدينة / البلدة التي يعشن فيها. وهذا يعني أن الإناث ربما لا يعرفن القدرة التنافسية لمنتجاتهن.

من بين المشاريع الريادية في مراحلها المبكرة، تقدم صاحبات الأعمال المزيد من المنتجات التي تقدمها شركات أخرى كثيرة، ولكن في ذات الوقت، يقدمن الكثير من المنتجات التي يعتبرنها نادرة وليس هناك شركات كثيرة تقوم بانتاجها أو تسويقها. وقد يعزى السبب في ذلك الى

شكل 4-7: نسبة الشركات الأخرى التي تقدم نفس المنتج - حسب جنس المالك للمشاريع في المراحل المبكرة



الإناث)- يعتقدون أن هناك العديد من الشركات التي تقدم نفس المنتج. وإذا كان هذا هو الحال، فمن المتوقع أن

النتيجة اللافتة للنظر هنا أن كلا الجنسين - حوالي 60% من الرياديين المستطلعة آراؤهم (سواء من الذكور أو

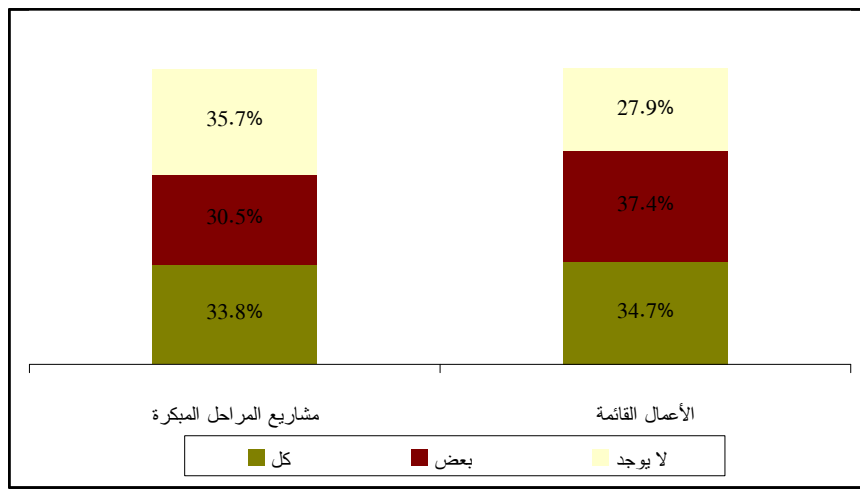
كل). إن توزيع اعتبارات العملاء بخصوص الشركات في مراحلها المبكرة والشركات المستقرة مماثل إلى حد ما. وهذا يعني أنه ووفقاً لوجهة نظر العملاء يقدم كل من أصحاب المشاريع في مراحلها المبكرة وأصحاب الأعمال التجارية المستقرة منتجات مماثلة من حيث الابتكار في الإنتاج.

تساوي الأرباح صفرًا على المدى الطويل بالنسبة لغالبية هذه الشركات، لكنها قد تكون سالبة أو موجبة على المدى القصير. ومن أجل امتلاك القدرة على البقاء، يجب على الشركات أن تعمل بكفاءة.

اعتبارات الزبائن

يقيس مسح السكان البالغين عدد الزبائن الذين يرون في منتج ما على أنه جديد / غير مألوف (لا يوجد / بعض / منتج ما على أنه جديد / غير مألوف (لا يوجد / بعض /

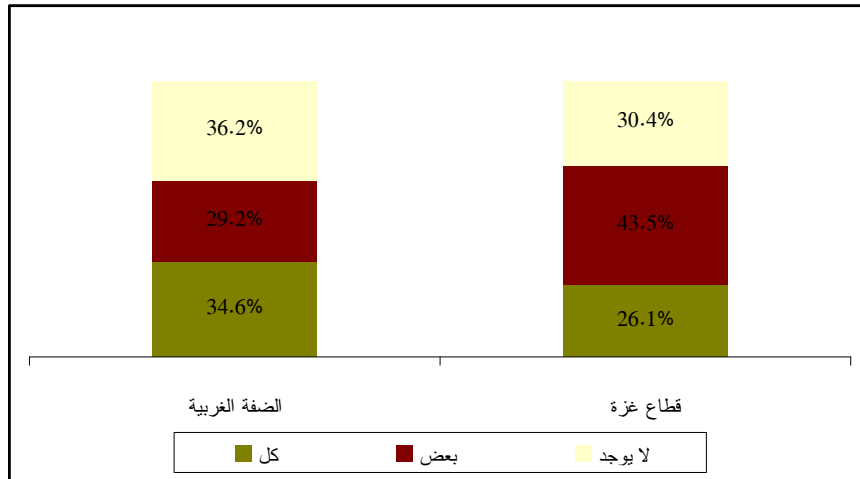
شكل 4-8: توزيع العملاء فيما يتعلق بالمنتج (جديد/ غير مألوف)



مما عليه الحال في الضفة الغربية. وهذا يعني أن الابتكار في الإنتاج في قطاع غزة أقل من نظيره في الضفة الغربية.

إن نسبة المشاريع في مراحلها المبكرة التي أفاد عملاؤها بان منتجاتها جديدة / غير مألوفة في قطاع غزة هي أقل

شكل 4-9: توزيع العملاء فيما يتعلق بالمنتج (جديد/ غير مألوف) - حسب مكان الإقامة

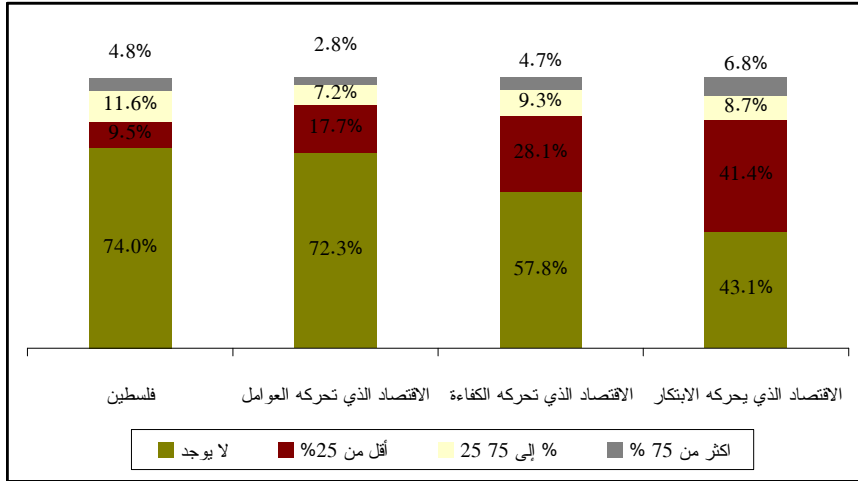


كثافة التصدير

المفروضة على التجارة الدولية وعدم توفر تسويق دولي أو قدرة تنافسية للمنتجات الفلسطينية. يعزو تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام 2010 ضعف التجارة إلى استخدام عملة غير مناسبة والإغلاق الإسرائيلي وضمور القاعدة الإنتاجية.

إن مستوى التصدير في الأراضي الفلسطينية المحتلة متدنٍ للغاية، حيث أن نسبة كبيرة من الشركات ليس لديها أي زبون خارج البلاد. يذكر أن كثافة التصدير تزداد في البلدان الأكثر تقدماً. يعود السبب الرئيسي لتدني مستوى التصدير في الأراضي الفلسطينية إلى القيود الإسرائيلية

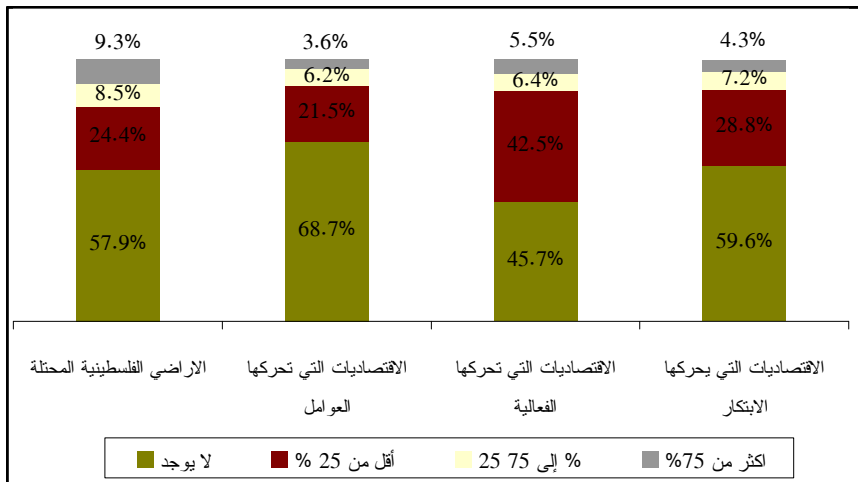
شكل 4-10: توزيع العملاء خارج البلاد للشركات في مراحلها المبكرة



بالواردات من شأنه أن يخلق عجزاً تجارياً، وإذا ما أضفنا إليه العجز القائم في الموازنة، فهذا يعني ضغطاً إضافية على الموارد المحدودة ومزيداً من أعباء الديون. حتى هذه اللحظة استطاع الاقتصاد الفلسطيني تخطي هذه الأزمات بفضل المعونات الخارجية، ولكن إذا توقف هذا الدعم، فمن شأن ذلك أن يوجه ضربة قاسية إلى الاقتصاد، كما حصل في عام 2006.

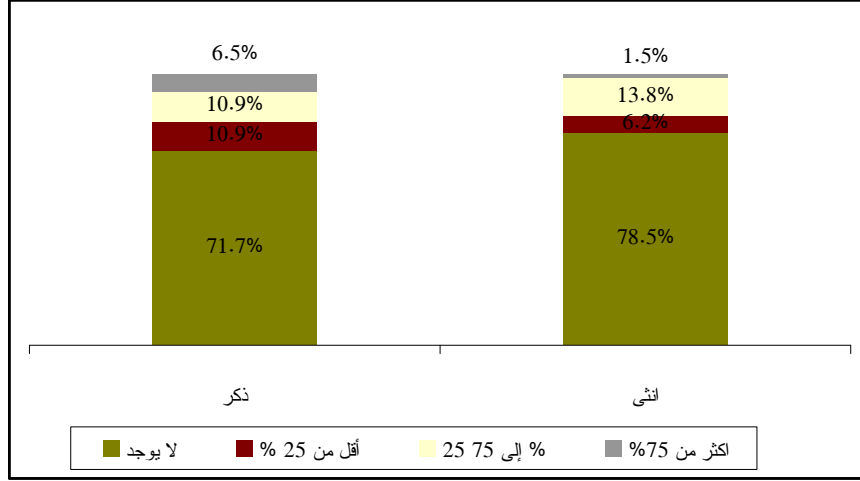
أما بالنسبة للشركات المستقرة، فإن كثافة التصدير أعلى مقارنة بمشاريع المرحلة المبكرة. وهذا يدل على أن الاحتلال والقيود الإسرائيلية ليست الأسباب الوحيدة لانخفاض مستوى الانفتاح على الأسواق الخارجية في مشاريع المرحلة المبكرة. إن الانتقال إلى الخبرة ومهارات التسويق الدولي هو عامل مهم ينبغي لواجبي السياسات التنبيه إليه. حيث ان انخفاض مستوى الصادرات مقارنة

شكل 4-11: توزيع العملاء الخارجيين للشركات المستقرة



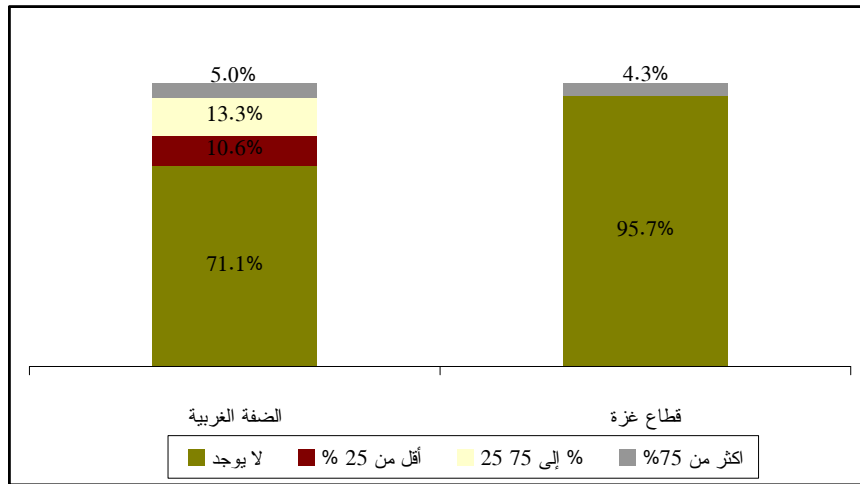
الشكل 12.4 يبين أن عدد الشركات التي تملكها وتديرها النساء هي أقل تصديراً من تلك التي يملكها ويديرها الذكور ويمكن إرجاع ذلك جزئياً إلى المشاكل الاجتماعية التي تواجه النساء من حيث القدرة على التحرك خارج البلاد.

شكل 4-12: توزيع العملاء الخارجيين للشركات في مراحلها المبكرة - حسب جنس المالك



إن الإغلاق الإسرائيلي على قطاع غزة هو المسؤول الرئيسي عن محدودية الوصول إلى الأسواق الدولية من قبل الرياديين في غزة. تشير الأرقام إلى أن ما يقرب من 95.7% من المشاريع في المرحلة المبكرة لا تستطيع تصدير أي من منتجاتها.

شكل 4-13: توزيع العملاء الخارجيين لشركات في مراحلها المبكرة - حسب مكان الإقامة



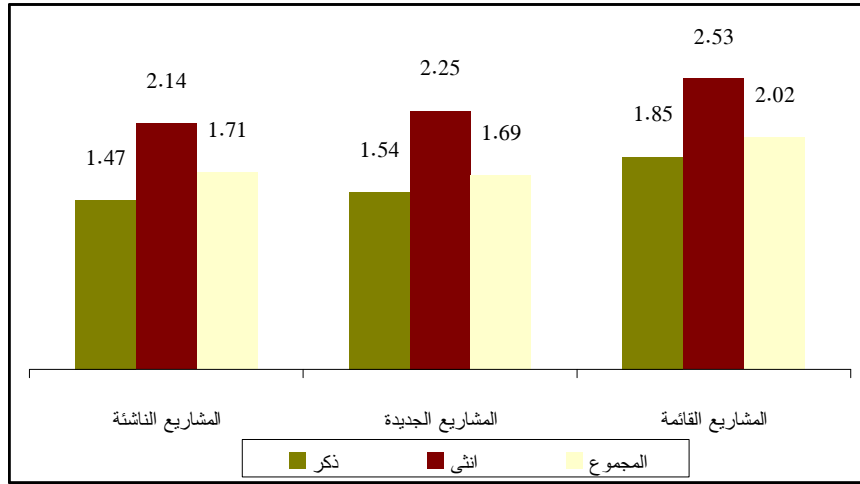
3-4 حجم الأعمال

عدد أرباب العمل

بالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط عدد ربات الأعمال أعلى من متوسط نظرائهن من الذكور، وذلك لأن العديد منهن منتسبات في جمعيات تعاونية نسائية والتي غالباً ما تجمع عدداً كبيراً من النساء في مؤسسة واحدة.

متوسط عدد أصحاب الشركات في مرحلة الإنشاء والشركات الوليدة متقارب إلى حد كبير. أما بالنسبة للشركات المستقرة، فإن متوسط عدد أصحاب الشركات أعلى بقليل من نظيره في مشاريع المرحلة المبكرة.

شكل 4-14: متوسط عدد أصحاب الشركات - حسب الجنس ومرحلة النشاط التجاري



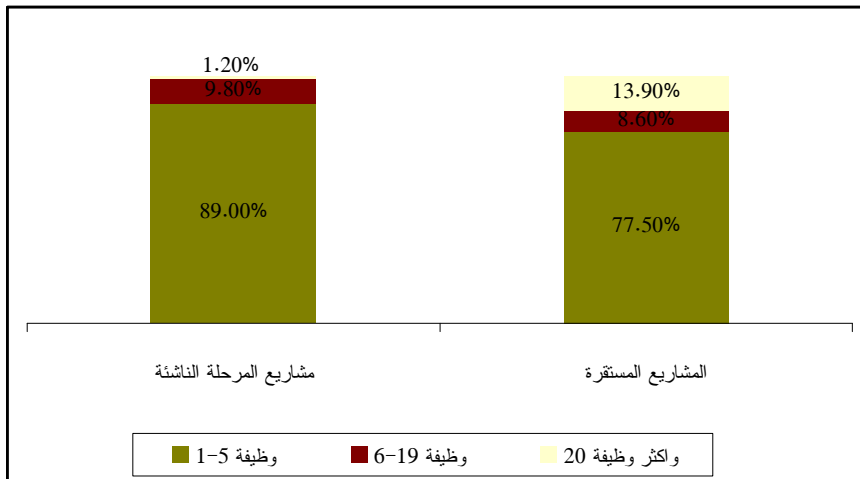
العمالة الحالية

حلا لمشكلة البطالة. مع ذلك (وكما يوضح الفصل الخامس)، يبقى عامل الاستدامة تحدياً حقيقياً للرياديين الفلسطينيين حيث أن معدل الانقطاع في فلسطين هو من بين أعلى المعدلات في بلدان المرصد.

ومن الجدير بالذكر أن معظم مشاريع المرحلة المبكرة والمشاريع المستقرة في فلسطين هي مشاريع صغيرة تشغل في معظمها 5 موظفين كحد أعلى. إلا أن نسبة من المشاريع المستقرة أعلى من تلك الخاصة بمشاريع المرحلة المبكرة تشغل أكثر من 20 موظفاً.

إن الأثر الاقتصادي المباشر لتنظيم المشاريع هو خلق فرص العمل. فمع متوسط عدد موظفين (عدا عن أصحاب المشاريع) يصل في المشاريع الناشئة إلى 4.51 وفي المشاريع الوليدة إلى 4.34، فإن عدد فرص العمل التي خلقتها مشاريع المرحلة المبكرة يقدر بـ 563,932 وظيفة، وإذا ما أضفنا إلى ذلك عدد أصحاب مشاريع المرحلة المبكرة (215,204)، فإن العدد الإجمالي لفرص العمل التي أوجدتها هذه المشاريع يصل إلى 779,136، وهو ما يمثل 85% من قوة العمل الفلسطينية تقريباً. إن نجاح واستمرارية هذه المشاريع الريادية قد يوفر عدد من فرص العمل على المدى الطويل، وبالتالي قد تشكل هذه المشاريع

شكل 4-15: توزيع عدد العاملين

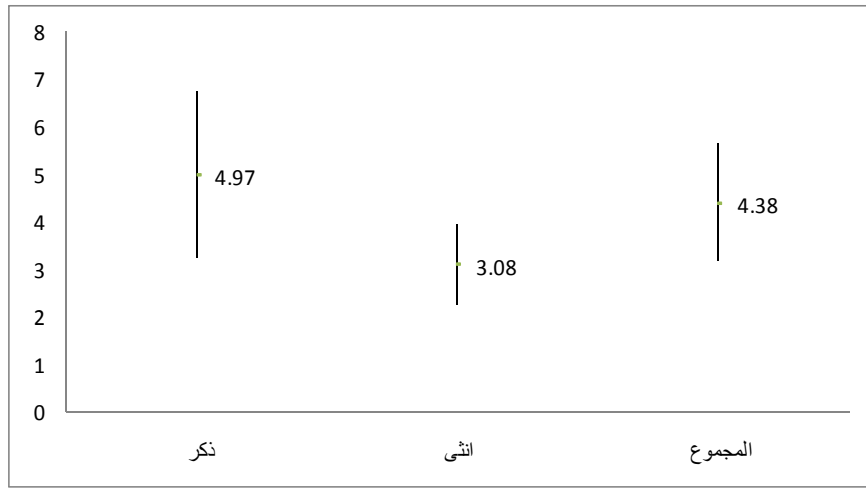


من عدد العاملين في المؤسسات المدارة والمملوكة من قبل الذكور. وقد يعود السبب في ذلك إلى صعوبات التمويل التي تواجه المرأة الفلسطينية، بالإضافة إلى القيود الاجتماعية التي تفرضها الأسرة أو المجتمع على المرأة، ولا سيما في المناطق الريفية، والحد من قدرة المرأة في مجال الاتصال والتواصل.

يشمل هذا القسم على تحليل لخصائص أصحاب المشاريع في مراحلها المبكرة الذين يقومون بزيادة أعداد الموظفين لديهم، حيثو يعزى التباين في هذه الأعداد إلى العديد من العوامل مثل توفر التمويل ونوع الصناعة والمشاكل الاجتماعية التي تواجه الإناث بشكل خاص.

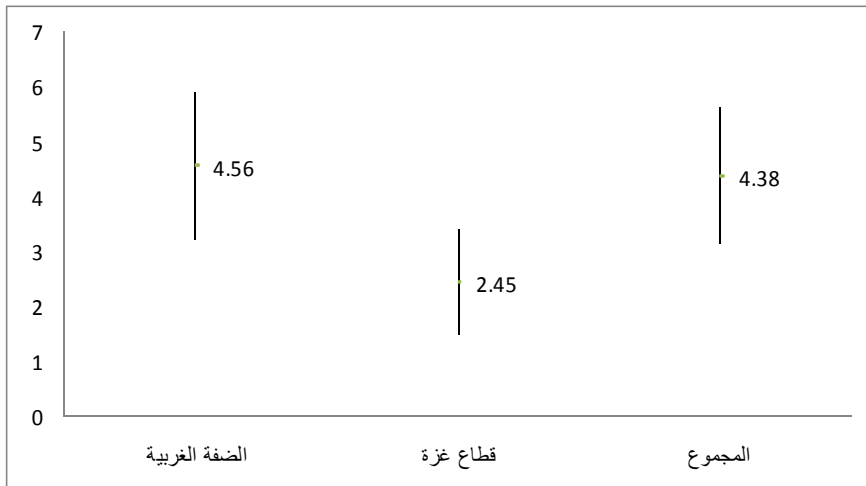
نستطيع من خلال دراستنا للشكل 16.4 الاستنتاج أن عدد العاملين في المنشآت المدارة والمملوكة من قبل الإناث أقل

شكل 4-16: متوسط عدد المستخدمين في المشاريع في مراحلها المبكرة- حسب جنس رب العمل



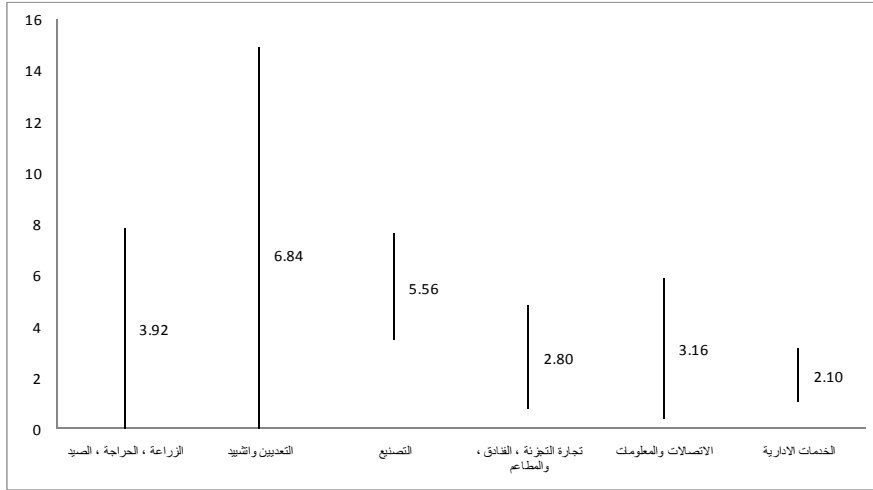
إن الصعوبات الاقتصادية وفرض الإغلاق وصعوبة التمويل في قطاع غزة جعلت من متوسط عدد العاملين في المشاريع في مراحلها المبكرة أقل مما عليه الحال في الضفة الغربية.

شكل 4-17: متوسط عدد العاملين في المشاريع في مراحلها المبكرة- حسب مكان الإقامة



لا تتوفر لدينا أعداد كافية من الملاحظات في البيانات لتحديد أي من القطاعات لديه أكبر عدد من الموظفين، ومع ذلك، يبدو أن عدد الموظفين في قطاع الصناعة أكبر من عدد الموظفين في قطاعي تجارة التجزئة والخدمات الاجتماعية.

شكل 4-18: متوسط عدد العاملين في المشاريع في مراحلها المبكرة - حسب القطاع الاقتصادي⁴



4-4 تطلعات النمو

الأرقام بعدد فرص العمل الحالية (563,932)، فإننا نتحدث عن نمو بنسبة 12%. وتعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع معدل النمو المرتفع في عدد السكان. عليه، قد تكون هذه الزيادة غير كافية لاستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل.

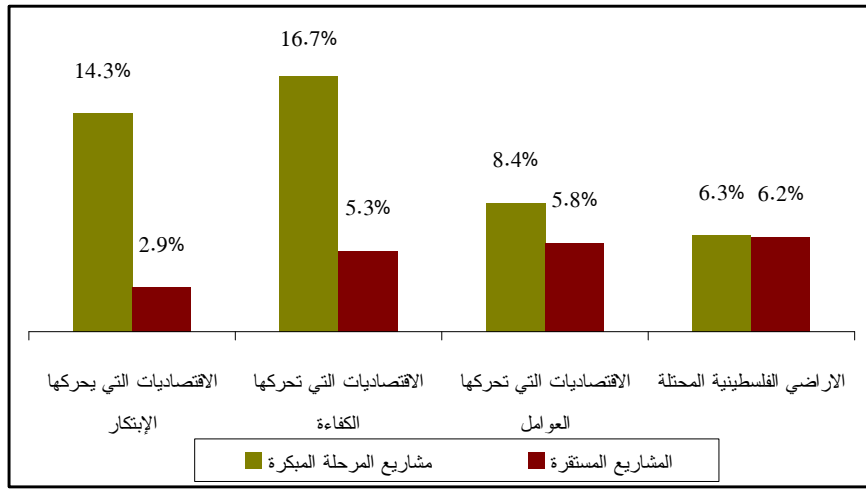
يبحث تعريف المرصد للريادة أيضاً إمكانية توقع نمو مرتفع في السنوات الخمس المقبلة (أي معدل نمو لا يقل عن 10 وظائف جديدة في المشروع، وعلى الأقل 50% من العدد الحالي من الوظائف). هذا ويعتبر معدل الرياديين الفلسطينيين ذوي توقعات النمو المرتفعة أدنى من المعدل العام في البلدان التي تحركها العوامل هذه النسبة أعلى في البلدان التي تحركها الكفاءة والبلدان التي يحركها الابتكار بشكل عام. إن معدل توقعات النمو المرتفع في أوساط أصحاب المشاريع المستقرة لا يختلف كثيراً عما عليه الحال في أوساط أصحاب المشاريع الناشئة، إلا أن أثر النمو في المشاريع المستقرة يعتبر أقل أهمية نظراً لانخفاض نسبة هذه المشاريع.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركاً للنمو الاقتصادي كونها تشهد معدلات عالية من النمو وتوظف أعداداً متزايدة من العاملين بشكل مضطرب. ولذلك، فإن توقعات الرياديين حول كيفية نمو الشركات في المستقبل هي عنصر جوهري لقياس الأثر المتوقع من المشاريع الريادية.

من المتوقع أن يزداد متوسط عدد الموظفين ليصل إلى 5.14 في السنوات الخمس القادمة في مشاريع المرحلة المبكرة الحالية (بالمقارنة مع متوسط العدد الحالي من الموظفين والبالغ 4.51). كما ويتوقع أن يزداد متوسط عدد الموظفين ليصل إلى 4.63 في السنوات الخمس القادمة في الشركات الوليدة الحالية (بالمقارنة مع متوسط العدد الحالي من الموظفين والبالغ 4.34). وعند ضرب هذه الأرقام بالعدد الحالي من المشاريع، فإن مجموع عدد فرص العمل التي من المتوقع توفرها بعد خمس سنوات من الآن هو 632,850 (488,547 في الشركات الجديدة الحالية و144,303 في الشركات الوليدة الحالية). وبمقارنة هذه

⁴ هناك مشاهدات قليلة لهذا المتغير فيما يتعلق بقطاعات الزراعة والحراجة والصيد والتعدين والبناء، مما يفسر أسباب اتساع هوامش الخطأ في هذه القطاعات.

شكل 4-19: النسبة المئوية من الرياديين الذين يتوقعون نمو فرص العمل بعدد لا يقل عن 10 وظائف وزيادة فرص العمل بما لا يقل عن 50% في السنوات الخمس المقبلة



المطلوب. ويرى عبد الكريم أن الزيادة النسبية في حجم الودائع في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية لم يصاحبها زيادة مماثلة في التسهيلات الائتمانية المتاحة. يعزى ذلك إلى سياسة معقدة جداً وحذرة تتبعها البنوك الفلسطينية في منح التسهيلات الائتمانية. إن الصعوبات الرئيسية التي تواجه الرياديين في الحصول على الدعم المالي من البنوك هي عدم وجود ضمانات أو كفلاء وصعوبة الحصول على قروض كبيرة وارتفاع أسعار الفائدة (حيث أن الشركات لا تستطيع تحمل التزامات كبيرة)، بالإضافة إلى عدم قدرة كثير من الشركات غير المسجلة الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي (Planet Finance, 2007).

يتناول هذا القسم من التقرير جوانب الأنشطة المالية وخصائصها في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، مثل متطلبات رأس المال لإنشاء المشاريع الريادية، وخصائص ومعدلات انتشار المستثمرين غير الرسميين والأموال المستثمرة في الأراضي الفلسطينية نتيجة للأنشطة الريادية.

متطلبات رأس المال للبدء بالمشاريع

يعتبر مستوى التمويل الذاتي في الأراضي الفلسطينية منخفضاً نسبياً، حيث أن نسبة متوسط الأموال الشخصية المستثمرة إلى متوسط متطلبات رأس المال للبدء بمشروع

من بين 23% من الرياديين في المراحل المبكرة الذين شملهم الاستطلاع في قطاع غزة، لم يتوقع أحد نمواً مرتفعاً في فرص العمل في السنوات الخمس المقبلة.

4-5 تمويل المشاريع

يعتبر تمويل النشاطات الريادية عنصراً جوهرياً لتحقيق النمو والنجاح والاستدامة في المشاريع الجديدة، كما أنه يساعد أصحاب المشاريع في توسيع نطاق عملهم وتقديم منتجات جديدة والاستثمار في مرافق الإنتاج والطاقت البشرية الجديدة. وبالتالي، فإن الوصول إلى الموارد المالية قليلة التكلفة واستغلالها، سواء داخلياً أو خارجياً، والمحافظة على إستمرار الدعم المالي تعتبر من العوامل الرئيسية لنجاح المشاريع.

ما زالت المشاريع المستقرة الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعاني من قلة فرص تمويل عملياتها. فمعظم المشاريع بأمرس الحاجة للتمويل الخارجي لزيادة وتطوير أنشطتها (عبد الكريم، 2010). وبشكل عام، يميل الرياديون إلى البحث عن هذا الدعم الخارجي من الأصدقاء والعائلة أو الموردين بدلاً من التعامل مع البنوك أو مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة (Planet Finance, 2007) فعلى الرغم من أهمية وضرورة الدور الذي تلعبه المصارف في عملية التمويل، تبقى مساهمتها دون المستوى

التباين المرتفعة وندرة القيم المرتفعة)، نرى أن وسيط إجمالي رأس المال المطلوب يبلغ 7,947.75 دولاراً، في حين أن الوسيط الحسابي لإجمالي رأس المال المطلوب هو 243,522.70 دولاراً. يشير هذا الاختلاف بين الوسيط والوسيط إلى وجود عدد قليل من القيم عاليا نسبياً يتأثر بها الوسيط ولكن ليس الوسيط.

تساوي 3.2%، في حين أن هذه النسبة تبلغ 63.7% في البلدان التي تحركها العوامل. مع ذلك، فإن نسبة أصحاب المشاريع الناشئة الذين وفروا رأس المال ذاتياً بلغت 57%. وقد بلغ متوسط الأموال الشخصية المستثمرة حوالي 8,201.05 دولاراً، في حين أن وسيط الأموال الشخصية المستثمرة يبلغ 2,095.83. في المقابل (ونظراً لمستويات

جدول 4-1: متطلبات رأس مال البدء بمشروع إلى المتوسط العام - حسب المتغيرات الديموغرافية

نسبة الرياديين الناشئين الذين زدوا كل رأس المال المطلوب بأنفسهم	مجموع رأس المال المطلوب (شيقل)	الأموال الشخصية المستثمرة (شيقل)	الوسيط
	31,000 (\$ 8,201.06)	7,922.27 (\$ 2,095.83)	الوسيط
57%	920,515.80 (\$ 243,522.70)	30,042.51 (\$ 7,947.75)	الوسيط الحسابي (كمعيار، \$)
الجنس			
60%	1.02	0.66	ذكر
49%	0.97	1.60	أنثى
الدخل			
67%	0.24	0.39	20000-0
73%	0.16	0.67	40000-20001
44%	0.40	1.59	60000-40001
39%	0.15	0.61	80000-60001
15%	13.63	1.09	100000-80000
0%	13.92	0.05	أكثر من 100000
العمر			
42%	0.92	0.49	24-18
47%	1.52	0.53	34-25
72%	0.56	1.92	44-35
60%	1.23	3.70	54-45
77%	0.10	0.23	64-55
المنطقة			
51%	1.19	1.01	الضفة الغربية
91%	0.03	0.63	غزة

ملاحظة: تقوم الحسابات على نسبة المعدلات لكل مجموعة من المتوسط العام لمبالغ التمويل، وقد أعطي المتوسط العام القيمة 1.00.

الثريات فقط هن من ينخرطن في مشاريع ريادية. ومن خلال النظر إلى المتغيرات الديموغرافية الأخرى، يتضح لنا أنه كلما زاد عمر صاحب المشروع، كلما ارتفعت نسبة المساهمة الشخصية في رأس المال، ويرجع السبب في ذلك إلى تراكم المدخرات والثروة (باستثناء الفئة العمرية 55-64 والتي تتخفف فيها نسبياً معدلات الأموال المطلوبة

وعلاوة على ذلك (كما يظهر في الجدول 1.4)، فإن الأموال الشخصية التي تستثمرها الإناث في المشاريع في مراحلها المبكرة هي أعلى في المتوسط مما يستثمره الذكور، في حين أن رأس المال المطلوب هو متماثل تقريباً عند الذكور والإناث. هذه النتيجة تعني أن الإناث أقل قدرة على الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي، أو أن الإناث

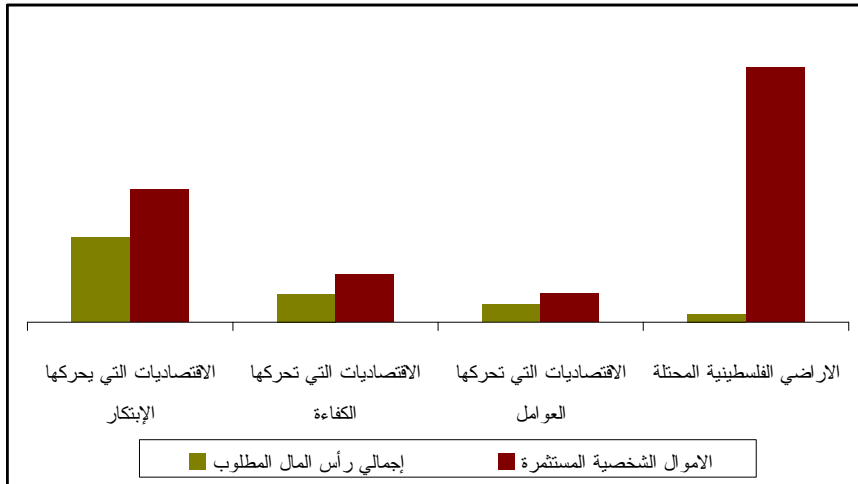
وتسهيلات ائتمانية في قطاع غزة. يشار إلى أن حجم رأس المال المطلوب لبدء مشروع ما في قطاع غزة يكاد لا يذكر (0.03 من المعدل العام)، وهذا يعني أن مستوى الاستثمار في قطاع غزة منخفض جداً.

يبين الشكل 20.4 أن الوسط الحسابي للأموال الشخصية المستثمرة في الأراضي الفلسطينية في عام 2010 بلغ 7,947.75 دولاراً من مجموع 243,522.70، وهي مجموع الأموال المطلوبة (أي 3.2% من المجموع المطلوب). وهذا المعدل أقل بكثير من معدل البلدان التي تحركها العوامل (63%) والبلدان التي تحركها الكفاءة (60%) والبلدان التي يحركها الابتكار (64%) من حيث الأموال الشخصية المستثمرة.

والمستثمرة شخصياً). إن انخفاض قيمة الأموال المستثمرة وإزدياد متطلبات رأس المال حسب مستوى الدخل يعكس حقيقة أن الأثرياء يستطيعون بسهولة الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي، وهذا يتفق مع النتائج التي توصل إليها عبد الكريم (2010)، حيث أشار إلى صعوبة الحصول على قروض بسبب طلب الضمانات وارتفاع سعر الفائدة على القروض.

إن الفرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة يبدو جلياً على مستوى توفر التمويل، حيث أن 91% من أصحاب المشاريع في المراحل المبكرة في قطاع غزة مولوا إجمالي رأس المال من أموالهم الخاصة، مقابل 51% فقط في الضفة الغربية، وهذا الاختلاف يعزى إلى عدم وجود

شكل 4-20: متوسط الأموال الشخصية المستثمرة وإجمالي رأس المال المطلوب (بآلاف الدولارات الأمريكية)

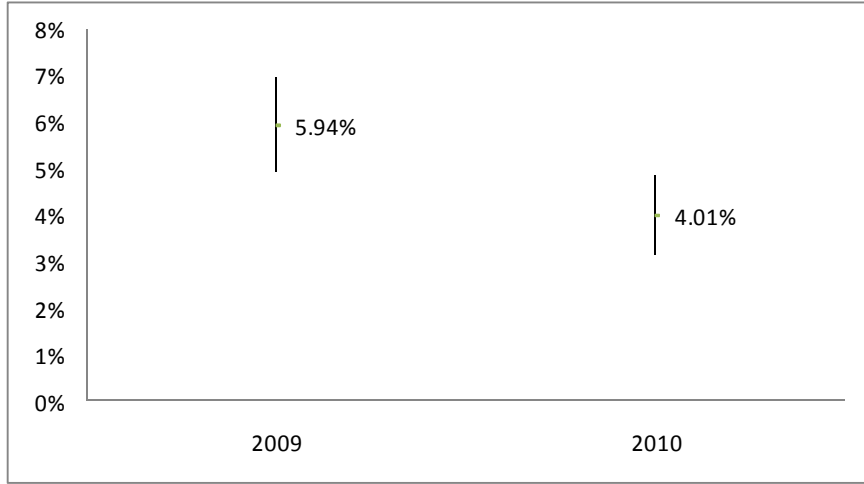


5- وقف الأعمال

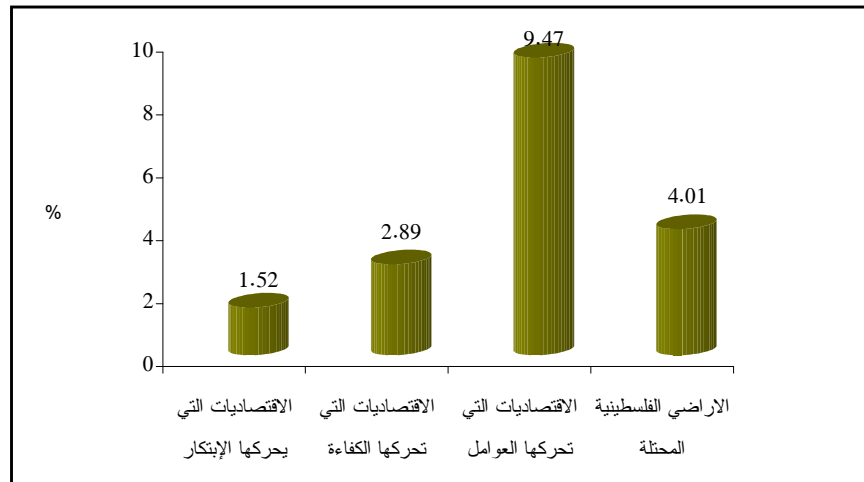
الأشهر الـ 12 الماضية ولم يستمر هذا المشروع. أشارت النتائج الى انخفاض معدل الإنقطاع عن العمل التجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2010 مقارنة بالعام السابق (الشكل 1.5)، كما أن معدل وقف الأعمال في الأراضي الفلسطينية أقل من متوسط معدل التوقف في البلدان التي تحركها العوامل، ولكنه لا يزال أعلى من المعدل في البلدان التي تحركها الكفاءة وتلك التي يحركها الابتكار، كما هو واضح في الشكل (2.5).

يعتبر معدل الانقطاع عن العمل التجاري مؤشراً هاماً في فهم مدى تأثير وقف الأعمال على الاقتصاد، وتحديدًا على معدل البطالة (التقرير الوطني - فلسطين، 2009). ومن ناحية أخرى، قد يعود بيع أو تصفية المشاريع التجارية بالنفع على المجتمع من خلال إعادة الدخول في عملية تنظيم المشاريع مرة أخرى (تقرير المرصد الاقليمي، IDRC، 2009)، لذلك تم سؤال المشاركين في مسح السكان البالغين (الذي قام به المرصد) عما إذا كانوا قد أوقفوا مشاريعهم في

شكل 5-1: معدل الانقطاع عن العمل التجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة - لعامي 2009 و 2010



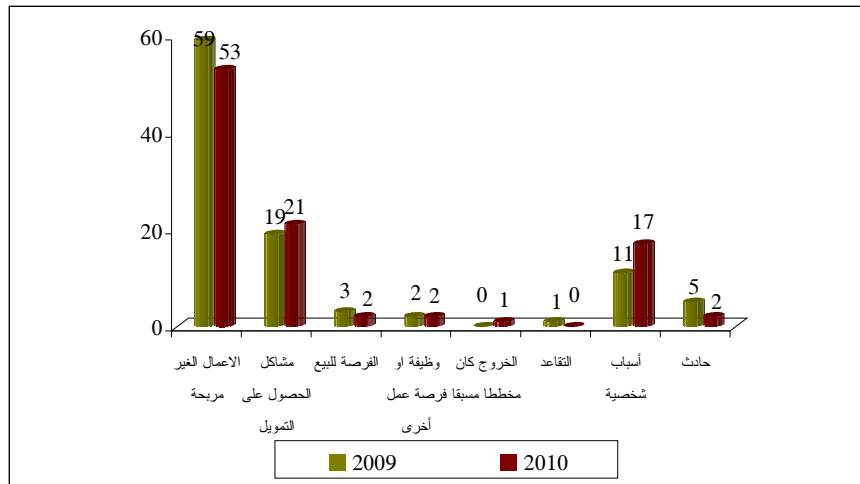
شكل 5-2: معدل الانقطاع عن العمل التجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقارنة بدول المرصد - 2010



الشخصية تأثير أكبر في عام 2010 مقارنة مع العام 2009. بشكل عام، يمكن القول أن "الربحية" هي أبرز الأسباب وراء وقف الأعمال تليها صعوبات الحصول على التمويل ثم الأسباب الشخصية، كما هو مبين في الشكل 5.3 أدناه.

إن الأسباب وراء الانقطاع عن العمل التجاري في عام 2010 تشبه إلى حد بعيد نظيرتها في العام السابق)، مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة. فعلى سبيل المثال، "عدم ربحية المشروع" كان له تأثير أقل على انقطاع الأعمال في عام 2010 مقارنة مع 2009، في المقابل، كان للعوامل

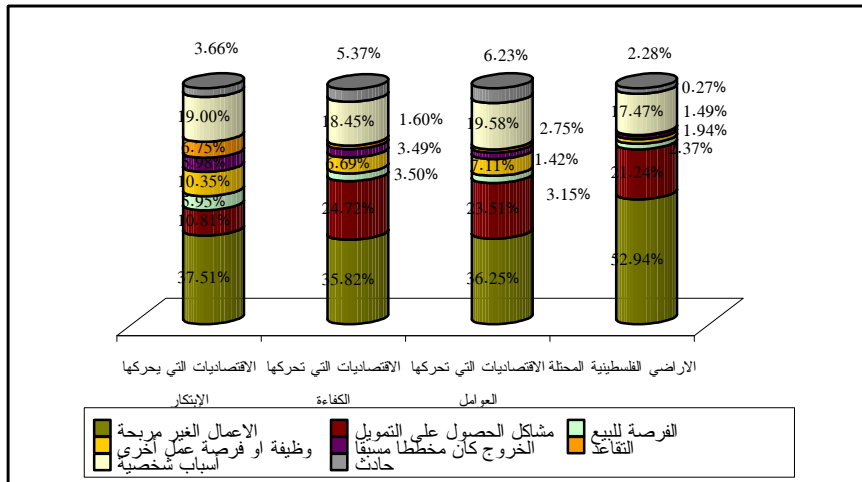
شكل 5-3: أسباب الانقطاع عن العمل التجاري - لعامي 2009 و2010



العمل التجاري بسبب عدم ربحية المشاريع هي أعلى في الأراضي الفلسطينية المحتلة منها في بلدان المرصد الأخرى. كما أن صعوبة الحصول على تمويل أقل تأثيراً على الرياديين الفلسطينيين منه في البلدان التي تحركها العوامل والكفاءة، ولكنه يبقى أكثر تأثيراً في البلدان التي يحركها الابتكار. بالإضافة إلى ذلك، هناك أسباب يبدو تأثيرها في الأراضي الفلسطينية أقل منه في بلدان المرصد الأخرى (كما هو مبين في الشكل 4.5 أدناه).

يشار إلى أن الأسباب وراء الانقطاع عن العمل التجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتشابه تقريباً مع الأسباب المذكورة في تقرير مرصد الريادة العالمي (2010)، حيث أن عدم الربحية، صعوبات الحصول على التمويل والأسباب الشخصية هي أهم الأسباب للتوقف عن الأعمال التجارية في كافة الدول المشاركة في المرصد. ومع ذلك، فإن الأراضي الفلسطينية تختلف عن بلدان المرصد الأخرى من حيث الأهمية النسبية لتلك الأسباب. فنسبة الانقطاع عن

شكل 5-4: أسباب الانقطاع عن العمل التجاري: بلدان المرصد - 2010



يتأثر التوقف عن الأعمال ببعض العوامل الديموغرافية والاقتصادية. سنتناول في هذا الفصل تحليل أثر هذه المتغيرات على الانقطاع عن العمل كما سيتم تقدير عدد فرص العمل الضائعة بسبب وقف الأعمال.

أمر متوقع كون النشاط الريادي للذكور أعلى من نشاط الإناث كما أشرنا في الفصل الثالث. علاوة على ذلك، يسعى الذكور لتحقيق ربح أعلى من الإناث كما يبين الشكل 5.5. بلغ معدل الانقطاع عن العمل التجاري في الضفة الغربية 4.48% مقابل 2.52% في قطاع غزة (الجدول 1.5). ويعود السبب في هذا إلى أن معدلات النشاط الريادي في الضفة الغربية أعلى من مثيلاتها في قطاع غزة، كما أن المعوقات المالية (عدم توفر تمويل) والأسباب الشخصية ومعيقات البيع والحوادث في الضفة الغربية هي أعلى من نظيراتها في قطاع غزة (كما هو مبين في الشكل 5.5).

يتأثر التوقف عن الأعمال ببعض العوامل الديموغرافية والاقتصادية. سنتناول في هذا الفصل تحليل أثر هذه المتغيرات على الانقطاع عن العمل كما سيتم تقدير عدد فرص العمل الضائعة بسبب وقف الأعمال.

1-5 خصائص الانقطاع عن العمل التجاري

الجنس ومكان الإقامة

كما يوضح الجدول 1.5، فإن 5.68% من الذكور أوقفوا مشاريعهم في الأشهر الـ 12 الماضية ولم يعاودوا العمل الريادي، مقابل نصف هذه النسبة لدى الإناث تقريباً. وهو

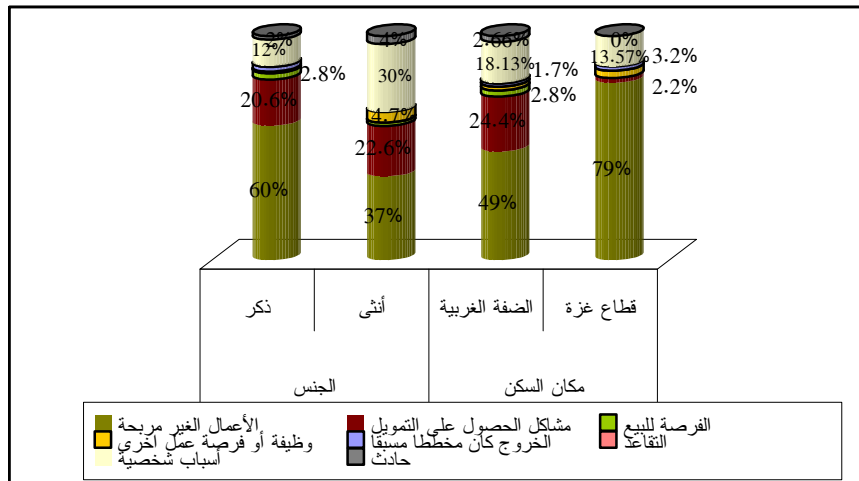
جدول 1-5: معدل الانقطاع عن العمل التجاري - حسب الجنس ومكان الإقامة

مكان السكن		الجنس		معدل الانقطاع عن العمل التجاري (%)
قطاع غزة	الضفة الغربية	أنثى	ذكر	
2.52	4.84	2.26	5.68	

صعوبات في التمويل فهي متساوية عند الجنسين. أما من ناحية المناطق الجغرافية، فيلاحظ أن احتمالية تصفية المشاريع من قبل الرياديين في الضفة الغربية بسبب عدم ربحية هذه المشاريع هي أقل مما هي في غزة. إلا أن إقدامهم على وقف أعمالهم لأسباب تتعلق بالصعوبات المالية والأسباب الشخصية و فرص البيع و الحوادث أكثر مما هو عليه الحال في قطاع غزة (الشكل 6.5).

إن الأسباب التي تدفع الرياديين من الرجال إلى وقف مشاريعهم تختلف عن تلك التي لدى الرياديات (شكل 5.5). فالرجال أكثر من النساء دافعية لوقف مشاريعهم إذا كانت غير مربحة أو بسبب عدم توفر فرصة للبيع الكافي، ولكن احتمالات وقفهم للعمل بسبب توفر فرصة عمل أو بسبب توفر مشروع جديد أو لأسباب شخصية هي أقل من الاحتمالات عند الإناث. أما احتمالات وقف العمل بسبب

شكل 5-5: أسباب الانقطاع عن العمل حسب الجنس ومكان الإقامة - 2010

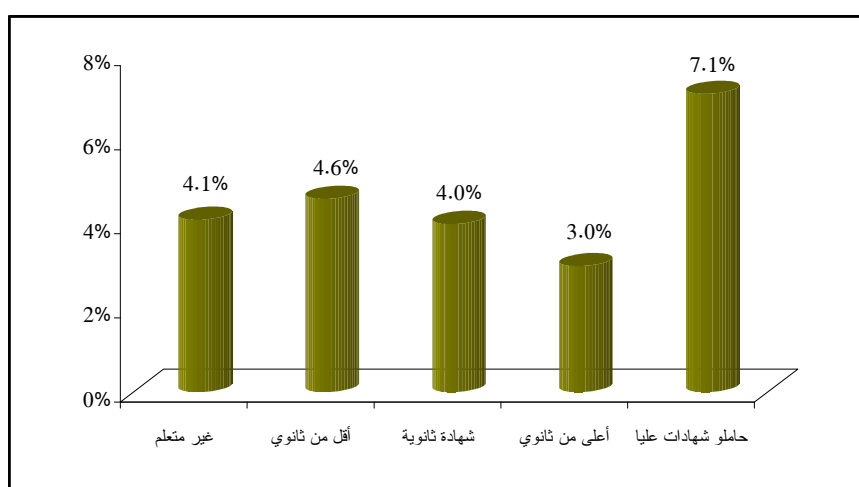


مستوى التعليم

أعمالهم توقفوا لأسباب تتعلق بالربح، في حين أن نحو ثلثي خريجي مرحلة ما بعد التعليم الثانوي الذين أوقفوا أعمالهم توقفوا لأسباب ربحية وحوالي الثلث توقفوا لأسباب شخصية. وقد يعني ذلك أن الرياديين من حملة الشهادات العليا يتوفر عندهم عنصر المخاطرة أكثر من غيرهم وذلك لأنهم يميلون إلى البحث عن المزيد من الأرباح.

معدل الانقطاع عن العمل التجاري لخريجي مرحلة ما بعد التعليم الثانوي أدنى من المستويات التعليمية الأخرى، في المقابل فإن الرياديين من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه لديهم أعلى معدل انقطاع كما هو مبين في الشكل 6.5 أدناه (يتضح ذلك في توزيع معدلات الانقطاع عن العمل على مستويات التعليم في الجدول 2.5). يبين الجدول أن 100% من الرياديين ذوي الشهادات العليا الذين أوقفوا

شكل 5-6: معدل الانقطاع عن العمل التجاري حسب مستوى التحصيل العلمي



بشكل مخطط له مسبقاً، فإنهما يظهران فقط عند الحاصلين على شهادات ثانوية أو بعض التعليم الثانوي، كما هو مبين في الجدول 2.5 أدناه.

لاحظ أن تأثير عدم الربحية والمشاكل الشخصية على وقف الأعمال يزيد كلما ارتفع مستوى التعليم، ولكن تأثير الصعوبات المالية على وقف الأعمال يقل كلما ارتفع مستوى التعليم، أما توفر فرصة عمل أخرى وانتهاء العمل

جدول 5-2: أسباب الانقطاع عن العمل التجاري - حسب مستوى التعليم

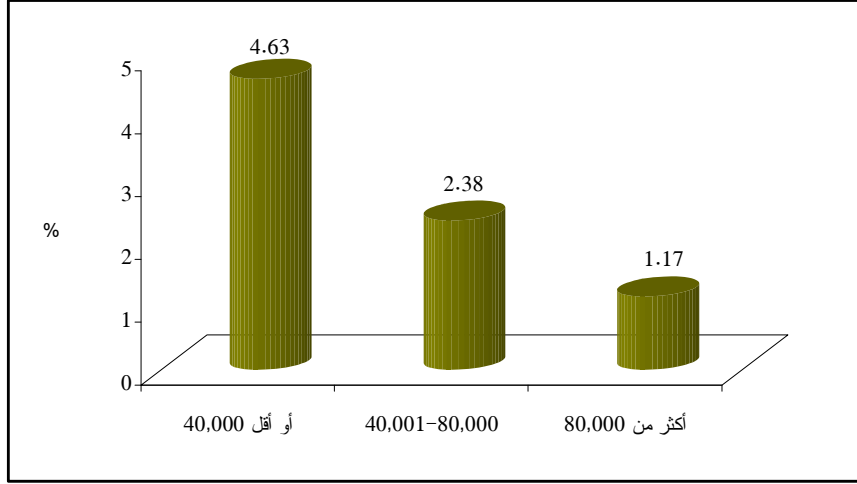
أسباب توقف الأعمال	غير متعلم	أقل من الثانوية	شهادة ثانوية	أعلى من الثانوية	شهادات عليا	المجموع (%)
الأعمال غير مربحة	0.0	7.1	0.0	2.3	0.0	2.4
مشاكل الحصول على التمويل	37.9	48.1	52.8	64.3	100.0	52.9
الفرصة للبيع	50.6	30.3	13.4	0.0	0.0	21.2
وظيفة أو فرصة عمل أخرى	0.0	2.4	4.0	0.0	0.0	1.9
الخروج كان مخططاً مسبقاً	0.0	4.5	0.9	0.0	0.0	1.5
التقاعد	1.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
أسباب شخصية	8.1	7.6	22.8	33.4	0.0	17.5
حادث	1.8	0.0	6.1	0.0	0.0	2.3

مستوى الدخل السنوي

في حين أن هذا المعدل في أوساط السكان من مجموعة الدخل الأولى يساوي أربعة أضعاف هذا الرقم. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الرياديين من ذوي الدخل المرتفع هم أقل تعرضاً للضغوط المالية.

بشكل عام، يتناقص معدل الانقطاع عن العمل التجاري كلما ارتفع مستوى الدخل السنوي (الشكل 7.5). فعلى سبيل المثال، يبلغ معدل انقطاع العمل لمن يزيد دخلهم عن 80,000 شيقلا (أي ما يعادل \$21,164⁵) حوالي 1.17%

شكل 5-7: معدل الانقطاع عن العمل الريادي حسب مستوى الدخل السنوي - 2010



40,000 شيقلا (أو أقل (أي ما يعادل \$10,582) حوالي 17.9% مقابل لا شيء في أوساط الرياديين الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي (من الذين يزيد دخلهم السنوي عن 80,000 شيقلا).

يعتبر مستوى دخل الأسرة السنوي أفضل من مستوى التعليم في تفسير أسباب الانقطاع عن العمل (الجدول 3.5). فنسبة وقف المشاريع لدى لرياديين من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه (من الذين يساوي دخلهم السنوي

جدول 3-5: معدل الانقطاع عن العمل التجاري حسب مستوى الدخل السنوي ومستوى التعليم

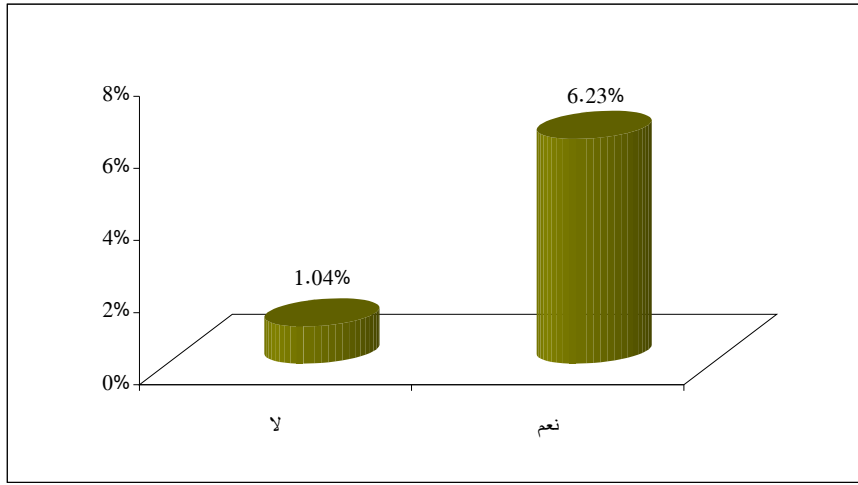
المجموع	شهادات عليا	أعلى من الثانوية	شهادة ثانوية	أقل من الثانوية	غير متعلم	
4.6	17.9	4.4	4.6	5.4	3.3	40,000 أو أقل
2.4	0.0	0.6	1.0	2.7	10.8	80,000 - 40,001
1.2	0.0	0.0	4.6	0.0	0.0	أكثر من 80,000

اللازمة لبدء نشاط تجاري (الشكل 8.5). هذه النتيجة تعني أن تصور وجود المهارات المطلوبة لبدء مشروع تجاري لا يعني بالضرورة استمرارية المشروع.

إمتلاك المعرفة /المهارات اللازمة لبدء نشاط تجاري إن نسبة الانقطاع عن العمل التجاري لدى الرياديين الذين يعتقدون ان لديهم المعرفة/ المهارات اللازمة لبدء نشاط تجاري تساوي 6.23% مقابل 1.04% فقط في أوساط الرياديين الذين لا يعتقدون أن لديهم المعرفة/المهارات

⁵ وفقا لمعدل سعر صرف الدولار في حزيران 2010 (3.78 شيقلا/دولار).

شكل 5-8: معدل الانقطاع عن العمل لدى الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة/
المهارات اللازمة لبدء نشاط تجاري، 2010



2-5 تقديرات آثار انقطاع الأعمال

إن نتائج التقديرات في الجدول 3.5 أدناه تشير إلى أن حوالي 21,500 ريادي أوقفوا أعمالهم في العام الماضي (مما يعني توقف 12,117 مشروع عن العمل في المراحل الثلاث للمنشآت)، مما أدى إلى فقدان 58,100 فرصة عمل؛ أي أن ما مجموعه 70,200 شخصا (عاملون وأرباب أعمال) فقدوا وظائفهم بسبب توقف هذه المشاريع في العام المنصرم.

جدول 3-5: تقديرات انقطاع الأعمال - بالأرقام

معدلات النشاط الريادي			السكان (18-64)	
الأعمال القائمة	الأعمال الحديثة	الناشئة		
0.0204	0.02569	0.079272	2,050,310	
41,826	52,672	162,532		عدد الرياديين
2.02	1.69	1.71		معدل حجم الفريق الريادي
20,706	31,167	95,048		عدد الشركات
6.18	4.51	4.34		معدل عدد الموظفين (ما عدا المالكين)
127,963	140,564	412,509		مجموع عدد الموظفين (باستثناء المالكين)
12.77%	12.19%	5.97%		معدل توقف الأعمال
5,341	6,421	9,703		عدد الرياديين المتوقفين عن العمل
2,644	3,799	5,674		عدد الأعمال المتوقفة
16,340	17,135	24,627		مجموع عدد الوظائف المفقودة (فقط الموظفين)

6- التصورات والتوجهات الريادية

بالانتقال للبعد الآخر للجدول 1.6 نلاحظ الفرق بين تصورات ومواقف المواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتصورات ومواقف المواطنين في البلدان الأخرى التي تحركها العوامل، حيث أن تصورات المواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة تجاه ظروف المشاريع الريادية هي أكثر سلبية. فالرغبة لدى الفلسطينيين لبدء نشاط تجاري في السنتين القادمتين أقل بكثير من البلدان الأخرى التي تحركها العوامل، كما أن نظرتهم للظروف التي تسمح لهم ببدء مشاريع جديدة في الأشهر الستة القادمة هي أقل إيجابية. علاوة على ذلك، فإن نسبة الذين يرون أن لديهم القدرات والمهارات اللازمة لبدء عمل تجاري جديد أقل من النسب في البلدان الأخرى التي تحركها العوامل. أما بشأن الخوف من الفشل، فتشير البيانات أن الشعب الفلسطيني هو أكثر الشعوب كراهية لخطر الفشل، حيث أن 43% من المواطنين يرون أن الخوف من الفشل قد يمنعهم من بدء عمل تجاري. أما بخصوص تصورات النمط الثقافي، فإن الفلسطينيين لديهم معدلات مماثلة تقريبا للتصورات في البلدان الأخرى التي تحركها العوامل.

إن تصورات ومواقف المواطنين تجاه المشاريع الريادية تمثل- وفقاً لنموذج المرصد-، عاملاً هاماً ومؤثراً على المشاريع الريادية. حيث أن هذه التصورات يتم تحديدها وفقاً للنمط الثقافي للمواطنين. الجدول 1.6 يلخص التصورات والتوجهات من منظور المرصد لعام 2010. فعند مقارنة مؤشرات العام 2010 بمؤشرات العام 2009، نلاحظ وجود بعض الاختلافات في التصورات للظروف الجيدة اللازمة لاطلاق مشروع خلال ستة أشهر مقبلة، حيث يرى المواطنون أن ظروف 2010 لم تكن جيدة كما كان عليه الحال في عام 2009. ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى الظروف السياسية غير المستقرة التي شهدتها عام 2010، حيث توقفت المفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين بسبب سياسة الاستيطان الإسرائيلية المستمرة. يلاحظ أيضاً أن نسبة المواطنين الذين أبدوا رغبة بتحقيق المساواة في مستوى المعيشة بين طبقات المجتمع المختلفة كانت أعلى في العام 2010 مما كانت عليه في العام 2009. يلاحظ أيضاً أن نسبة المواطنين الذين يرون أن وسائل الإعلام تولي إهتماماً لتعزيز روح المبادرة جاءت في العام 2010 أعلى مما كانت عليه في عام 2009.

جدول 6-1: التصورات والتوجهات تجاه المشاريع

فلسطين (2009)	فلسطين (2010)	القطاعات التي تحركها العوامل	القطاعات التي تحركها الفعالية	القطاعات التي يحركها الابتكار	
26.2%	31.1%	45.0%	26.3%	9.8%	يتوقع أن يبدأ عمل جديد في الثلاث سنوات المقبلة
52.4%	44.0%	61.8%	42.9%	32.8%	ظروف جيدة لبدء العمل في الستة أشهر
62.5%	57.0%	71.5%	55.9%	44.4%	يمتلك المعرفة المطلوبة لبدء المشروع
39.4%	43.0%	30.4%	34.6%	37.7%	هل الخوف من الفشل يمنع من بدء المشروع؟
45.7%	59.4%	59.7%	69.5%	63.9%	تفضل الناس معايير معيشة متساوية للجميع
87.4%	85.3%	75.3%	72.8%	59.6%	يعتبر الناس بداية مشروع جديد خيار جيد كمهنة
78.9%	83.5%	80.9%	69.8%	70.5%	يولي الناس مكانة عالية للرياديين الناجحين
53.5%	62.5%	65.3%	62.5%	55.4%	في بلادي، هناك الكثير من اهتمام وسائل الإعلام في تعزيز روح المبادرة

المرتبة التاسعة من بين 60 بلداً من بلدان المرصد. سيتم التركيز ضمن هذا الفصل على محددات وآثار الخوف من الفشل.

كما يتضح من الجدول السابق فإن نسبة الخوف من الفشل في الأراضي الفلسطينية المحتلة أعلى بكثير مما هي في الاقتصاديات التي تحركها العوامل، حيث تحتل فلسطين

6-1 محددات الخوف من الفشل

يعني أن زيادة كفاءة الشبكات الاجتماعية التي تتيح التواصل بين الرياديين من شأنها أن تقلل من معدلات الخوف من الفشل. في ذات السياق يتبين لنا أن احتمالات الخوف من الفشل عند أولئك الذين يعتقدون بأنهم يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لبدء مشروع جديد تساوي 0.598 من احتمالات الخوف من الفشل لدى أولئك الذين لا يمتلكون مثل هذه المهارات. أما بشأن التصورات المتصلة بالتمط الثقافي، يتضح لنا أن المواطنين الذين يرغبون بوجود مساواة في مستويات المعيشة هم أقل خوفاً من الفشل. وأخيراً يتضح أن المزيد من التغطية الإعلامية للمشاريع الجديدة من شأنه أن يقلل من احتمالات العزوف عن إطلاق مشاريع جديدة بسبب الخوف من الفشل.

يبحث هذا القسم في أسباب الخوف من الفشل من خلال تحليل جداول التوافق وربط الخوف من الفشل بمتغيرات أخرى. طبقاً للجدول 2.6 فإن نسبة الخوف من الفشل لدى المتعلمين أقل مما هي في أوساط غير المتعلمين، حيث أن نسبة الخوف من الفشل لدى حملة الشهادات العليا هي الأدنى (10.7%). نستنتج من ذلك أن العزوف عن بدء مشروع جديد بسبب الخوف من الفشل يقل في أوساط خريجي مؤسسات التعليم العالي. علاوة على ذلك، فإن معرفة الشخص الذي يريد أن يبدأ مشروعاً جديداً لشخص خاض التجربة في العاميين الماضيين يقلل من احتمالات الخوف من الفشل، حيث أن احتمالات الخوف من الفشل لدى هؤلاء تساوي 0.687 من احتمالات الخوف في أوساط أولئك الذين لا يعرفون أصحاب ذوي تجارب سابقة. وهذا

جدول 6-2: النسبة المئوية للأشخاص الذين قد يحجمون عن إطلاق المشاريع بسبب الخوف من الفشل - وفقاً للمتغيرات الأخرى المؤثرة

معدل الأرجحية ⁶ (Odds ratio)	نسبة السكان الذين يخافون من الفشل		
	48.7%	غير متعلم	التعليم
0.705	40.1%	أقل من الثانوية	
0.791	42.9%	شهادة الثانوية	
0.848	44.6%	أعلى من الثانوية	
0.126	10.7%	شهادات عليا	
	47.9%	لا	هل تعرف شخص بدأ بمشروع خلال العاميين الماضيين؟
0.687	38.7%	نعم	
	50.2%	لا	هل لديه المعرفة المطلوبة؟
0.598	38.7%	نعم	
	39.0%	لا	هل يفضل جميع المواطنين معايير معيشة متساوية؟
1.327	45.9%	نعم	
	41.4%	لا	هل تعتبر الريادة خيار جيد كمهنة؟
1.077	43.2%	نعم	
	47.3%	لا	هل تغطي وسائل الإعلام قصص ناجحة؟
0.755	40.4%	نعم	

6-2 هل للخوف من الفشل أهمية؟

من الفشل. إن النفور من المخاطرة - ضمن الإطار النظري - يعني انخفاض نسبة احتمال وقف الأعمال

يستعمل مصطلح "النفور من المخاطرة (Risk aversion)" لوصف التخلي عن إطلاق المشاريع التجارية بسبب الخوف

⁶ نسبة الأرجحية مرتبطة بالفئة الأولى لكل متغير.

ذلك، فإن قدرة أولئك الذين لا يخشون الفشل على إدراك الفرص الجيدة لبدء نشاط تجاري في الأشهر الستة المقبلة هي أفضل من قدرة الذين لديهم نفور من المخاطرة.

يشار إلى أنه لا تتوفر أدلة كافية للاستدلال على معدل نمو الوظائف لمشاريع المرحلة المبكرة، كما أن اختبار بيرسون (مربع كاي (Chi-square test) يشير إلى أن معدل نمو الوظائف ليس له علاقة بالخوف من الفشل.

(Alums, 2004). حيث يتضح من الجدول 3.6 أن معدل وقف الأعمال هو 2.5% لدى أولئك الذين يخافون من خطر الفشل مقابل 5.2% في أوساط أولئك الذين لا يخشون الفشل. إن الآثار السلبية للخوف من الفشل تؤثر بشكل كبير على توقعات إطلاق المشاريع التجارية وإدراك الفرص الجيدة، كما أن احتمال توقعات البدء بنشاط تجاري جديد في السنوات الثلاث المقبلة للذين ينفرون من المخاطرة يشكل 0.655 من توقعات البدء بنشاط تجاري جديد في السنوات الثلاث المقبلة للذين لا ينفرون من المخاطرة. علاوة على

جدول 6-3: معدلات بعض المتغيرات المختارة - حسب الخوف من الفشل

قيمة P	اختبار كاي	معدل الأفضلية (odds ratio)	لا	نعم	
0	17.919	0.655	34.8%	25.9%	يتوقع بدء مشروع خلال الثلاث سنوات القادمة
0.006	7.592	0.774	46.7%	40.4%	يرى فرصة جيدة لبدء مشروع خلال الستة أشهر القادمة
0.318	0.999	1.759	5.2%	8.8%	TEA: نمو العمل المتوقع خلال 5 سنوات <= 10 أشخاص و >= 50 %
0.002	9.543	0.467	5.2%	2.5%	معدل التوقف عن العمل

الخوف من الفشل وعلاقته بنشاط المشروع الريادي في مراحله المبكرة

✧ حجم الأسرة: لا يوفر هذا المتغير أية معلومات مسبقة حول ما إذا كان شخص من أسرة كبيرة من المحتمل أن يشارك في نشاط ريادي في مراحل مبكرة. إن وجود أسرة كبيرة قد يزيد احتمالية السعي لإنشاء مشروع ريادي وذلك بسبب الحاجة ولكنه أيضاً قد يقلل من احتمالية الدخول في مشروع ريادي بسبب صعوبة التمويل وصعوبة توفير رأس المال اللازم لبدء المشروع نظراً لأن الأسر الكبيرة عادة ما تكون أكثر فقراً.

✧ العمر: تميل معظم الدراسات إلى الافتراض بأن احتمال بدء المشاريع الريادية يزداد مع التقدم في العمر (إلى سن معين)، حيث أن العلاقة غير خطية، كما اشرنا في الفصل الثالث

✧ التعليم: توصلت معظم التقارير الوطنية الخاصة بالمرصد أن الكثير من الرياديين ينتمون إلى الفئات التي حصلت على بعض التعليم الثانوي أو الثانوية العامة. ولمعرفة تأثير التعليم، تم وضع نماذج المعادلات التالية:

$$ED1 = 1 \text{ لبعض التعليم الثانوي ويساوي صفرًا في ما}$$

عدا ذلك.

قمنا في الفصل الرابع بتحليل الآثار الاقتصادية للمشروع الريادي في المراحل المبكرة من حيث قدرتها على توفير فرص العمل، ان دراسة تأثير الخوف من الفشل على معدلات المشاركة في إطلاق المشاريع في مرحلة مبكرة يلقي الضوء على التأثير الاقتصادي للنفور من المخاطرة. ولدراسة تأثير الخوف من الفشل، سنقوم باستخدام الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Regression)، بحيث يشمل نموذج الانحدار متغيرات أخرى لدى الرياديين عدا عن الخوف من الفشل، وذلك لتفسير احتمالية الانخراط في المشروع الريادي في مراحله المبكرة. هذه التقنية مفيدة جداً عندما يريد الباحثون وضع نموذج أسئلة موضوعية (ثنائية الاجابة): على سبيل المثال ضمن مسح الأشخاص البالغين يتم طرح أسئلة على المستطلعة آراؤهم عما إذا كانوا منخرطين بمشاريع جديدة أو وليدة. ثم يتم تجميع هذه الردود في متغير واحد يحمل القيمة رقم 1 إذا كان المستطلعة آراؤهم مشتركين في مشروع ريادي في مراحله المبكرة. كما إن هناك عدد من المتغيرات المستقلة (بعضها اسمي والبعض الآخر مستمر) تم اختيارها باعتبارها من العوامل التي تؤثر في معدلات النشاط. وقد تم اختيار هذه المتغيرات بناء على استخدام هذه المتغيرات في تقارير بعض الدول وفي التقارير العالمية، وهي كالاتي:.

ED2=1 للتعليم الثانوي ويساوي صفراً في ما عدا

ذلك.

ED3=1 لمرحلة ما بعد الثانوية والتعليم العالي

ويساوي صفراً في ما عدا ذلك.

وبالتالي فان قاعدة التصنيف هي "التعليم".

✧ الدخل: إن ارتفاع مستوى الدخل يعني توفر المزيد من الموارد لبدء نشاط ريادي، لذا فإن الدخل المرتفع من المتوقع أن يزيد فرص البدء بنشاط ريادي.

✧ الجنس: إن روح المبادرة عند النساء هي أقل بكثير مما هي لدى الرجال. لذا فان معامل الجنس الوهمي (الذي يساوي 1 عند الذكور) من المحتمل ان يزيد من احتمال البدء بمشروع ريادي.

✧ الخوف من الفشل: إن عامل الخوف من الفشل قد يؤثر على روح المبادرة إيجاباً أو سلباً. فالخوف من عدم النجاح قد يدفع الأفراد إلى أخذ كافة وسائل الحيلة، وفي هذه الحالة يكون التأثير إيجابياً. ولكن إذا كان الخوف من الفشل يمنع الشخص من البدء بنشاط تجاري مؤمن بجدواه، فان التأثير بهذه الحالة يكون سلبياً. إن القيمة الوهمية تساوي 1 لأولئك الذين قالوا أن الخوف من الفشل لن يمنعهم من بدء مشروع ريادي.

✧ التفاؤل بوجود فرص جيدة: من المفترض أن يكون لهذا العامل طابع إيجابي، حيث أن التفاؤل بتوفر الفرصة لبدء مشروع ريادي في المستقبل القريب قد يدفع الشخص المتفائل إلى البدء الفعلي بمشروع ريادي.

✧ إدراك المهارة: من المفترض أن يكون هناك أثر إيجابي لهذا العامل مع بدء إطلاق المشاريع، فقد طلب من المواطنين البالغين الإدلاء برأيهم حول ما إذا كانوا يعتقدون أن لديهم المهارات اللازمة لإدارة الأعمال التجارية، فإذا كانت الإجابة "نعم" فان هذا معناه الثقة، وهذا يدعم قرار الاستثمار.

✧ جيدة عن الرياديين، وبالتالي لم يتم إدراجه في الانحدار. وعند تحليل هذا العامل لدراسة المعدلات للدول المختلفة⁷، تبين أن البلدان التي تعاني من انخفاض معدل النشاط الريادي هي نفسها التي يحتاج فيها الرياديين إلى رأس مال مرتفع لبدء المشاريع التجارية.

نتائج الانحدار اللوجستي موضحة أدناه. اختبار هوسمر-ليميشو (Hosmer and Lemeshow Test) يزودنا بمؤشر حسن المطابقة (goodness of fit) الذي يقيس مدى مطابقة النموذج للبيانات. الجدول 4.6 أدناه يبين أن قيمة (P-value) تساوي 0.065، وهي قيمة ذات دلالة احصائية (significant) باحتمال خطأ 10%، مما يقودنا إلى استنتاج مفاده أن النموذج يحتاج إلى فحص المزيد من المتغيرات. لكنه يشير الا أن المتغيرات المدخلة في النموذج، وخاصة عامل الخوف من الفشل، ذات أهمية في تحديد انخراط الاشخاص البالغين في مشاريع ريادية في المراحل المبكرة.

إجمالي التمويل اللازم: إن رأس المال اللازم لبدء العمل قد يكون عاملاً مثبطاً لإطلاق المشاريع الريادية. ومع ذلك فإننا لا يمكن أن ندرجه ضمن الانحدار لأنه يتعلق بأولئك الذين بدؤوا بالفعل بمشاريع ريادية. ان هذا العامل يعطي توقعات

جدول 4-6: اختبار هوسمر - ليميشو

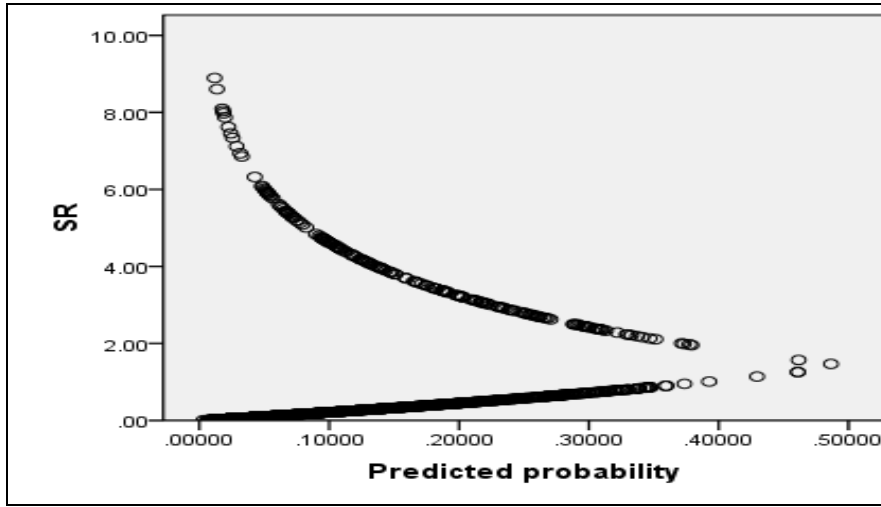
مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
14.722	8	.065

النموذج إذا كان حاصل الأخطاء التربيعي كبير. ومع ذلك فان النموذج هنا يظهر انسجاماً من نوع ما. من ناحية أخرى، فإن المنحنى ذا الميل السلبى يدل على أن الرياديين (مع نسبة قليلة من الاحتمالات المتوقعة) لا يناسبهم هذا النموذج. الشكل 2.6 أدناه يظهر الرسم البياني الذي يمثل إحصائية كوك لتقدير التأثيرات:

يظهر المحور الرأسي حاصل مربع الأخطاء، أما المحور الأفقي فيظهر الاحتمالية المتوقعة. يمثل المنحنى السفلي أولئك الذين يصنفون على أنهم "غير رياديين" (حيث قيمة المتغير المستقل تساوي صفراً). وبالتالي فان غير الرياديين (مع نسبة كبيرة من الاحتمالات المتوقعة) لا يناسبهم هذا

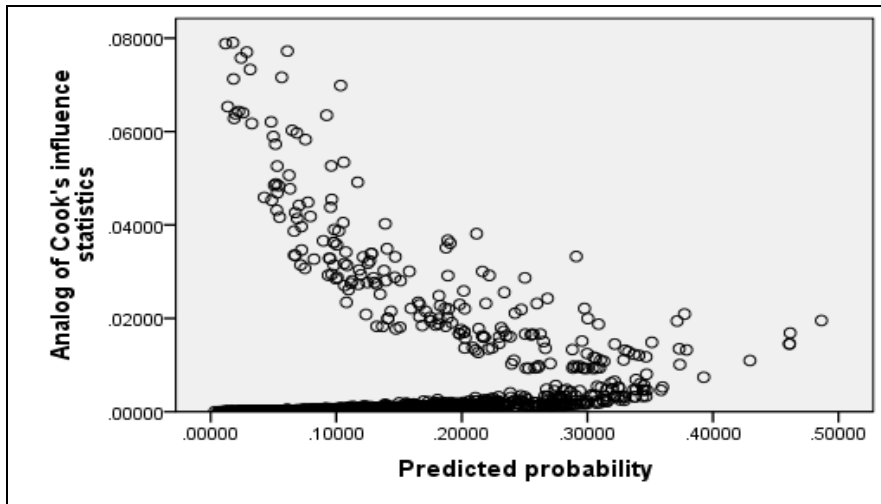
⁷ تقرير المرصد- دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، 2009.

شكل 6-1: مخطط التشتت لمربع الأخطاء مقابل الاحتمال المتوقع



الشكل 2.6 يبين أن هناك حالات ذات أثر كبير على التحليل حيث أنها ستؤثر على التحليل من خلال تغيير أخطاء جميع الحالات إذا ما تمت إزالتها. وهذا من شأنه تحديد تلك الحالات وتعديل النموذج للحصول على توافق أفضل. وبما أن أعلى المسافة هي 0.08، فإن هذا النموذج يمنحنا توافقا مناسباً.

شكل 6-2: مخطط كوك للمسافات



كذلك الأمر في حال كان الجواب بنعم على السؤال حول توفر المهارات اللازمة يتم إعطاؤه الرمز صفر. أما الجنس كمتغير وهمي، فيتم إعطاؤه الرمز 1 للذكور. وأما الدخل فيعطى الرمز 1 للمئين الثالث والثلاثين الأوسط، وصفرا للمئين الثالث والثلاثين الأعلى (وذلك لعدم وجود حالات ضمن المئين الثالث والثلاثين الأول).

إن تقدير اللوغاريتم هو عملية متدرجة إلى الوراء تتضمن كافة المتغيرات مع نسبة كبيرة من الاحتمالات القابلة للإختبار، كما هو مبين في الجدول 5.6 أدناه:

لكي نتمكن من تفسير المعاملات بشكل صحيح، ينبغي علينا توضيح ترميز المتغير الاسمي. "هل الخوف من الفشل يمنعك من البدء بمشروع جديد" يُعطى الرمز 1 إذا كانت الإجابة على السؤال بـ "لا" وفيما عدا ذلك يساوى صفراً.

جدول 5-6: نتائج الانحدار اللوجستي، معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة كمتغير تابع

نسبة الأرجحية (odds ratio = exp(B))	الدالة الإحصائية (p-value)	Wald	معيار الخطأ	B	
1.013	0.054	3.715	0.007	0.013	العمر
0.892	0.000	16.424	0.028	-0.115	حجم العائلات
1.416	0.035	4.426	0.165	0.348	الخوف من الفشل (1)
0.217	0.000	53.294	0.209	-1.528	يمتلك المهارات المطلوبة
1.834	0.000	13.286	0.166	0.606	الجنس (1)
0.449	0.000	23.602	0.165	-0.801	GEM harmonized income انسجام الدخل مع المرصد العالمي لريادة الأعمال
0.186	0.000	24.603	0.339	-1.680	الثابت

يتضح ان جميع المتغيرات ذات تأثير مهم، مما يعني أنها تختلف إحصائياً عن الصفر. فالعمر يزيد من احتمال إطلاق المشاريع الريادية (معامل إيجابي). كما أن أولئك الذين لا يخشون الفشل من المرجح أن يصبحوا ريادة أكثر من أولئك الذين يخشون الفشل. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر احتمالية أن يصبح الذكور أصحاب أعمال ريادية أكبر من احتمالية الإناث. كما يتضح أن حجم الأسرة له تأثير سلبي على احتمال البدء بمشروع ريادي، حيث يقلل من حصة الفرد من الموارد المتاحة. أما الدخل وإدراك المهارات، فتعتبر معاملات سلبية، حيث أن إنتماء الشخص إلى المئين الثالث والثلاثين الأوسط يقلل من احتمالات أن يصبح ريادياً على عكس ان كان منتمياً إلى المئين الثالث والثلاثين الأعلى وبالمثل، اذا كان الشخص يعتقد ان لديه المهارات والخبرة اللازمة لإدارة الاعمال، فان ذلك يزيد من احتمالات ان يصبح من الرياديين. كما أن إدراك القدرات الذاتية (والخوف من الفشل) يمكن أن يتأثر بالتعليم والتدريب.

إن عمود المعامل (B) ليس مستقيماً بما فيه الكفاية ليسمح بتفسير سهل⁸. ومع ذلك، فإن التغيرات الموجودة فيه تعطي مؤشرات عن المجموعة التي ينتمي إليها: على سبيل المثال زيادة العمر بسنة واحدة تزيد من احتمالية الانضمام إلى الرياديين بنسبة 0.013. إن العمود الذي يبدأ بكلمة EXP(B) يعتبر من أسهل الأعمدة تفسيراً، حيث يشير إلى تغير في نسبة احتمالات تحول الفرد من شخص ريادي إلى شخص غير ريادي. على سبيل المثال لنفترض ان شخصاً عمره 24 عاماً لديه نسبة الاحتمالية (نسبة إن يكون مبادراً إلى نسبة أن يكون غير مبادر) تساوي $25 = \frac{2}{1-2}$ ، فان زيادة عمره سنة واحدة ستزيد من احتمالية إن يصبح ريادياً بنسبة 0.2 إلى 0.5 $0.5 = \frac{1.013}{1+1.013}$. ولذلك فان المعاملات ذات المؤشرات الموجبة تزيد الاحتمالات وأما المعاملات ذات المؤشرات السالبة فتقلل من الاحتمالات.

جدول 6-6: مؤشرات حسن المطابقة (Goodness of fit)

لوغاريتم الإمكان (-2 Log likelihood)	Cox & Snell R Square	مربع R (R Square)
1142.3241	0.0694	0.1438

ليتقيد بهذا الحد. R^2 إن في هذا النموذج منخفضة نسبياً مما يستوجب تحسين المواصفات. وبعبارة أخرى، فإن هذا النموذج يفسر فقط 14.4% من احتمال البدء بمشروع ريادي.

يُظهر الجدول نتائج R^2 الوهمية (تحليل الانحدار)، حيث أن مقياس كوكس وسنيل (معادل التحديد المعدل في الانحدار المتعدد) غير محدد ب 0-1، وفي المقابل فان مقياس ناكليركي (معامل التحديد في الانحدار المتعدد) تم تعديله

⁸ ماذالا (1983). المتغيرات المحدودة والتابعة والنوعية في الاقتصاد القياسي. مطبعة جامعة كامبريدج.

7- الظروف الإطارية الريادية

7-1 عينة الخبراء الوطنيين الإحصائية

1964، أي ثلاث سنوات قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يعني أيضاً أنهم ليسوا كباراً بما فيه الكفاية ليستطيعوا إجراء مقارنة بين فترة الاحتلال بعد (1967) وفترة الحكم الأردني.

7-1-2 التعليم

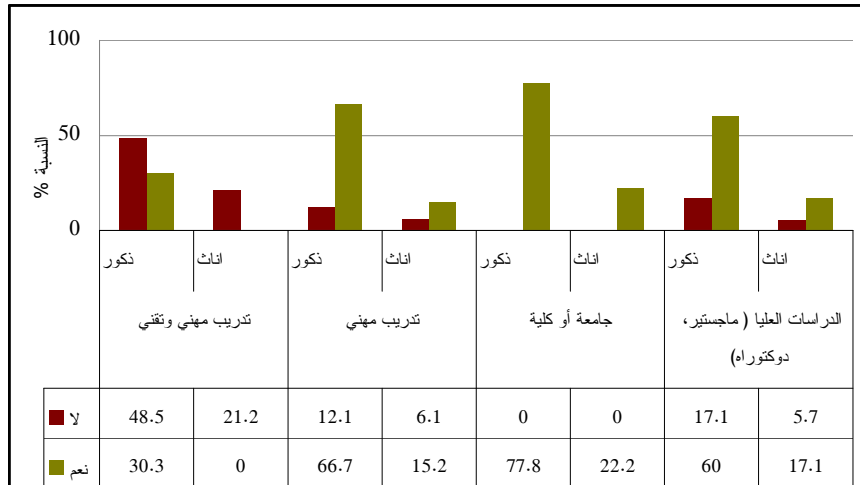
الشكل 1.7 أدناه يظهر التحصيل العلمي للخبراء حسب الجنس، بحيث أن مجموع النسب في الشكل يساوي 100 لكل مستوى من مستويات التعليم. على سبيل المثال، إن الذكور والإناث متساوون في أن كلاً منهم يحمل شهادة (كلية متوسطة أو جامعية)، ولكن أربعة من أصل كل خمسة ممن يحملون شهادات البكالوريوس هم من الرجال.

7-1-1 العمر والجنس

نستعرض فيما يلي الميزات الإجمالية لعينة الست والثلاثين خبيراً الذين شملهم المسح الوطني للخبراء. إن توزيع الخبراء على متغيرات الجنس والمهنة والموقع الوظيفي قد تم بطريقة تلبى معايير مرصد الريادة العالمي في اختيار العينات. كما أننا سنعرض بعض المؤشرات الإضافية لالقاء المزيد من الضوء على خصائص عينة الخبراء.

تتكون العينة من 36 خبيراً، 78% منهم من الذكور - مما يعكس هيمنة الذكور على سوق العمل. أما بالنسبة للعمر، فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط عمر الذكور والإناث⁹، حيث أن الوسط الحسابي للعمر هو 46 سنة، مما يعني أن متوسط سنة الولادة للخبراء هي سنة

شكل 7-1: التحصيل العلمي للخبراء المشاركين في مسح الخبراء



7-1-3 الموقع الوظيفي

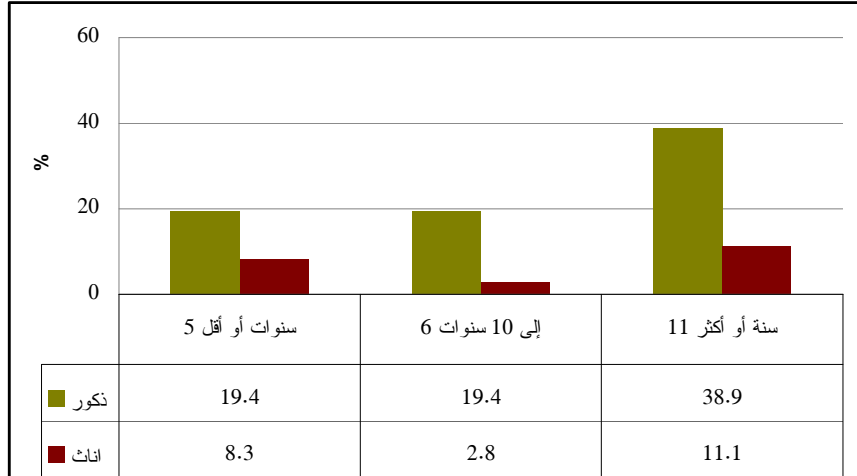
هناك تنوع كبير على مستوى طبيعة عمل الخبراء الذين شملهم مسح الخبراء الوطني، حيث كانت أعلى أربعة مناصب على النحو الآتي: 30.6% مدراء و16.7% مدراء

تشكل الإناث حوالي 20% من الأفراد لجميع المستويات في كل فئة. أما بالنسبة للرجال، فإن الواقع التعليمي جيد جداً باستثناء التدريب المهني والتقني.

⁹ إن حدود فترة الثقة (والذي يساوي 95%) في متوسط العمر عند الإناث (46.3) هي 39-59.5. والأرقام المقابلة للذكور (46.1) هي 43-49.3. فترة الثقة للإناث أطول نظراً لقلة الملاحظات.

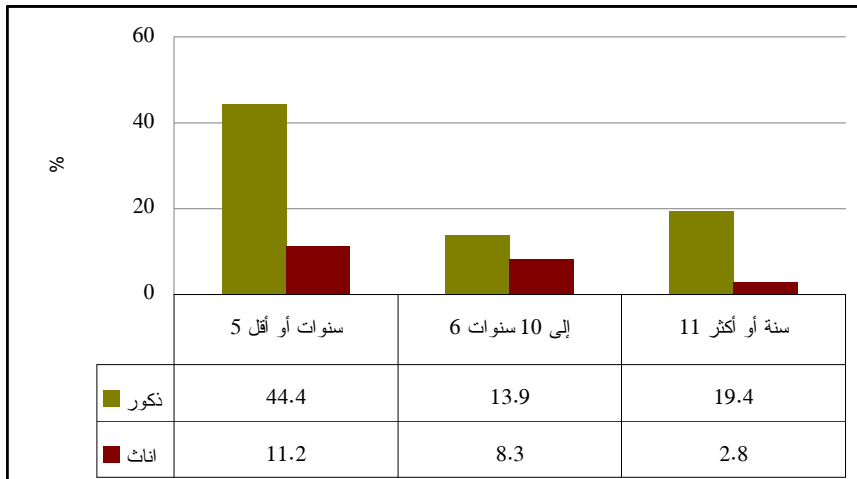
عامين و5.6% مستشارون و5.6% مدراء مشاريع. كما ان حوالي نصف المشاركين مكثوا في مكان عملهم الحالي أكثر من عشر سنوات (39% منهم هم من الذكور: الشكل 2-7)، في حين أن 55.6% منهم مكثوا في عملهم الحالي 5 سنوات أو أقل (44.4% منهم هم من الذكور: الشكل 3.7).

شكل 2-7: مدة العمل في مكان العمل الحالي



يتضح من الشكل أعلاه أن ما يقرب من 50% من الخبراء الوطنيين مكثوا مدةً طويلة في مكان عملهم الحالي، ولكن- كما يبين الشكل 3-7- فإن أكثر من 55% منهم قد مكثوا في موقعهم الوظيفي الحالي لمدة تقل عن خمس سنوات، وهذا يدل على الأمن الوظيفي والتنقل العمودي.

شكل 3-7: مدة العمل في الوظيفة الحالية



(وأحياناً لفترات تصل الى 30 عاماً)، حيث أن 31% منهم هم من الذكور (الجدول 1.7). كما أن ثلثاً آخر عمل في مجالات تتصل بالمشاريع الريادية لفترات تتراوح بين سنة الى ست سنوات. وفيما كان توزيع الذكور أكثر تساوياً ضمن الفئات الثلاث، فإن فترة استمرار الإناث كانت أطول.

ويبين الشكل 3.7 أيضاً أن حوالي 1 من أصل خمسة مكث في الوظيفة الحالية لأكثر من 11 عاماً، مما يدل على درجة عالية نسبياً من الرضى الوظيفي.

4-1-7 الخبرة

تشير البيانات ان حوالي 42% من الخبراء عملوا في مجالات تتصل بالمشاريع الريادية لأكثر من عشر سنوات

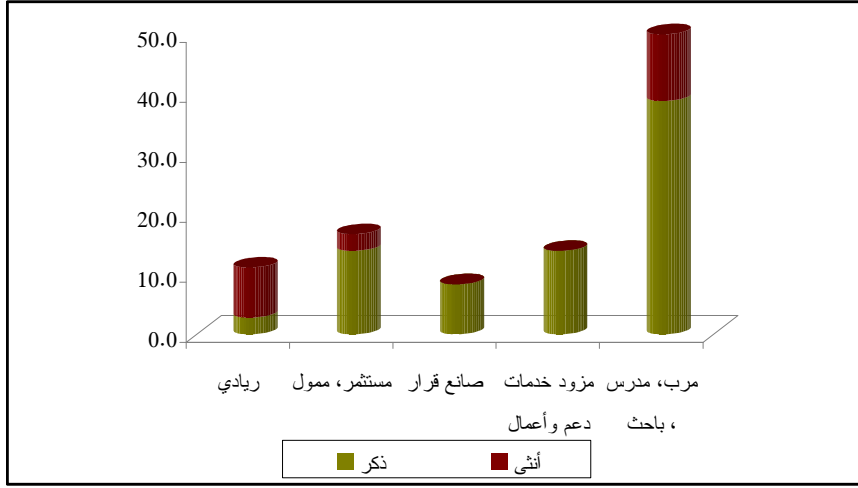
جدول 7-1: نسبة الرجال والنساء في كل من مستويات الخبرة في مجال الريادة

المجموع	إناث	ذكور	
25%	5.6%	19.4%	5 سنوات أو أقل
33.4%	5.6%	27.8%	6 إلى 10 سنوات
41.7%	11.1%	30.6%	11 سنة أو أكثر
100%	22.3%	77.8%	المجموع

يتضح من الشكل 4.7. أدناه أن غالبية الخبراء الوطنيين (50%) هم من الأكاديميين، يليهم المستثمرون والمصرفيون والممولون (15%). كما تشير البيانات أيضا الى أن فئة الخبراء الرياديين غالبيتهم من النساء، على الرغم من أن النسبة العامة لمشاركة النساء في الأعمال الريادية من مجمل السكان تشير إلى عكس ذلك.

يتضح من الشكل 4.7. أدناه أن غالبية الخبراء الوطنيين (50%) هم من الأكاديميين، يليهم المستثمرون والمصرفيون والممولون (15%). كما تشير البيانات أيضا الى أن فئة

شكل 7-4: تصنيف الخبراء المشتركين في المسح - حسب التخصص



الريادية التي يعتقد بأنها يمكن أن تكون العوامل التي تحيط وتؤثر على النشاط الريادي في بلد ما. مسح الخبراء الوطني يشتمل على ستة عشر سؤالاً متعلقة بهذه الفئات الرئيسية. وقد طُلب من ستة وثلاثين خبيراً فلسطينياً الإجابة بآرائهم حول كل من تلك القضايا، حيث إحتوى كل سؤال على عبارة وخمسة خيارات (يشير الخيار رقم 1 الى مفهوم خاطئ تماماً، بينما يشير الخيار رقم 5 الى مفهوم صحيح تماماً). وقد تم إختيار العينة بعناية فائقة، حيث شملت خبراء أكاديميين وصانعي سياسات ورجال أعمال، حيث أن معرفتهم بالاقتصاد والأعمال تسلط الضوء على مراحل التنمية في فلسطين والشروط التي يجب توفرها لتشجيع المشاريع الريادية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

تُظهر البيانات تنوعاً في الخبرة في مجالات الأعمال الريادية: حيث أن 84% من الخبراء يعملون في مجالات تختص بالسوق المحلي و73% يعملون في مجال الخدمات و51% في مجالات تتعلق بالسوق الدولي. وعلى صعيد آخر، تظهر البيانات أن عدداً قليلاً جداً منهم لديهم خبرة في عمل المنشآت الصغيرة والصغيرة جداً (2.8%)، في حين أن نسبة من لديهم خبرة في مجالات تتعلق بالمرأة والمشاريع الصغيرة تساوي 2.8%، وأخيراً تشير البيانات أن 2.8% منهم يعملون في مجال الاعلام.

2-7 السياق الوطني لريادة الأعمال

إن نموذج المرصد المبين في الشكل 1.2 في الفصل الثاني يشير إلى أن هناك تسع فئات رئيسية للظروف الإطارية

جدول 7-2: توزيع آراء الخبراء الوطنيين حول الظروف الإطارية الريادية، %

الظروف الريادية المحيطة (EFC)	عدد الجمل	خطأ	لا / ولا	صحيح
1 المالية	6	55.4	20.7	23.9
2 السياسات الحكومية				
2.1 سياسات الحكومة الملموسة، الأولوية والدعم	3	46.4	31.1	22.5
2.2 السياسات الحكومية البيروقراطية، والضرائب	4	43.0	22.9	34.1
3 البرامج الحكومية	6	67.9	25.4	6.7
4 التعليم				
4.1 الأساسي والثانوي	3	76.0	14.4	9.6
4.2 المهني، الكلية، الجامعة	3	53.2	24.3	22.5
5 البنية التحتية الخدمية و التجارية	5	28.5	17.9	37.6
6 البنية التحتية المادية	5	22.8	15.0	62.2
7 البحث والتطوير	6	51.2	21.1	27.7
8 انفتاح السوق				
8.1 حركة السوق الداخلي	3	44.9	22.1	33.0
8.2 أعباء السوق الداخلية	3	58.0	22.6	19.4
9 الثقافة والأعراف الاجتماعية	5	32.4	22.4	45.3
10 الفرص للبدء بالأعمال	5	35.6	26.1	38.3
11 المعرفة والمقدرة	5	52.9	21.4	25.8
12 النظرة الاجتماعية للرياديين	5	17.5	16.3	66.2
13 دعم الريادة النسائية	5	38.3	16.1	45.6
14 الانتباه لارتفاع معدلات النمو	5	37.9	34.1	28.0
15 الفائدة من الابتكار				
15.1 الشركات	3	30.6	28.6	40.8
15.2 المستهلكين	3	12.2	15.0	72.8
16 حقوق الملكية الفكرية	5	74.7	15.1	10.3

على سبيل المثال، اعتبر الخبراء أن البنية التحتية المادية هي أكثر الظروف الإطارية الريادية تشجيعاً على بدء المشاريع الريادية، في حين يشير المسح ان الخبراء يرون ان التعليم الأساسي والثانوي هي من اقل العوامل تشجيعاً في اطلاق المشاريع الريادية. وبطبيعة الحال، هناك بعض الاختلافات في الآراء، والتي تلاحظ عند الحديث عن البرامج الحكومية والبحث والتطوير والبنية التحتية المادية. أما في فلسطين، فقد اعتبر الخبراء أن أكثر الظروف الإطارية الريادية تثبيطاً هي التعليم الأساسي والثانوي وبرامج الحكومة وانفتاح السوق المحلي، وان أكثر الظروف الإطارية الريادية تشجيعاً هي البنية التحتية للأعمال وديناميكيات السوق المحلي والبنية التحتية المادية.

يحتوي نموذج الظروف الإطارية الريادية الخاص بالمرصد على ثلاث مجموعات من الأسئلة المتعلقة بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية. الاقتصادية التي تحركها العوامل يجب أن تركز على المتطلبات الأساسية الثلاثة للريادة. المجموعة الثانية من الأسئلة موجهة لقياس تعزيز الكفاءة والتي تأتي كنتيجة لتحقيق المتطلبات الرئيسية للريادة. أخيراً هناك مجموعة من العوامل التي تحفز النشاط الريادي وهي موضحة في الشكل أدناه).

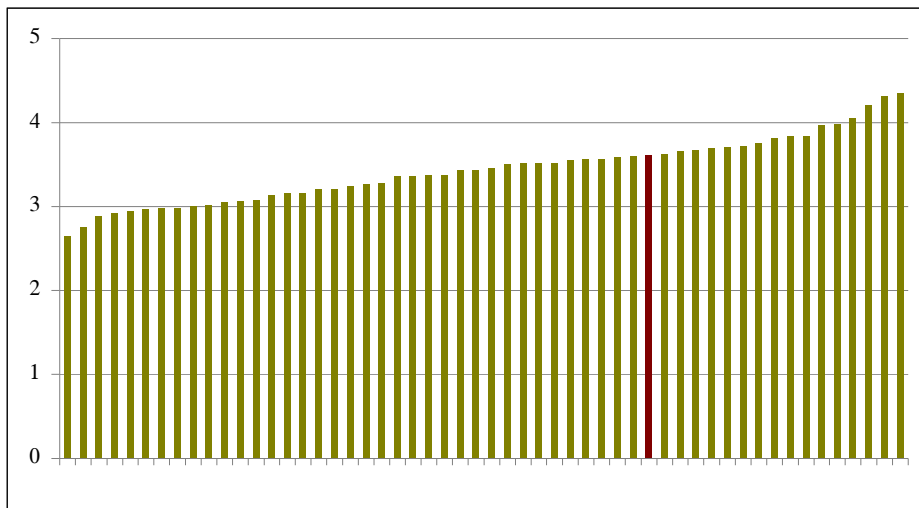
في تقرير المرصد العالمي للريادة لعام 2009، وردت مجموعة من النتائج المثيرة للاهتمام: فقد جاءت آراء الخبراء الوطنيين في المراحل الثلاثة متشابهة الى حد كبير.

شكل 7-5: الظروف الإطارية لريادة الأعمال، حسب المرصد العالمي للريادة

<p>التمويل</p> <p>توفر الموارد المالية - أسهم وقروض - للشركات الصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك المنح والمساعدات).</p>	<p>السياسية الحكومية</p> <p>كون الضرائب والأنظمة والقوانين محايدة أو مشجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة.</p>	<p>البرامج الحكومية</p> <p>كون الضرائب والأنظمة والقوانين محايدة أو مشجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة.</p>
<p>التعليم الريادي</p> <p>كون التدريب في مجال إنشاء أو إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مدرج في منهاج التعليم والتدريب في كافة المراحل (أساسي، ثانوي، جامعي).</p>	<p>البحث والتطوير</p> <p>مدى قدرة البحث والتطوير الوطني على إيجاد فرص تجارية جديدة، وتوفره للشركات الصغيرة والمتوسطة.</p>	<p>البنية التحتية التجارية والقانونية</p> <p>توفر حقوق الملكية والمحاسبة التجارية، وخدمات قانونية أخرى، والمؤسسات التي تدعم أو تعزز الشركات الصغيرة والمتوسطة.</p>
<p>قواعد الدخول</p> <p>تشمل مكونين اثنين: (1) دينامية السوق: مستوى التغيير في السوق من سنة إلى أخرى. (2) انفتاح السوق: مدى كون الشركات الجديدة قادرة على دخول الأسواق الحالية بحرية.</p>	<p>البنية التحتية المادية</p> <p>سهولة الوصول إلى الموارد المالية- الاتصالات، المرافق والمنافع، المواصلات، الأرض أو المكان- بسعر غير متعصب ضد الشركات الصغيرة والمتوسطة.</p>	<p>الأعراف الثقافية والاجتماعية</p> <p>مدى قدرة الأعراف الثقافية والاجتماعية على تشجيع أو السماح بنشاطات تؤدي إلى طرق جديدة في الأعمال أو نشاطات قادرة على زيادة ثروة ودخل الفرد.</p>

لقد تم تصميم الاستبيان (الذي تم تطويره من قبل المرصد) لتنسجم مع متطلبات البلدان المشاركة وعددها 60 في عام 2010. يحتوي الاستبيان على 16 فقرة أو مقياس للظروف الإطارية الريادية (كما يتضح من الجدول 2.7 أدناه). على سبيل المثال، في فئة التمويل تمت محاولة استقصاء حقيقية وجود برامج تمويل كافية للمشاريع الريادية.

شكل 7-6: متوسط مجموع نقاط آراء الخبراء حول إهتمام المستهلكين بالابتكار في البلدان الـ 54 المشاركة في مسح الظروف الإطارية الريادية-المرصد



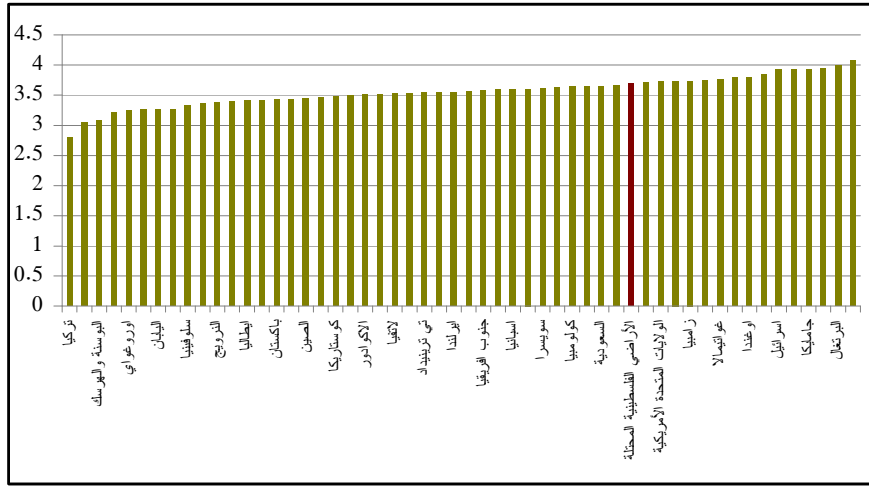
يتضمن كل مقياس من المقاييس الواردة في الجدول أعلاه عدداً من العبارات التي صيغت بطريقة خاصة، ففي حال وافق الخبير على العبارة (الخيار رقم 4) أو إذا وافق بشدة (الخيار رقم 5)، فإن نظرته تعتبر إيجابية، وهو ما يحمل عبارة "صحيح" في الجدول أعلاه. وبالنظر إلى التوجهات الإيجابية في المقام الأول، يتبين لنا أن 72.8% من الخبراء "يوافقون بشدة" و "يوافقون" على أن المستهلكين منفتحون على المنتجات الجديدة وأنهم يقدمون على الشراء من الشركات الجديدة، وهذا يعني أن الخبراء يعتقدون أن المستهلكين الفلسطينيين ليسوا خائفين أو مترددين في تجربة المنتجات والشركات الجديدة. الشكل 6.7 أدناه يظهر مقارنة بين فلسطين والبلدان الأربع والخمسين الأخرى المشاركة.

يتضح من الشكل أن فلسطين تحتل المرتبة 16، كما يتضح أيضاً أن جميع المستهلكين (باستثناء الأتراك) ينظرون إلى المنتجات الجديدة بنفس الطريقة. الانطباع الإيجابي الثاني

من قبل الخبراء الوطنيين يختص بالانطباع الاجتماعي العام عن ريادي الأعمال، فقد أظهرت البيانات أن 66.2% في المتوسط من الخبراء ينظرون إلى هذا الجانب بشكل إيجابي، حيث أنه ومن بين الخيارات الخمس، أعطى الخبراء أربعة خيارات الصفة الإيجابية، والعبارة الوحيدة التي أعطيت الصفة السلبية هي "شاهدت في الآونة الأخيرة كثيراً من قصص النجاح في وسائل الإعلام"، وهذا هو واقع الحال في منطقة تعاني من الاضطرابات السياسية. أما بالنسبة للعبارات الأخرى - مثل المركز والفرص المتاحة لرجال الأعمال واختيار المهنة والثقة والاحترام - فقد كانت آراء الخبراء متطابقة.

يوضح الشكل 7.7 أدناه أن فلسطين تحتل الترتيب السابع عشر من بين الدول المشاركة. مرة أخرى نجد أن معظم البلدان حصلت على نقاط أعلى من 3 (مما يعني أن الخبراء لا يوافقون ولا يختلفون مع العبارة).

شكل 7-7: متوسط مجموع نقاط آراء الخبراء حول الانطباع الاجتماعي عن رجال الأعمال الرياديين في البلدان الـ 54 المشاركة في مسح الظروف الإطارية الريادية - المرصد



وأخيراً، يعبر الخبراء عن وجهات نظرهم في البنية التحتية المادية، وهذا المؤشر أكثر أهمية في التنمية والمشاريع الريادية من المؤشرين السابقين لأنه يشكل واحداً من الشروط الضرورية (خصوصاً بالنسبة للاقتصاديات التي تحركها العوامل) لإطلاق نجاح لمشروع جديد. الجدول 3.7 أعلاه يبين أن 62% من الخبراء يعتقدون أن البنية الأساسية المادية تفي بالغرض. إلا إن الخبراء لم يوافقوا على العبارة القائلة بأن "البنية التحتية (الطرق والمرافق والاتصالات

والتخلص من النفايات) توفر دعماً جيداً للشركات الجديدة والمتنامية"، حيث بلغ متوسط مجموع النقاط 2 (والذي يعني عدم الموافقة على العبارة). أما العبارات التالية، فقد وافق عليها الخبراء بنسب كبيرة:

✧ 60% يتفقون مع العبارة القائلة "إن حصول شركة جديدة أو متنامية على خدمات اتصالات (الهاتف، الإنترنت، الخ) ليست مكلفة لدرجة كبيرة".

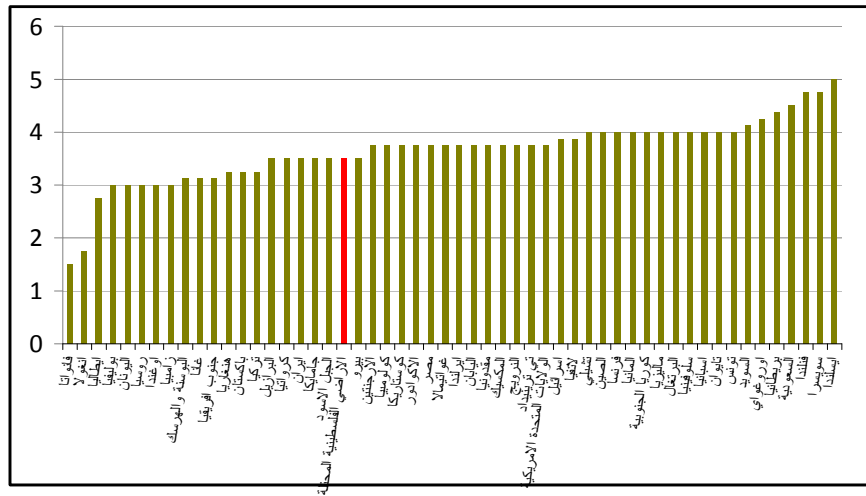
✧ نسبة أكبر قليلا من 60% من الخبراء يتفقون مع العبارة القائلة أنه "يمكن للشركات الجديدة أو المتنامية الحصول على مرافق جيدة (الغاز والمياه والكهرباء والصرف الصحي) خلال حوالي شهر".

الشكل 8.7 أدناه يبين تصور فلسطين لترتيبها بين البلدان المشاركة.

✧ 80% يتفقون مع العبارة القائلة "إن الشركة الجديدة أو المتنامية تستطيع الحصول على خدمات الاتصالات (الهاتف، الانترنت، الخ) خلال حوالي أسبوع".

✧ 80% يتفقون مع العبارة القائلة "أنه يمكن للشركات الجديدة والمتنامية تحمل تكاليف المرافق الأساسية (الغاز والمياه والكهرباء والصرف الصحي)".

شكل 7-8: متوسط مجموع نقاط آراء الخبراء حول مواعمة البنية التحتية المادية في البلدان الـ 60 المشاركة في مسح الظروف الإطارية الريادية—المرصد



من الواضح أن الطرف الأول يعتبر ضروريا للتنمية، وهناك حاجة إلى تغييرات كبيرة لتشجيع الطلاب على اتخاذ المبادرة والإبداع. إن واقع الحال يفيد بان هناك عدد قليل من المدارس ممن يمكن تصنيفها على انها ليبرالية لامركزية. أما الطرف الثاني الذي اتفق الخبراء على عدم توفره فهو حقوق الملكية الفكرية، كما هو موضح أدناه:

✧ يعتبر القانون الخاص بحقوق الملكية الفكرية قانونا شاملا: 69% لا يوافقون.

✧ القانون الخاص بحقوق الملكية الفكرية مطبق بشكل فعال: 85.2% لا يوافقون.

✧ البيع غير المشروع للبرمجيات وأشرطة الفيديو والأقراص المدمجة وغيرها من منتجات حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية ليست منتشرة على نطاق واسع: 85.7% لا يوافقون.

✧ يمكن للشركات الجديدة أن تتق بأن براءات الاختراع وحقوق الطبع والعلامات التجارية الخاصة بها يتم احترامها وعدم التعدي عليها: 65.7% لا يوافقون.

يتضح من الشكل أن ترتيب فلسطين الذاتي ليس جيدا كما هو عليه الحال في الفئتين السابقتين (على الرغم من أنه ترتيب مقبول)، حيث حصلت فلسطين على المرتبة 35 من بين دول المرصد، وهذا يستوجب تحسين وضع الطرق والمرافق والاتصالات والتخلص من النفايات.

هناك ثلاث من الظروف الإطارية الريادية القابلة للتحسين وذلك لان أغلبية الخبراء الوطنيين لم يتفقوا مع تلك العبارات، واكثر هذه العبارات هي تلك المتعلقة بالتعليم الأساسي والثانوي، وقد كانت آراؤهم على النحو التالي:

✧ التدريس في المدارس الأساسية والثانوية يشجع الإبداع واستقلال الشخصية والمبادرة: 83.3% لا يوافقون.

✧ التدريس في المدارس الأساسية والثانوية يعرّف الطلاب على مبادئ اقتصاد السوق: 67.6% لا يوافقون.

✧ التدريس في المدارس الأساسية والثانوية يركز بشكل كاف على تشجيع روح المبادرة وإنشاء الشركات الجديدة: 77.1% لا يوافقون.

ارتفاع معدلات عدم استمرار الأعمال في فلسطين بالمقارنة مع البلدان التي تحركها العوامل أو بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- كما جاء في تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإقليمي لسنة 2009-.

7-3 النتائج النوعية

7-3-1 المعوقات الثلاث الرئيسية

لقد طلب من الخبراء الوطنيين ذكر ثلاثة عوامل تعيق زيادة الأعمال في فلسطين. الإجابات موضحة في جدول 3.7، حيث يبين كل عمود نسبة المستجيبين الذين وضعوا عاملاً ما كمعيق أول وثاني وثالث. أما العمود الأخير فيبين مجموع النسب حيث ان هذه النسب لها قاسم مشترك. وقد تبين ان العامل الأول المعيق يتعلق بالسياق السياسي والمؤسسي والاجتماعي. ومن أدبيات علم الاقتصاد أن الاستثمار يعتمد بشكل كبير على نسبة العوائد المتوقعة، وهو أمر يتوقف بشكل كبير على الاستقرار السياسي في السياق الفلسطيني¹⁰. أما العاملين الآخرين، فقد حصل على نسب متساوية إلى حد ما من الأصوات، فقد حصلت سياسات الحكومة على أعلى عدد من الأصوات كعامل ثان والدعم المالي كعامل ثالث. أما البنية التحتية (سواء المادية أو التجارية)، فلم تحظ باهتمام الخبراء الوطنيين كعامل معيق للريادة.

كما أن هناك ظرف آخر يستدعي قيام واضعي السياسات باخذ زمام المبادرة، وهو البرامج الحكومية:

✧ من المسلم به أن يتم احترام حقوق المخترعين في اختراعاتهم: 67.7% لا يوافقون.

✧ يمكن للشركات الجديدة والمتنامية الحصول على كثير من المساعدات الحكومية من خلال الاتصال مع مؤسسة واحدة: 84.4% لا يوافقون.

✧ تقوم المجمعات العلمية وبرامج دعم الشركات بتوفير الدعم الفعال للشركات الجديدة والمتنامية: 62.9% لا يوافقون.

✧ هناك عدد كاف من البرامج الحكومية للشركات الجديدة والمتنامية: 78.8% لا يوافقون.

✧ الطاقم الذي يعمل في المؤسسات الحكومية هو طاقم مختص ويعمل بفاعلية في دعم الشركات الجديدة والمتنامية: 66.7% لا يوافقون.

✧ يمكن لأي شخص تقريبا يبحث عن مساعدة من برنامج حكومي لدعم مشروعه التجاري الجديد أو المتنامي أن يحصل على المساعدة التي يحتاجها: 57.1% لا يوافقون.

✧ البرامج الحكومية الرامية إلى دعم الشركات الجديدة والمتنامية فعالة: 57.2% لا يوافقون.

يلاحظ بشكل واضح غياب البرامج الحكومية لدعم الاعمال الجديدة و المتنامية، حيث أن نسبة المعارضة لهذه العبارة من جانب الخبراء بلغت 85%. ولعل هذا يفسر جزئياً

جدول 7-3: توزيع التصويت على المعوقات الثلاث الرئيسية

مجموع الصف	النسبة			العوامل المقيدة
	الأول	الثاني	الثالث	
2.9	2.9			الوصول إلى البنية التحتية المادية
5.8	2.9		2.9	المقدرة على البدء بالمشاريع
2.9		2.9		البنية التحتية المهنية و التجارية
20.4	14.7		5.7	الثقافة والأعراف الاجتماعية
37.5	14.7	11.4	11.4	المناخ الاقتصادي
28.8	8.8	8.6	11.4	التعليم والتدريب
51.8	14.7	17.1	20	الدعم المالي
51.7	8.8	28.6	14.3	السياسات الاقتصادية

¹⁰ مكحول، ب، وآخرون (2004). الإطار المتكامل لسياسات الاقتصاد الكلي الفلسطيني والتجارة وسياسة العمالة (المرحلة الأولى)، النتائج الأولية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله، فلسطين.

مجموع الصف	النسبة			العوامل المقيدة
	الثالث	الثاني	الأول	
14.5	8.8	5.7		البرامج الحكومية
5.8	2.9	2.9		انفتاح السوق
8.8	5.9		2.9	التركيبة السكانية المتصورة
60.3	11.8	17.1	31.4	السياق الاجتماعي، المؤسسي، السياسي
2.9		2.9		نقل البحث والتطوير
5.8	2.9	2.9		ميزات قوة العمل
	34	35	35	عدد المجيبين

2-3-7 العوامل الثلاث الرئيسية التي تشجع المشاريع الريادية في فلسطين

والعامل الرابع الذي يليها يعتبر فرقا هامشيا ليس مقنعا بما فيه الكفاية، والأمر نفسه ينطبق على العاملين الثاني والثالث. وبإضافة النسب في الأعمدة، يتضح أمامنا أكثر ثلاثة عوامل مشجعة: برامج الحكومة والمناخ الاقتصادي والسياق السياسي والمؤسسي والاجتماعي.

تعتبر هذه القضية أقل وضوحا عند الخبراء الوطنيين في فلسطين، بحيث يظهر التوزيع لكل عمود أكثر تساويا مما عليه الحال بالنسبة للمعوقات. فعلى سبيل المثال، هناك ثلاثة عوامل احتلت الرقم واحد (حيث أن كل منها حصل على 11.4% من مجموع أصوات المستطلعة آراؤهم)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفرق بين هذه العوامل الثلاثة

جدول 5-7: توزيع التصويت على العوامل الثلاث الرئيسية التي تشجع المشاريع الريادية في فلسطين

مجموع الصف	النسبة			عوامل التعزيز
	الثالث	الثاني	الأول	
17.8	6.3	8.6	2.9	الوصول إلى البنية التحتية المادية
18.3	12.5	2.9	2.9	المقدرة على البدء بالمشاريع
2.9		2.9		البنية التحتية المهنية و التجارية
17.8	6.3	2.9	8.6	الثقافة والأعراف الاجتماعية
41.6	18.8	11.4	11.4	المناخ الاقتصادي
14.3		5.7	8.6	التعليم والتدريب
23.7	9.4	5.7	8.6	الدعم المالي
26.3	6.3	8.6	11.4	السياسات الاقتصادية
43.9	12.5	20	11.4	البرامج الحكومية
14.5	3.1		11.4	انفتاح السوق
6	3.1	2.9		التركيبة السكانية المتصورة
26.6	9.4	8.6	8.6	السياق الاجتماعي، المؤسسي ، السياسي
23.5	6.3	14.3	2.9	نقل البحث والتطوير
23.4	6.3	5.7	11.4	ميزات قوة العمل
	32	35	35	عدد المجيبين

إطلاق المشاريع الريادية في فلسطين في الوقت الذي يبرز فيه هذا العامل كأكثر العوامل تقييدا. وقد يعزى السبب في

مما يثير الدهشة شعور الخبراء الوطنيين بأن الوضع السياسي يبرز باعتباره واحدا من العوامل المشجعة على

7-3-3 وجهات النظر بشأن الوسائل العلاجية

إن التوصيات لتحسين الواقع الريادي في فلسطين تركز بشكل كبير على السياسات الحكومية، بحيث حصل هذا العامل على أعلى الأصوات في التوصية الأولى والثانية والثالثة. ويبدو أن الخبراء الوطنيين لديهم إعتقاد جازم بأن الحكومة بإمكانها وضع سياسات تشجع على بدء المشاريع الريادية. كما أن التعليم والتدريب (وإن كانا لم يردا من ضمن عوامل التعزيز) يمكن ان يكونا من ضمن تلك السياسات. ثمة عامل آخر الا وهو الدعم المالي، حيث تم إدراجه كأحد المعوقات لبدء المشاريع.

ذلك الى حقيقة أن الضرورة هي الدافع الأساسي لبدء المشاريع في فلسطين في الوقت الذي تجعل فيه بيروقراطية السياق السياسي والمؤسسي والاجتماعي إطلاق المشاريع والحفاظ على ديموميتها أمرا في غاية الصعوبة. ومع ذلك ينبغي التأكيد على أن رأي الخبراء الوطنيين فيما يتعلق بعوامل التعزيز لم يكن مقنعا كما هو الحال بالنسبة للعوامل المعيقة.

جدول 7-4: توصيات الخبراء الوطنيين لتحسين الواقع الريادي في فلسطين

مجموع الصف	النسبة			التوصيات
	الأول	الثاني	الثالث	
64.1	21.2	17.1	25.7	سياسات الحكومة
52.6	21.2	11.4	20.0	التعليم والتدريب
43.5	12.1	14.3	17.1	الدعم المالي
29.1	9.1	14.3	5.7	برامج الحكومة
26.2	9.1	5.7	11.4	انفتاح السوق
23.2	6.1	11.4	5.7	المناخ الاقتصادي
14.5	3.0	5.7	5.7	المقدرة على البدء بالمشاريع
11.9	9.1		2.9	الثقافة والأعراف الاجتماعية
8.9	6.1	2.9		نقل البحث والتطوير
8.7	3.0	5.7		ميزات قوة العمل
8.6		5.7	2.9	السياق الاجتماعي، المؤسسي، السياسي
5.7		5.7		البنية التحتية المهنية والتجارية
2.9			2.9	التركيبة السكانية المصورة
	33	35	35	عدد المجيبين

إدراجه ضمن العوامل المعيقة والعوامل المشجعة في نفس الوقت. كما أن تصور التركيبة السكانية لا يبدو أنه يحظى بافضلية كعامل من عوامل تحسين الواقع الريادي.

من المثير للاهتمام أن السياق السياسي والمؤسسي والاجتماعي لا يحظى بأولوية قصوى عند الخبراء الوطنيين كعامل يسهم في تحسين الواقع الريادي على الرغم من

8- الاستنتاجات

غزة، حيث تعتبر زيادة النساء شبه معدومة. إن الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى الإغلاق شبه الكامل على قطاع غزة لفترة طويلة يعتبران السببين الرئيسيين لوجود تلك الثغرات في سوقاً صغيراً نسبياً ومعزولاً عن بقية العالم، ناهيك عن الضفة الغربية، وهذا يخلق أزمات في العرض وأسواق تصدير المنتجات، لذلك ينبغي أن تركز السياسات على إعادة توحيد جناحي الوطن ورفع الحصار الذي يضر باقتصاد غزة.

تعتبر تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم الأنشطة الرئيسية للمشاريع الفلسطينية في جميع المراحل، أما الزراعة فتحتل بأهمية كبيرة لدى مشاريع المرحلة المبكرة، ولكنها أقل أهمية بالنسبة للمشاريع المستقرة.

بخصوص أوضاع السوق، فتقدم المشاريع منتجاتها أو خدماتها في الأسواق التنافسية أو أسواق احتكار القلة، أما المكون التكنولوجي في هذه المشاريع فهو إما قليل أو معدوم. كما أن القليل من منتجات هذه الشركات يصدر إلى الخارج. فيما يتعلق بكثافة التصدير، فقد وجد أن حجم التصدير لمنتجات مشاريع المرحلة المبكرة أقل منه لمنتجات المشاريع المستقرة، خصوصاً تلك التي تملكها الإناث وتلك الموجودة في قطاع غزة. وفيما يتعلق بمشاكل الانفتاح على السوق المحلي، فإرهاها الخبراء الوطنيون إحدى الظروف السلبية (المحددات) للإطار الريادي. هذه المحددات تستوجب وضع سياسات وبرامج حكومية لتنظيم التسويق في الخارج ورفع مستوى المشاركة في المعارض الوطنية والدولية.

توصل التقرير أيضاً إلى أن تأثير المشاريع الريادية على الاقتصاد محدود بالمقارنة مع البلدان الأخرى التي تحركها العوامل ومع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (التي لديها أعلى معدلات نمو في فرص العمل)، ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى التوقعات بأن يكون النمو الاقتصادي منخفضاً في ظل السياق السياسي المضطرب.

استناداً إلى وجهة نظر المرصد من النشاط الريادي، قدم هذا التقرير صورة حول خصائص الرياديين والعوامل التي تؤثر على مشاركتهم في النشاط الريادي ودوافع تأسيس المشاريع.

يؤكد التقرير على العديد من النتائج التي وردت في تقرير المرصد الوطني- فلسطين لعام 2009. فقد بلغ معدل النشاط الريادي في المرحلة المبكرة 10.4%، أي أعلى بقليل من العام 2009 (8.4%). وكما كان عليه الحال في عام 2009، بقي معدل ملكية المشاريع المستقرة منخفضاً (حوالي 2%). أما من حيث الجنس، فقد تبين أن معدل مشاركة النساء أقل بكثير من معدل مشاركة الرجال، إلا أن هذه الفجوة هي أصغر بكثير مما كانت عليه في العام 2009 بسبب ارتفاع مشاركة الإناث في عام 2010، هذا يعني أن هناك حاجة إلى وضع سياسات لتحسين الواقع الريادي للإناث وتسهيل وصول المرأة إلى موارد العمل.

كما وجد التقرير أن حملة الشهادات العليا أكثر مشاركة في النشاط الريادي، لكن الفجوة بين الجنسين تزداد مع ازدياد التعليم، أي أن الفرق في معدلات النشاط للرجال والنساء ممن يحملون نفس الشهادات العلمية يزداد كلما ازداد التحصيل العلمي، وهو ما يدل على أن النساء المتعلقات يملن إلى تجنب المخاطرة أكثر من الرجال. وللتخفيف من أثر النفور من المخاطرة، يجب وضع برامج تستهدف النساء المتعلقات (أو النساء عموماً) لتقديم المشورة والتشبيك والمساعدة في الحصول على التمويل وفرص الاستثمار. هذه النتيجة تستدعي إيجاد نظام تعليمي من شأنه أن يزيد من الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين فيما يتعلق ببدء المشاريع

إضافةً إلى ذلك، يتضح اتساع الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في جميع المجالات، حيث تساوي نسبة المشاركة في أنشطة المرحلة المبكرة من المشاريع في الضفة الغربية ما يقرب من ثلاثة أضعاف مثلتها في قطاع غزة. أما الفجوة بين الجنسين فهي أكثر وضوحاً في قطاع

إن مسألة تمويل إطلاق المشاريع هي مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للرياديين. وقد بلغ وسيط رأس المال المطلوب لإنشاء عمل تجاري لعام 2010 حوالي \$8,201 وهو متوسط مرتفع نسبياً مقارنة بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010 (\$1,470). هذا ويؤكد التقرير على النتائج والتوصيات التي وردت في تقرير المرصد لعام 2009. والتي أشارت إلى الحاجة الماسة لوضع برامج لتوفير التمويل لذوي الدخل المنخفض والإناث والرياديين خاصة في قطاع غزة.

إن استمرارية الأعمال التجارية أمر حيوي للغاية في توفير فرص العمل وتساهم في النمو الاقتصادي. فالوصول السهل للموارد المالية المحلية والخارجية، وتوفير الضمانات، والتغلب على المشاكل - مثل ارتفاع أسعار الفائدة ورسوم العملة - هي أمور في غاية الأهمية لأي بلد نام، وخاصة بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالتالي، فإن المشاكل المتعلقة بالربحية والحصول على التمويل هي الأسباب الرئيسية للانقطاع عن العمل التجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

بالنظر إلى آراء السكان، يعتبر الخوف من الفشل من أكثر العوامل تثبيطاً للريادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقارنة مع بلدان المرصد الأخرى التي تحركها العوامل. وبما أن درجة الخوف من الفشل تتناسب عكسياً مع مستوى التحصيل العلمي، فإن الخوف من الفشل من شأنه أن يقل كلما كان الشخص متعلماً أكثر وكلما كانت البرامج التعليمية تحتوي على مكونات مرتبطة بالأعمال الريادية وتأسيس الشركات. هناك عوامل أخرى من شأنها أن تقلل من درجة الإحساس بالخوف، ألا وهي إدراك الشخص لمهاراته الذاتية، وتوفير الشبكات الاجتماعية، ووجود التغطية الإعلامية.

ما مدى أهمية الخوف من الفشل؟ إن الخوف من الفشل قد يمنع بعض الأشخاص الذين يحملون أفكاراً جيدة من بدء مشروع تجاري جديد. وعلى الرغم من أن الخوف من الفشل قد يعني وجود نسب قليلة من انقطاع الأعمال وخسائر أقل في فرص العمل، إلا أن الخوف يؤدي إلى إحجام الرياديين عن البدء بمشاريع جديدة، بل إنه قد يدفعهم إلى عدم التفكير في إطلاق مشروع جديد في السنوات

الثلاث المقبلة، كما أنه يجعلهم أقل إدراكاً للفرص الاقتصادية الجيدة وأقل تطلعاً نحو نمو المشاريع .

يرى الخبراء الوطنيون أن السياق السياسي والمؤسسي والاجتماعي هو المعيق الرئيسي أمام الرياديين، فممارسات الاحتلال والاستيطان والفصل تعتبر من محددات العمل الريادي. كما يعتبر الخبراء بعض الخصائص المؤسسية للإدارة العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية بالمعنى للعمل الريادي؛ فالفساد وغياب الشفافية والبيئة القانونية لا تزال تشكل تحديات حقيقية لأصحاب المشاريع المحتملين، بحيث يتخلى أولئك الذين يخشون من الفشل عن أي فكرة لبدء نشاط ريادي في ظل مثل هذه الظروف. من ناحية أخرى، هناك حاجة إلى إصلاحات حقيقية في النظام التعليمي الأساسي والثانوي (الذي حصل على أسوأ تقييم من قبل الخبراء الوطنيين)، بحيث يتضمن عناصر تشجع على العمل الريادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخبراء لم يوافقوا على العبارة القائلة بأن "البنية التحتية (الطرق والمرافق والاتصالات والتخلص من النفايات) توفر دعماً جيداً للشركات الجديدة والنامية". هناك عامل آخر اعتبره الخبراء من العوائق ألا وهو حقوق الملكية الفكرية، حيث رأى غالبيتهم أن هذه الحقوق لا تُحترم ولا تُنفذ.

بناء على هذه النتائج، يقترح هذا التقرير بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات والبرامج الحكومية:

✧ مواصلة البرامج التي قد تقلل الفجوة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وهذا يتطلب المزيد من التدريب والتعليم والدعم الاجتماعي .

✧ إصلاح النظام التعليمي، ولا سيما في المرحلتين الأساسية والثانوية لخلق ثقافة ريادية في أوساط الشباب.

✧ زيادة فرص الحصول على التعليم والتعليم العالي وتضمين برامج متصلة بتنظيم الأعمال الحرة وعملية بدء المشاريع في النظام التعليمي .

✧ الحاجة لإنهاء الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة لتسهيل وصول منتجات غزة إلى أسواق الضفة الغربية وبذلك المزيد من الجهود لرفع الحصار عن قطاع غزة لنفس الأسباب.

- ✧ وضع البرامج التي تعزز روح المبادرة في قطاع غزة، لاسيما إنشاء مؤسسات التمويل والخدمات لمساعدة المشاريع على الاستمرار في العمل.
- ✧ تقديم المزيد من التسهيلات المالية لمساعدة أصحاب الأعمال من ذوي الدخل المنخفض.
- ✧ الاستمرار في الإصلاحات السياسية والمؤسسية لبناء ثقة الرياديين الفلسطينيين بالاقتصاد الفلسطيني والحد من التأثير السلبي للخوف من الفشل.
- ✧ الحاجة الملحة لاحترام وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية لتشجيع المشاريع الريادية.
- ✧ إن برامج الحكومة الخاصة بالشركات الجديدة والنامية غير كافية لذلك يجب توسيعها، وهي مهمة صعبة نظراً للأزمة المالية الحالية، كما أن هناك حاجة للبحث عن تمويل خاص لهذه البرامج.